دولة فلسطين
سلطة المياه الفلسطينية

سلطة المياه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

استراتيجية

قطاع المياه – سلطة المياه
2025 –2027

أذار 2025

جدول المحتويات

1.0 المقدمة 3

1.1 تمهيد 3

1.2 المنهجية التي تم اعتمادها في إعداد الخطة 4

1.3 المصادقة على الخطة 5

2.0 تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2022 5

2.1 تداعيات وتأثير االعدوان والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023 ولغاية نهاية العام 2024 على قطاع المياه والصرف الصحي 5

2.2 تداعيات وتأثير العدوان الاسرائيلي على الضفة الغربية 6

2.3 مقدمة عامة حول مكونات قطاع المياه في فلسطين 7

2.3.1 المصادر 7
2.3.2 التزود 7
2.3.3 الصرف الصحي 7
2.3.4 البناء المؤسسي والقانوني 7
2.3.5 المكون المالي 8
2.4 أهم المؤشرات في مختلف المكونات 8
2.1 أهم المؤثرات الإيجابية (نقاط القوة والفرص) والمؤثرات السلبية (نقاط الضعف والتحديات) في مختلف المكونات 9
2.2 النتائج المحققة ومدى تحقق الإستهدافات 11
2.3 تحليل الواقع الديمغرافي وأثره على الخدمات المقدمة في قطاع المياه 15
2.4 الواقع التنظيمي لسلطة المياه 16
2.5 القضايا عبر القطاعية 16
2.5.1 النوع الاجتماعي 16
2.5.2 الشباب 17
2.5.3 البيئة والتغير المناخي 17
2.5.4 النزاهة ومكافحة الفساد 18
2.5.5 الترابط بين المياه والغذاء والطاقة (Water – Energy – Food Nexus) 18
2.5.6 تحليل واقع إستخدامات المياه وتوزيعها بين القطاعات المختلفة 18
2.6 أهم الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية السابقة 19
3.0 رؤية القطاع وأولويات العمل الاستراتيجية 20
3.1 مقدمة 20
3.2 رؤية القطاع والأولويات الاستراتيجية 20
3.3 الأولويات القطاعية والأهداف الإستراتيجية 20
3.4 آليات تنسيق الجهود بين الشركاء في القطاع 21
3.5 دور سلطة المياه في تحقيق رؤية القطاع 23
4.0 الأهداف والنتائج الاستراتيجية 24
5.0 التدخلات السياساتسة والمشاريع 27
6.0 الموازنة 48
6.1 تفسير أسباب تبني النتائج والإستهدافات وخيارات التدخلات السياساتية 48
6.2 التعاون المتوقع مع الشركاء فيما يتعلق بتمويل التدخلات السياساتية 48
6.3 الجدول (ج): نظرة عامة إلى الموازنة 2025 - 202 ..... **Error! Bookmark not defined.**
7.0 المتابعة والتقييم 54
8.0 ملحق رقم (1) الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة 55
9.0 ملحق رقم (2) مسار العمل الإستراتيجي 61

1.0 المقدمة

1.1 تمهيد

بناءً على توجيهات وزارة التخطيط لإعداد دورة التخطيط الاستراتيجي في فلسطين للأعوام 2025-2027 باشرت سلطة المياه بإعداد الخطة الاستراتيجية وبتطبيق لما ورد من إرشادات في دليل إعداد الاستراتيجيات الذي تم الاعتماد عليه لاعداد الخطة. إن هذه المنهجية الجديدة شهدت إضافات نوعية وأدت إلى الخروج بخطة إستراتيجية لقطاع المياه واقعية وتشاركية وتتجاوب مع تحليل الواقع والتحديات والقضايا ذات الأولوية، وتربط الأهداف مع المؤشرات والإستهدافات بطريقة محكمة، وكذلك تربط النتائج مع التدخلات السياساتية والمشاريع. إن خطط التنمية الاستراتيجية من شأنها المساهمة في إبراز وتحديد وتقييم الموارد والاحتياجات القطاعية على المستوى الوطني، وبحيث يتم إعداد خطط التنمية الاستراتيجية في بيئة تفاعلية وتشاركية بين جميع الأطراف. و المساهمة في إبراز وتحديد وتقييم الموارد والاحتياجات القطاعية على المستوى الوطني، وبحيث يتم إعداد خطط التنمية الاستراتيجية في بيئة تفاعلية وتشاركية بين جميع الأطراف.

تم إعداد الاستراتيجية استجابة وتلبية للبرنامج الوطني للتنمية والاعمار "المرحلة الاولى" 2025-2026 والذي أصدرته الحكومة التاسعة عشر والتي تهدف إلى البدء في تنفيذ عملية التحول الاقتصادي والارتقاء بمستوى االأداء المؤسسي والذي من شأنه أن يعالج الاختلالات الكبيرة في بنية االاقتصاد الوطني والتي تراكمت على مدى العقود الماضية بسبب الاحتلال، وان يمهد الطريق لعملية تنمية إيجابيةاجتماعية واقتصادية وبيئية شاملة من خلال التركيز على المجالات التي يمكن أن تحدث تغييراً حقيقيا وأن يرسخ أسس الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطة 2025-2027 جاءت تحديثا ومراجعة للخطة الاستراتيجية 2024-2029 والتي تم الانتهاء من إعدادها نهاية عام 2023 ولكنها لم تعتمد من قبل مجلس الوزراء وذلك بسبب تداعيات العدوان والحرب المستمرة على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية، وعوضا عن ذلك تم إعداد خطة سنوية للعام 2024 فقط باعتبارها خطة طوارئ بسبب الأوضاع الصعبة المستمرة على الشعب الفلسطيني.

لقد أدركت السلطة الوطنية الفلسطينية أهمية وضرورة وضع خطط وإستراتيجيات لقطاع المياه والصرف الصحي وعملت من خلال سلطة المياه ومختلف المؤسسات العاملة في هذا المجال من أجل تحسين الأوضاع المائية وخدمات الصرف الصحي وتسهيل حياة الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق تم إعداد إستراتيجية قطاع المياه طويلة الأمد 2012 – 2032 ووقد تم مؤخرا تحديثها النصفي لتصبح 2022- 2042، إضافة الى الخطط القطاعية متوسطة

المدى والتي تقع ضمن أجندة التنمية الوطنية منذ عام 2009 وما تبعها من استراتيجيات تمثل قطاع المياه والصرف الصحي حيث كانت اخر استراتيجية 2017-2022 والتحديث الخاص بها 2021-2023.

ومنذ أن أقر مجلس الوزراء في دولة فلسطين خطة عملية الإصلاح في 14 كانون الأول 2009، بهدف تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل المؤسساتي والقانوني لقطاع المياه الفلسطيني، تم إسناد مهمة قيادة عملية الإصلاح إلى سلطة المياه الفلسطينية باعتبارها الهيئة المركزية الممثلة للقطاع، شملت عملية الإصلاح إعادة تنظيم القطاع ومؤسساته وبناء قدراته ومراجعة السياسات والإستراتيجيات والقوانين، وكان أبرز نتائج برنامج الإصلاح هو إصدار قانون المياه الفلسطيني للعام 2014 والذي وضح هيكلية مؤسسات القطاع والمسؤوليات والصلاحيات. ولقد أشار القانون الى المؤسسات الرئيسية في القطاع وهي سلطة المياه الفلسطينية، مجلس تنظيم قطاع المياه، شركة المياه الوطنية، مرافق المياه الإقليمية، جمعيات مستخدمي المياه. عملت سلطة المياه على تنفيذ مخرجات برنامج الإصلاح من خلال تطوير السياسات والاستراتيجيات، وتشكيل مجلس تنظيم قطاع المياه، وتأسيس الشركة الوطنية للمياه، وكذلك البدء بتأسيس مرافق المياه، بالإضافة إلى تطوير المنظومة القانونية والأنظمة ذات العلاقة.

لا شك أن هنالك تحديات كبيرة تواجه قطاع المياه الفلسطيني وعلى رأسها الحرب المستمرة على قطاع غزة وقيود الاحتلال الإسرائيلي، وتراجع الدعم الدولي، وقلة التمويل الحكومي نتيجة الأزمة المالية واستمرار العدوان الاسرائيلي بقرصنة الاموال الفلسطينية وعد تحويلها، إلا أن هذه التحديات تشكل حافزا للعمل على تطبيق مخرجات هذه الخطة الإستراتيجية والتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين سيكون رافعة أساسية تساهم في تنفيذ مخرجاتها.

1.2 المنهجية التي تم اعتمادها في إعداد الخطة

من أجل التوافق مع متطلبات دليل إعداد الإستراتيجيات الذي تم إعداده في منهجية التخطيط، تم إتباع المنهجية التالية:

- إسناد عملية إعداد الخطة للإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي في سلطة المياه لإعداد الخطة الاستراتيجية ومراجعة الخطة السابقة 2024-2029 لتشمل الاعوام 2025-2027

وقد تم إعداد مسودة الخطة الاصلية ومراجعتها من خلال المنهجية التالية:

- تشكيل لجان عمل في مختلف مكونات قطاع المياه: تم تشكيل لجان عمل في كل مجال من المجالات الرئيسية والفرعية (المصادر، التزود، الصرف الصحي، البناء المؤسسي والقانوني، المكون المالي، القضايا عبر القطاعية، التنظيم المؤسسي لسلطة المياه) والتي
- تم مراجعة دليل إعداد الإستراتيجيات وعمل نماذج جمع معلومات وزعت على مختلف الإدارات لجمع المعلومات ذات العلاقة
- مراجعة الوثائق والخطط السابقة ذات العلاقة
- عقد ورش عمل داخلية (تضم قطاع غزة أيضا) لمختلف مراحل العمل في تطوير الإستراتيجية لقطاع المياه
- عقد اجتماعات مع الوزارات والمؤسسات الحكومية بشكل منفرد
- عقد ورشة عمل رئيسية لكافة الشركاء في قطاع المياه.

تمت مراجعة رؤية وأولويات قطاع المياه مع الشركاء في اللقاءات الفردية أو من خلال ورشة العمل المركزية التي عقدت معهم.

تم تطوير الإستراتيجية حسب التالي:

1- تحليل الواقع وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017 – 2022
2- رؤية القطاع وأولويات العمل الإستراتيجية
3- الأهداف والنتائج ومسار العمل الإستراتيجية
4- التدخلات السياساتية والمشاريع
5- الموازنة
6- تدابير المتابعة والتقييم.

1.3 المصادقة على الخطة

خضعت إستراتيجية قطاع المياه إلى مجموعة خطوات لإقرارها بدءا من داخل سلطة المياه ومن ثم الشركاء إنتهاءا بوزارة التخطيط ومجلس الوزراء.

ويمكن تلخيص هذه الخطوات كالتالي:

أولا: داخل سلطة المياه

- تم داخليا العمل على كل جزء من الإستراتيجية ومراجعته من قبل كل إدارة متخصصة
- تم تنفيذ مراجعة شاملة لتقييم الواقع ضمن ورشة عمل داخلية
- تم تنفيذ مراجعة شاملة للنتائج الإستراتيجية المقترحة واستهدافاتها وما إرتبط بها من تدخلات ومشاريع وتم تحديد الأهداف والنتائج التي تحظى بالأولوية.
- تم مراجعة وإقرار الموازنة وآليات المتابعة والتقييم

ثانيا: التواصل مع الشركاء

- تم تنفيذ لقاءات ثنائية مع الشركاء للتوافق على ما تم إدراجه كل حسب مجاله
- تم تنفيذ ورشة عمل موسعة لمراجعة رؤية القطاع والأولويات الإستراتيجية والتدخلات السياساتية

ثالثا: إرسال الوثيقة إلى وزارة التخطيط

- بعد ان أصبحت مسودة وثيقة الخطة جاهزة تم إرسالها إلى وزارة التخطيط للمراجعة ووضع الملاحظات
- تم إستلام ملاحظات من وزارة التخطيط على مسودة الخطة التي تم تسليمها، وبناء عليه تم تعديل الخطة استجابة للملاحظات والتوصيات المستلمة وتم تسليمها بصورتها النهائية لوزارة التخطيط ومجلس الوزراء للإعتماد النهائي.

2.0 تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2022

2.1 تداعيات وتأثير االعدوان والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023 ولغاية نهاية العام 2024 على قطاع المياه والصرف الصحي

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر 2023 وحتى تاريخه، تصاعدت أزمة المياه والصرف الصحي بشكل كبير نتيجة الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية لهذا القطاع، والتي نسف العدوان الإسرائيلي منذ أكتوبر 2023 جميع الجهود التي بذلتها سلطة المياه الفلسطينية وشركائها على مدار سنوات عديدة لإنقاذ الخزان الجوفي الساحلي المصدر المائي الوحيد في غزة. إن المساس بالمياه واستخدامها كادة عقاب جماعي يعتبر جريمة حرب يمارسها الاحتلال الاسرائيلي على القطاع ، الامر الذي جعل المواطنون يواجهون خطر الموت عطشا. اضافة لما تسبب به العدوان من حدوث مكاره صحية وانتشار للأوبئة والأمراض ستؤدي لانعكاسات كارثية ، نتيجة لتوقف خدمات الصرف الصحي.

والتي طالت حوالي (200) بئر مياه، و(40) خزانًا رئيسيًا، ومحطة تحلية مياه البحر بقدرة 10 آلاف متر مكعب/اليوم، و(80) محطة تحلية مياه جوفية، و70% من شبكات المياه، إضافة إلى شبكات تجميع مياه الصرف الصحي التي تضرر ما يزيد عن 70% منها بسبب الاستهداف المباشر، مرورًا بمحطات الضخ التي تعطلت عن العمل نتيجة الأضرار الهيكلية بواقع (58) محطة، ومحطات معالجة الصرف الصحي الخمس التي توقفت بالكامل نتيجة الأضرار التي لحقت بها وعدم القدرة على الوصول إليها بسبب الأوضاع الأمنية. يأتي ذلك إلى جانب القطع الكامل للكهرباء، والقيود المفروضة على توريد الوقود وقطع الغيار اللازمين لصيانة وتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي.

تداعيات عدم توفر المياه في غزة بسبب قطع المياه وعدم توفر الوقود وندرة المساعدات الإنسانية منذ الاسبوع الاول في الحرب، اللازم لتشغيل المرافق الحيويةوالتي أدت إلى توقف أو تقليص ساعات التشغيل لآبار المياه الجوفية وتوقف محطات تحلية مياه البحر وتدمير البنية التحتية والتي بدورها أجبرت المواطنين على استخدام مياه غير صالحة للاستخدام الآدمي الأمر الذي يهدد بمخاطر صحية كبيرة، تعطيل الزراعة وإنتاج الأغذية مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي، وعدم توفر المياه لأغراض النظافة، الأمر الذي فاقم من مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة. إن ما يتم توفيره من المياه من المصادر المختلفة بالكاد يلبي الحد الأدنى الإنساني المطلوب في حالات الطوارئ والمقدّر ب15 لتر/الفرد/اليوم. إذ أن الحصة اليومية لأكثر من نصف سكان قطاع غزة من مياه الاستخدامات المنزلية لا تتجاوز 9 لتر/الفرد/اليوم، بينما لا يستطيع أكثر من ثلثي السكان توفير الحد الأدنى من مياه الشرب، المتمثل في 6 لتر/الفرد/اليوم. وذلك بسبب قطع التيار الكهربائي عن القطاع من قبل الجانب الإسرائيلي وعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المرافق الحيوية. وقد أدى ذلك إلى توقف أو تقليص ساعات التشغيل لآبار المياه الجوفية وتوقف محطات تحلية مياه البحر. كما قام الجانب الإسرائيلي بوقف تزويد المياه للقطاع وتعطيل محطات الضخ ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي نتيجة الأضرار التي لحقت بها، مع عدم قدرة طواقم التشغيل على الوصول إلى هذه المرافق الحيوية.

وعلى صعيد الصرف الصحي، فقد ازدادت التحديات الصحية والبيئية بسبب الأضرار الجسيمة التي تعرضت لها المكونات المختلفة لمنظومة الصرف

الصحي، والتي أدت إلى تدفق المياه العادمة دون معالجة إلى البيئة المحيطة، بما في ذلك الطرقات داخل مراكز الإيواء والشوارع الحيوية والأراضي المجاورة لمحطات الضخ والبحر، مما تسبب في تلوث واسع النطاق أدى إلى تفاقم الأزمات الصحية والبيئية في القطاع بشكل حاد ومقلق والموضحة كالتالي:

- توقفت جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي الخمس عن العمل (المحطات الثلاث المركزية بالإضافة إلى محطتي رفح والشيخ عجلين)، حيث تكبدت كل من محطتي البريج وخانيونيس خسائر فادحة، فيما لا يمكن تقييم الأضرار التي لحقت بالمحطات الأخرى نظرا لصعوبة الوصول إليها.
- تضررت شبكات الصرف الصحي بشكل كبير، حيث دُمّرت 1545 كيلومترًا بشكل كامل و8.6 كيلومترًا بشكل جزئي. هذا التدمير أدى إلى تدفق المياه العادمة في الشوارع والأحياء المأهولة، مما شكل تهديدًا كبيرًا للصحة والبيئة.
- تم تدمير 47 محطة ضخ مياه صرف صحي، منها 20 محطة دُمّرت بشكل كلي و27 محطة بشكل جزئي. هذا التدمير، بالإضافة إلى صعوبة توفير الوقود اللازم لتشغيل المضخات التي لم يتم تدميرها، أثر على قدرة القطاع على معالجة المياه العادمة ومنع تسربها إلى المناطق السكنية، مما زاد من خطر انتشار الأوبئة والأمراض.

هذا الوضع يستدعي تدخلًا عاجلاً من المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف العدوان فورًا وإنقاذ الوضع الإنساني الخطير، وتوجيه الدعم اللازم لتأمين المتطلبات الإنسانية والخدمات الأساسية للمواطنين في القطاع.

2.2 تداعيات وتأثير العدوان الاسرائيلي على الضفة الغربية

منذ العدوان الاسرائيلي على غزة في أكتوبر 2023، تكثفت العمليات العسكرية الإسرائيلية في مختلف مدن الضفة الغربية، وكانت محافظتي جنين وطولكرم وطوباس الأكثر تضررًا بهذه العمليات العسكرية. استهدفت القوات الإسرائيلية المدن والمخيمات هناك بشكل متكرر، وقد تعمد الاحتلال وفي كل اقتحام الى الحاق دمار هائل في البنية التحتية. ففي طولكرم غطت العملية العسكرية عدة مناطق داخل مخيم نور شمس وطولكرم، بما في ذلك أيضًا المناطق التالية في مدينة طولكرم مثل منطقة ديوان الجلاد ومنطقة دوار اليونس ومنطقة دوار محكمة المقاطعة ومنطقة دوار الإكتابا ومنطقة المقاطعة. ألحقت جرافات الجيش الإسرائيلي أضرارًا جسيمة بشبكات المياه والصرف الصحي في هذه المناطق.

أما في جنين فقد استهدفت القوات الإسرائيلية المدينة مرارًا وتكرارًا، مما أدى إلى دمار هائل في البنية التحتية كما شهدنا في فبراير ومارس 2024. وفي 6 سبتمبر 2024، انسحب الجيش الإسرائيلي من جنين بعد عملية عسكرية استمرت 10 أيام بدأت في 28 أغسطس. خلفت العملية أضرارًا جسيمة في المباني والبنية التحتية في جميع أنحاء المدينة، مما يمثل واحدة من أكبر العمليات الأمنية في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 2002. وقد غطت العملية العسكرية عدة مناطق داخل المدينة، بما في ذلك المنطقة الشرقية، ووسط المدينة، والألمانية، والجبريات، والمخيم. ألحقت جرافات الجيش الإسرائيلي أضرارًا جسيمة بشبكات المياه والصرف الصحي في هذه المناطق.

تكرار العدوان أجبر الهيئات المحلية والحكومة الفلسطينية على اعادة تأهيل البنية التحتية عدة مرات، الامر الذي ضاعف من تكلفة وجهود اعادة الاصلاح والتأهيل وخصوصا في ظل صعوبة الحركة التي فرضتها اجراءات الاحتلال.

يواصل الاحتلال الاسرائيلي عمليات مصادرة وتدمير العديد من المنشآت والمشاريع المائية الفلسطينية في مناطق "ج"، التي قدمتها الدول كمساعدات إنسانية. وقد أدت عمليات الهدم والمصادرة وعمليات الإخلاء القسري إلى خلق تحديات إضافية أمام التجمعات الفلسطينية المهمشة في الحصول على المياه. وكمثال وخلال عامي 2022 و 2023، في قرية عين قريوت قام المستوطنون بسرقة ثلاث ينابيع للمياه الثلاثة من أصل خمسة ينابيع تغذي القرية، وتعمدوا تلويث نبع "عين قريوت" بمواد ذي رائحة كريهة، حيث يعكفون على اقتحامه كل أسبوع ما شكّل تخوف لدى الأهالي من التوجه له، وبات غير صالح للشرب وري المزروعات، وكذلك نبع "عين سيلون" أصبح غير كافٍ لكل أبناء القرية ليتزودوا منه، بعد أن حفر المستوطنون بئراً ارتوازياً بجانبه وتحويل المياه عنه".

وتتحكم اسرائيل بأسعار المياة المشتراة بالإضافة الى احتساب تكاليف إدارية و فؤائد تأخير ، وتحميل الفاقد من المياه في الخطوط الواقعة في مناطق «ج» على الجانب الفلسطيني. كما تقتطع اسرائيل رسوم بدل معالجة مياه الصرف الصحي المتدفقة من الضفة الغربية بما يفوق 128 مليون شيكل سنوي من أموال المقاصة (حسب بيانات العام 2023) ، اضافة الى اعادة استخدامها للمياه المعالجة.

تقوم شركة المياه الاسرائيلية بين الحين والآخر بتقليص كميات المياه المزودة الى العديد من القرى والتجمعات الفلسطينية وخصوصا خلال فترة الصيف. بحجج غير منطقية. فعلى سبيل المثال نقطة التزود الرئيسية دير شعار في محافظة الخليل فإن الكميات المتفق عليها مع الجانب الاسرائيلي هي 34,000 م3/يوم،إلا أن كمية التزود الحقيقية خلال صيف 2023 بلغت ما معدل اقل من 24,000 م3/يوم، جراء تقليص الكميات من الجانب الاسرائيلي، وإذا أخذ بعين الاعتبار الوضع المائي الصعب في المحافظات الجنوبية والتي تصلها المياه بمعدل يومين في الأسبوع فإن هذا التقليص أثر بشكل كبير على

أهالي المنطقة. كما أن ارتفاع الفاقد على خطوط ميكوروت الى البلدات الفلسطينية حيث وصل الفاقد اكثر من 30000 م3/يوم خلال أشهر الصيف في محافظتي بيت لحم والخليل، علما أن شركة ميكروت هي المسؤولة عن صيانة هذه الخطوط ولكنها لا تقوم بهذه المسؤولية، وتمنع الجانب الفلسطيني من القيام بأعمال الصيانة عليها للحد من هذا الفاقد الكبير، بل وتحمل هذا الفاقد على حساب الحكومة الفلسطينية عند احتساب المقاصة، مما يتسبب بنقص كميات المياه المزودة للهيئات المحلية وعدم تحقيق عدالة التوزيع.

2.3 مقدمة عامة حول مكونات قطاع المياه في فلسطين

تسعى سلطة المياه إلى تحقيق مفهوم الأمن المائي على المدى القصير والبعيد، الأمر الذي يتطلب تطوير مصادر المياه وحمايتها والاعتماد على المصادر المحلية لمياه الشرب، والبحث عن مصادر مياه غير تقليدية (تحلية مياه البحر واعادة استخدام المياه المعالجة والحصاد المائي)، والحفاظ على استدامتها وجودتها وفق مبادئ الإدارة المتكاملة، لضمان تحقيق الهدف الأساسي وهو تأمين مصادر مائية مستدامة قادرة على تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني الأساسية والتنموية، وخطة مستجيبة لتدهور الاوضاع والبنية التحتية لقطاع المياه في قطاع غزة نتيجة العدوان والحرب المستمرة عليهم. إن تحقيق الأمن المائي بهذا المفهوم في فلسطين يواجه تحديات صعبة تتطلب تكاثف الجهود المحلية والدولية للتغلب عليها، وأهم هذه التحديات هي: التحديات السياسية، والتحديات المؤسساتية، والتحديات المالية. ولفهم أعمق لواقع القطاع، تم تنفيذ تقييم واقع قطاع المياه حسب متطلبات منهجية إعداد الاستراتيجية المقرة من قبل مجلس الوزراء. يتشكل قطاع المياه من خمس مكونات أساسية هي: المصادر، التزود، الصرف الصحي، البناء المؤسسي والقانوني، والمكون المالي، إضافة إلى تحليل القضايا عبر القطاعية الرئيسية. فيما يلي تحليل مختصر لواقع المكونات الخمسة والنتائج المحققة للتمكن من تحديد أولويات القطاع بناءً على هذا التحليل وما تم تحقيقه من نتائج سابقة. يتضمن الملحق رقم (1) تحليل واسع لهذه المكونات.

2.3.1 المصادر

تعتبر المياه الجوفية من أهم المصادر التي تزود الفلسطينيين بالمياه إما عن طريق الآبار أو الينابيع، وهي عادة ما تتواجد ضمن أربعة أحواض رئيسة متجددة (من خلال التغذية من مياه الأمطار). اما المياه السطحية فتتمثل في نهر الأردن والذي يعتبر المصدر الرئيس الدائم للمياه السطحية في المحافظات الشمالية، والذي تمنع إسرائيل الفلسطينيين من الوصول له وتستغله لأغراض الري وإمدادات المياه المنزلية. هذا بالإضافة الى الجريان السطحي في الوديان الموسمية التي تتدفق على هيئة فيضانات سريعة إلا أن هذا المصدر غير مستغل كما يجب لعدة اسباب اهمها العراقيل من الجانب الإسرائيلي على إنشاء السدود في الأماكن التي يمكن إنشاء سدود بها. يعاني السكان الفلسطينيون والقطاعات المختلفة المستخدمة للمياه من **عدم كفاية المصادر المائية والوصول لها** بسبب السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه بنسبة 85% ومنع الفلسطينيين من حفر أبار جديدة، وتحويل المياه من هذه المصادر الى اسرائيل **وارتفاع نسبة الفاقد وتهالك شبكات المياه**، وزيادة تلوث المياه، الأمر الذي يشير إلى تعرض جودة المياه الى المزيد من التهديدات والمخاطر والتى قد تؤثر على وسلامة مأمونية المياه من مصادرها. وعليه فإن مواجهة هذه التهديدات بفعالية هو الضمان فى استدامة وتوفير مياه نقية وآمنة، كما أن هناك **زيادة مستمرة للطلب** على المياه لكافة الاستخدامات. لذلك تعتمد فلسطين بشكل أساسي على المياه الجوفية إما عن طريق الآبار أو الينابيع، إضافة الى شراء كميات كبيرة من المياه من شركات المياه الإسرائيلية. ونظرا لندرة المياه وزيادة الطلب المستمر، فإن تطوير واستخدام المصادر المائية البديلة في فلسطين كمصادر مائية إضافية اصبح ضروريا وتتمثل هذه المصادر في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وتحلية مياه البحر. تم الاستثمار في 19 محطة معالجة للمياه العادمة في المحافظات الشمالية و5 محطات في المحافظات الجنوبية. أما على مستوى تحلية مياه البحر، فلقد تم الاستثمار في ثلاث محطات تحلية صغيرة في المحافظات الجنوبية، وجاري العمل على محطة التحلية المركزية.

2.3.2 التزود

هناك إختلاف في كميات المياه المتوفره وتكلفتها ونوعيتها للمستخدمين في المناطق الفلسطينية المختلفة، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض في مستوى العدالة في توزيع المياه والتي تسعى سلطة المياه الفلسطينية إلى تحقيقه من خلال تطبيق برامج ومشاريع تطويرية في مختلف المناطق. ترجع أسباب المشكلة في الضفة الغربية أساساً إلى القيود الإسرائيلية التي تمنع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة، أو إعادة تأهيل الآبار الموجودة، أو نقل المياه من منطقة إلى أخرى. كما وتعاني بعض التجمعات من عدم وجود شبكات مياه لإيصال المياه إليها أو نسبة تغطية متدنية أو اهتراء وتقادم شبكات المياه الموجودة وضعف برامج الصيانة التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد، إضافة إلى ضعف الاستثمار وبرامج التطوير في البنية التحتية بسبب الضعف المالي لمعظم مقدمي الخدمات. ويمثل العجز في إمدادات الطاقة في قطاع غزة تحديا كبيرا لتقديم خدمات المياه وكذلك يعاني قطاع غزة من تدني جودة مياه الشرب وذلك بسبب احتوائها على نسبة عالية من الكلوريد والنترات (التي تتجاوز حدود المسموح به في مياه الشرب)، ويعتمد معظم سكان غزة على المياه الجوفية المحلاة لأغراض الشرب والطبخ، والتي يتم توزيعها من قبل بائعي المياه وبتكلفة عالية جدا.

2.3.3 الصرف الصحي

تقدر نسبة الأسر الموصولة بشبكات الصرف الصحي العامة في المحافظات الشمالية حوالي 34% من مجموع السكان، وتقدر كمية المياه العادمة التي يتم جمعها من خلال شبكات الصرف الصحي ب 25 مليون متر مكعب سنويا، وتقتصر على المدن الرئيسية والمخيمات فيما تخلو معظم التجمعات الريفية من شبكات الصرف الصحي ويتم الاعتماد على الحفر الامتصاصية للتخلص من مياه الصرف الصحي الذي يشكل مصدرا لتلويث مصادر المياه والبيئة ويهدد الصحة العامة. يوجد في المحافظات الشمالية 198 محطة معالجة، ويتم الاستعانة بمصادر الطاقة البديلة في محطات المعالجة للتقليل من التكاليف التشغيلية.

2.3.4 البناء المؤسسي والقانوني

أولت سلطة المياه الفلسطينية اهتماما كبيراً بالبناء المؤسساتي والإطار القانوني لما لهما من دور كبير في تمكين المؤسسة وتطوير القطاع وبناء قدراته حتى يستمر في تقديم دوره الحيوي القائم على تحسين الأوضاع المائية وخدمات الصرف الصحي وتسهيل حياة الشعب الفلسطيني. ومنذ العام 2009

قامت سلطة المياه وبدعم من الحكومةُ الفلسطينية التي تبنت برنامج إصلاح قطاع المياه بالتركيز على مبادئ فصل المهام التنفيذية عن المهام التنظيمية في قطاع المياه في أُطر منفصلة (سلطة المياه، مجلس تنظيم قطاع المياه، مرافق المياه الإقليمية، شركة المياه الوطنية) لتحقيق مبدأ الشفافية والحكم الرشيد، وتحسين الأداء وكفاءة الخدمة المقدمة ضمن هذا القطاع الحيوي. كان قانون المياه الجديد أحدَ أهم ركائز برنامج الإصلاح، حيث أعاد صياغةَ الإطار القانوني الناظم للقطاع والذي حدد المهامّ والأدوار المختلفة لمؤسسات قطاع المياه وعلى كافة المستويات وأخذت سلطة المياه على عاتقها مسؤولية بناء وتطوير مؤسسات قطاع المياه اضافة الى بناء وتأهيل البنية التحتية المدمرة من خلال المشاريع الممولة من الدول المانحة وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي لأبناء شعبنا الذين حُرموا منها على مر عقود الاحتلال. ويشمل ذلك الإطار القانوني والتنظيمي والتشريعي والإداري الذي يضمن إدارة وحماية مصادر المياه بشكل مستدام بالإضافة إلى الآليات الرقابية التي تضمن خدمة تزويد المياه والصرف الصحي للمستفيدين وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار ضمان استدامة الخدمة مع مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإنساني، باعتبار المياه قيمة اجتماعية وحاجة ضرورية للحياة ولاستمرار وتطور المجتمع الفلسطيني. كذلك قامت سلطة المياه بإعداد مجموعة من التشريعات الثانوية والتعليمات المنبثقة عن قانون المياه والتي جاءت جميعها استجابة للاستحقاق القانوني، بالإضافة إلى كونها انعكاس لإنشاء المؤسسات العاملة وضمن الإطار المؤسسي لقطاع المياه بما يضمن تطويرَ الخدمات وإيصالها لمستحقيها على أكمل وجه.

كما اولت سلطة المياه اهتمام بعقد شراكات مع الجامعات بهدف توجيه وتحفيز مراكز البحث العلمي في الجامعات لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه قطاع المياه الفلسطيني بالاعتماد على الأسس العلمية قابلة للتطبيق وذلك من خلال تشجيع الباحثين والطلبة والمهتمين وتحفيزهم على إجراء بحوث ذات جودة عالية وتوفير المنح اللازمة لطلبة الماجستير والدكتوراة والبحوث التطبيقية.

2.3.5 المكون المالي

سعت سلطة المياه الفلسطينية لضمان الاستدامة المالية لكافة مؤسسات قطاع المياه وذلك من خلال تعزيز الاستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي خدمات المياه، ورفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام، وتطوير وتطبيق الأنظمة والتعليمات والرسوم ونظم التعرفة لضمان الاستدامة المالية. حيث نجد ان من أهم المشاكل في هذا الجانب هو ارتفاع مديونية مزودي خدمات المياه، وتقاعس عدد كبير منهم عن الوفاء بتسديد ديونهم لصالح دائرة مياه الضفة الغربية، حيث عملت سلطة المياه من خلال برنامج الإصلاح على طرح مجموعة من الحلول التي يمكن أن تساهم في ضمان الاستدامة المالية، أهمها تقليص عدد مزودي خدمات المياه من خلال إنشاء مرافق المياه ،بحيث تكون مرجعتيهم سلطة المياه مما يساعد في إلزامهم بتسديد ما عليهم من مستحقات، بالإضافة إلى تطوير وإقرار مجموعة من الأنظمة والتعليمات القانونية التي تساهم في رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن تعرفة شراء كوب المياه من الجانب الإسرائيلي اعلى من تعرفة بيعه حيث ان تعرفة الشراء 2.943 شيكل / متر مكعب حتى 46,160,000 متر مكعب وبعد ذلك يصبح سعر الشراء 3.708 شيكل / متر مكعب غير شامل للمصاريف التشغيلية وهو ما يؤدي الى ارتفاع كلفة الكوب الى أربعة شواكل أو اكثر احيانا، وفي المقابل تباع للهيئات المحلية بسعر 2.6 شيكل / متر مكعب (غير شامل ضريبة القيمة المضافة) بمعدل دعم حكومي للكوب يصل إلى 1.5 شيكل. الدعم الحكومي لكوب المياه لا يظهر في ميزانيات الحكومة وغير معكوس في البيانات المالية وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية، وهو ما قد يؤثر على الاستدامة المالية لشركة المياه الوطنية في حال البدء بمهامها. وكذلك عدم وجود قرار بمن يتحمل استهلاك المخيمات والمنشآت الدينية وغيرها من المناطق ما يؤثر على المديونية ودقتها، إضافة إلى عدم معالجة ديون مراكز المسؤولية الرئيسية مثل الصحة والتعليم والأمن من قبل وزارة المالية.

وعلى صعيد آخر تعد الموازنة المالية في ضوء الرؤية والرسالة العامة لسلطة المياه، ولتكون موائمة لخططها واهدافها الاستراتيجية الرئيسية والفرعية، آخذة بعين الاعتبار الأولويات والسياسات الحكومية والقضايا عبر القطاعية، ومدى الاستجابة للازمات والكوارث الطارئة والازمة المالية، حيث يتم اعداد الموازنة على أساس موازنة البرامج/التدخلات السياساتية التي تعكس بالمحصلة المهام الرئيسية للمؤسسة.

يتم توزيع الموارد المالية والبشرية المتاحة للبرامج / التدخلات السياساتية بحسب الاحتياج والأولويات وحجم العمل المرتبط بكل برنامج / تدخل سياساتي. إلا أنه وفي ظل الأوضاع السياسية الراهنة، والأزمات المالية المتوالية، وجائحة كورونا التي مازال العالم يعاني من آثارها حتى اللحظة، وحالة الطوارئ المستمرة، كل هذه العوامل أدت إلى إلغاء تنفيذ بعض المشاريع التطويرية والتأخر في سداد مستحقات بعض المقاولين مما أثر عليهم ماليا واضطرهم في بعض الأحيان لإيقاف العمل في تنفيذ المشاريع لحين توفر السيولة المالية.

2.4 أهم المؤشرات في مختلف المكونات

أهم المؤشرات الكمية في مختلف المكونات:

جدول 1 المؤشرات الكمية لمختلف المكونات

المكون	المؤشر (رقمي)	الموقع	القيمة	القيمة القياسية / المستهدفة (2022/2021)	التقييم		
					جيد جداً	متوسط	ضعيف
المصادر	كمية الإنتاج السنوي من مصادر المياه التقليدية (آبار وينابيع) (م.م.م)	ضفة	142.8	165		√	
	كمية الإنتاج السنوي من مصادر المياه غير التقليدية (المياه المعالجة) (م.م.م)	ضفة	2.34	21.3			√
	كميات المياه المشتراة سنويا (م.م.م)	ضفة	81.7	131.2		√	
	كميات المياه المتوفرة من الحصاد المائي (م.م.م)	ضفة	4.04	5.54		√	
التزود	النسبة المئوية لكمية المياه غير المحاسب عليها (لا تشمل الفاقد في الخطوط الناقلة)	ضفة	%32.6	%31			√
	كميات المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (ويعبر عنها باللترات اليومية للفرد)	ضفة	89	86			√
	نسبة التجمعات التي لا تصلها الخدمة	ضفة	اقل من 2%	%2		√	
	نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة	ضفة	%94.5	%94.5		√	

المكون	المؤشر (رقمي)	الموقع	القيمة	القيمة القياسية / المستهدفة (2022/2021)	التقييم		
					جيد جداً	متوسط	ضعيف
الصرف الصحي	النسبة المئوية للأسر المخدومة بشبكات الصرف الصحي	ضفة	%34	%100		√	
	النسبة المئوية من مياه العادمة الكلية التي تتم معالجتها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي	ضفة	%13.7	%100			√
		وطني	%18	%100			√
	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية	ضفة	%87	%100	√		
		وطني	%87	%100	√		
	عدد المشاريع التي يشارك القطاع الخاص فيها ضمن المكون	ضفة	2	4		√	
	عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية	ضفة	18	20		√	
البناء المؤسسي والإطار القانوني	عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها بموجب القانون (مجلس تنظيم قطاع المياه، شركة المياه الوطنية)	وطني	2	2	√		
	عدد مرافق المياه الإقليمية المُنشأة	وطني	2	7			√
	عدد السياسات / سلطة المياه المطورة والمعتمدة	وطني	11(مطورة)	11(معتمدة)			
	عدد جمعيات مستخدمي المياه	وطني	6	-			
	عدد الأنظمة النافذة	وطني	4	11			√
	عدد التعليمات النافذة	وطني	4	9		√	
	عدد التعديات	وطني	182	0			√
	عدد المؤتمرات والفعاليات الدولية والاقليمية والمحلية	وطني + دولي	5	5		√	
	عدد الأنشطة والمبادرات مع المؤسسات الإقليمية والدولية والمحلية	وطني + دولي	5			√	
	تطوير المنصات الإلكترونية	محلي	5			√	
	عدد الأنشطة والمبادرات التوعية التي تشرف عليها سلطة المياه	محلي				√	
المكون المالي	عدد مزودي الخدمات الذين ليهم عدادات مسبقة الدفع (جزئي أو كلي)	ضفة	144	307			√
	نسبة المزودين الملتزمين بسداد فاتورة المياه	ضفة	%11	%100			√
	نسبة المزودين المجدولين لمديونية المياه	ضفة	%15	%100			√
	نسبة المزودين الملتزمين بسداد المديونية من خلال التقاص مع وزارة المالية	ضفة	%1	%100			√
	نسبة المزودين الملتزمين بدفع الفاتورة وغير مجدولين لديونهم السابقة	ضفة	%5	%100			√
	نسبة المزودين غير الملتزمين بدفع الفاتورة وغير مجدولين لمديونتهم السابقة	ضفة	-%60 %70	%0			√

2.1 أهم المؤثرات الإيجابية (نقاط القوة والفرص) والمؤثرات السلبية (نقاط الضعف والتحديات) في مختلف المكونات

الجدول التالي يلخص أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية في مختلف مكونات قطاع المياه

جدول 2 المؤثرات الإيجابية والسلبية في مختلف مكونات قطاع المياه

المكون	التحليل	النتائج
المصادر	نقاط القوة	• تبني برنامج الحصاد المائي كخطة فاعلة لتوفير مصدر إضافي للمياه ووجود خطة ريادية لمشاريع الحصاد المائي في المحافظات الشمالية. • تبني برنامج اعادة استخدام المياه المعالجة كمصدر من مصادر المياه غير التقليدية بالأخص في قطاع الزراعة، والبدء بدراسة خطط إعادة الاستخدام. • تبني أداة تَتَبع المياه في خطط تطوير قطاع المياه الخاصة بالتغير المناخي. • وجود خطة تطوير مصادر مياه جديدة و/أو بديلة، بما ذلك تحلية مياه البحر واستخدام المياه المعالجة والحصاد المائي. • تبني المحاسبة المائية في إدارة متكاملة ومستدامة لمصادر المياه.
	الفرص	• دعم المجتمع الدولي للحصول على الحقوق المائية المسلوبة، توفر دعم دولي مالي لتطوير المصادر المائية، توجه بعض المانحين للعمل في مناطق (ج) بغض النظر عن الموافقة الإسرائيلية. • حصص مائية بالأخص فيما يتعلق بحوض نهر الاردن والحوض الجوفي الغربي. • وفرة مصادر المياه في بعض المحافظات وإمكانية إعادة التوزيع العادل. • وجود بعض الينابيع غير المؤهلة والتي من الممكن أن تشكل مصدرا هاما غير مكلف في المحافظات الشمالية. • توفر مخزون مياه جوفية غير مستغل يمكن أن يشكل مصدرا هاما في المستقبل في المحافظات الشمالية.

المكون	التحليل	النتائج
	نقاط الضعف	• تفاوت وفرة كميات المياه المتاحة جغرافيا وقابلية بعض المصادر لخطر التلوث والاستنزاف مرتفعة. • ارتفاع تكلفة المعالجة والتحلية، وصعوبة تنفيذ مشاريع الحصاد المائي وارتفاع تكلفتها، وضعف تقبل استخدام المياه المعالجة في بعض المناطق. • تشتت ملكية المصادر المائية. • ضعف تطبيق مبدأ الادارة المتكاملة لمصادر المياه. • استنزاف الحوض الساحلي (مصدر المياه الطبيعي الوحيد) والتلوث بالمحافظات الجنوبية/ قطاع المحافظات الجنوبية. • وجود الآبار المخالفة والتي تؤدي إلى استنزاف المصادر. • نقص في بناء القدرات المتخصصة. • نقص في خبرات التعامل مع تخفيف تأثيرات التغيرات المناخية.
	التحديات	• استمرار وتصعيد الاعتداءات من قبل المستوطنين والجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية وتدمير البنية التحتية الخاصة بمنظومة إمدادات المياه تحديدا في المخيمات والتي تضاعفت بعد العدوان الاخير على قطاع غزة وإخطارات الهدم المستمرة على مصادر المياه الجوفية الرئيسية • كثرة التعديات على مصادر المياه، والضخ الجائر، وضعف القوى التنفيذية في انفاذ القوانين والأنظمة ذات العلاقة. • عدم القدرة على استغلال ما نسبته قرابة 85% من مصادر المياه بسبب سيطرة الاحتلال عليها. واستمرار العمل ضمن البند 40 من اتفاقية أوسلو وكافة ملحقاتها بما في ذلك لجنة المياه المشتركة وإعاقات ما يسمى بالإدارة المدنية. • التغير المناخي وأثره على المصادر المائية المختلفة. انخفاض الجهوزية لإدارة الكوارث. • وجود ملوثات تشكل خطرا على الأحواض الجوفية ومصادر المياه. • ارتفاع تكلفة الطاقة اللازمة لتشغيل مصادر المياه البديلة – محطات التحلية. واستمرار أزمة الطاقة في المحافظات الجنوبية. • وقوع العديد من مصادر المياه في المناطق المسماة (ج). • التأثير السلبي للإنقسام الداخلي الفلسطيني على إدارة مصادر المياه في غزة.
التزود	**نقاط القوة**	• وجود شبكات مياه تزويد في أكثر من 94.5% من السكان وتوفر خطوط ناقلة بين نقاط التزويد ومناطق الطلب في معظم المناطق ووجود خزانات مياه إقليمية في بعض المحافظات الفلسطينية. • جودة مياه الشرب في أنظمة التزويد في معظم المحافظات الشمالية. • إعداد خطط شاملة للعديد من مزودي الخدمة وبعضها تم الانتهاء منه، ووجود برامج خفض الفاقد لبعض مزودي الخدمة. • توفر خطوط ناقلة بين نقاط التزويد ومناطق الطلب في معظم المناطق، في المحافظات الجنوبية.
	الفرص	• تطوير أنظمة التزويد بالمياه من أولويات العديد من الدول المانحة على مستوى الوطن ونشاط وفاعلية مجموعة عمل قطاع المياه، وخاصة في مجال التزويد بالمياه. • التوجه لدى بعض المانحين للعمل في مناطق ج بغض النظر عن الموافقة الإسرائيلية. • تخصيص موازنة من الحكومة الفلسطينية لدعم وتطوير مناطق الاغوار.
	نقاط الضعف	• التفاوت في معدلات التزويد بين المناطق المختلفة وارتفاع نسبة الفاقد الكلي وكميات المياه غير المحاسب عليها وارتفاع نسبة التعديات وتدهور جودة المياه بشدة في المحافظات الجنوبية. • ضعف البنية التحتية لنظام التزويد في بعض المحافظات ومحدودية التكاملية بين المصادر وأنظمة التزويد وضعف الطاقة التخزينية الإقليمية ومحدودية عدد الخزانات الإقليمية وضعف شمولية الخطوط الناقلة بين المراكز الإقليمية. • الاعتماد على تزويد بعض التجمعات السكانية من الشبكة القطرية الإسرائيلية. • عدم قدرة مقدمي خدمات المياه على احتساب جدول التوازن المائي، لتحديد انواع فاقد المياه وعف قدراتهم في استرداد تكاليف التشغيل والصيانة.
	التحديات	• استمرار وتصعيد الاعتداءات من قبل المستوطنين والجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية وتدمير البنية التحتية الخاصة بمنظومة إمدادات المياه تحديدا في المخيمات • زيادة الطلب على المياه وضعف آلية التحكم في الفاقد. • القيود الإسرائيلية من قبل لجنة المياه المشتركة والإدارة المدنية الإسرائيلية التي تعيق تنفيذ مشاريع مياه تشكل اساسا لتطوير قطاع المياه وربط بعض الممولين تمويل مشاريع بموافقة لجنة المياه المشتركة.
الصرف الصحي	**نقاط القوة**	• خدمات الصرف الصحي تعتبر جيدة جدا في المحافظات الجنوبية، حيث تغطي الشبكات ما لا يقل عن 81%، وهنالك استثمار في مجموعة من محطات المعالجة، وكذلك يوجد مساحات كافية من الأراضي للتوسع في المحطات. • صدور نظام جمعيات مستخدمي المياه ونظام التعرفة. • تنفيذ مجموعة مشاريع لإعادة إستخدام المياه العادمة المعالجة في الري في مختلف الأراضي الفلسطينية. • البدء بالاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة للحد من التكاليف التشغيلية. • وجود شبكات صرف صحي في المدن الرئيسية والمخيمات، ووجود محطات معالجة في عدد من المدن الرئيسية وعدد من القرى تعمل بكفاءة في المحافظات الشمالية.
	الفرص	• تفهم المجتمع الدولي للاحتياجات المتصلة بأنظمة الصرف الصحي والمعالجة وتوفير الدعم المالي، ونشاط وفاعلية مجموعة عمل قطاع المياه. • وجود منصات عمل دولية لدعم مشاريع الصرف الصحي وإعادة الاستخدام، والتي تتقاطع مع القضايا عبر القطاعية. • هنالك كميات مياه معالجة كبيرة، يمكن الاستفادة منها في عدد من المشاريع الزراعية والصناعية. • كفاءة مصادر الطاقة البديلة وانخفاض تكلفتها المستمر مما يشكل فرصة مشجعة للاستثمار فيها. ووجود استراتيجية حكومية لاستخدام الطاقة المتجددة.
	نقاط الضعف	• ضعف خدمات الصرف الصحي (الجمع والمعالجة) في معظم المحافظات الشمالية وبالمناطق الريفية تحديدا. • تدني مستوى الوعي وثقافة تقبل إعادة استخدام المياه المعالجة. • ارتفاع كميات المياه العادمة العابرة للحدود وما يترتب عليها من تكاليف للجانب الإسرائيلي (الاقتطاعات). • ارتفاع حجم المديونية على المواطنين لتسديد فواتير المياه والصرف الصحي، وارتفاع تكلفة التشغيل والصيانة لمحطات معالجة الصرف الصحي وعدم تطبيق نظام التعرفة المبني على استرداد التكاليف. • عدم وجود خطة تشغيل وصيانة لمرافق الصرف الصحي والاعتماد المالي على الجهات المانحة.

المكون	التحليل	النتائج
	التحديات	• جريان المياه العادمة باتجاه مناطق مسيطر عليها اسرائيليا دون إمكانية معالجتها وإعادة استخدامها. • القيود السياسية التي تعيق تنفيذ مشاريع الصرف الصحي الكبيرة والتي تشكل أساساً لتطوير القطاع والتوسع الاستيطاني. • التكلفة العالية لإنشاء وتشغيل أنظمة الصرف الصحي وارتباطها بتوفر مصادر طاقة خاصة في قطاع غزة. • عدم القدرة على إنشاء مشاريع إعادة الاستخدام للمياه المعالجة بسبب الاستيلاء على مساحات زراعية واسعة نتيجة الضم. • عدم وجود بيئة تشريعية لتنظيم العلاقة مع القطاع الخاص في مشاريع أنظمة الصرف الصحي. • عدم اكتمال البناء المؤسسي لمرافق المياه في المناطق الفلسطينية ككت يعقد ادارة منظومة الصرف الصحي و استدامتها
البناء المؤسسي والقانوني	نقاط القوة	• وجود قانون محدث للمياه أعاد صياغةَ الإطار القانوني الناظم للقطاع والذي حدد المهامّ والأدوار المختلفة لمؤسسات قطاع المياه وعلى كافة المستويات والذي تم على إثره إنشاء المؤسسات العاملة في قطاع المياه بموجب قانون المياه (مجلس تنظيم قطاع المياه، شركة المياه الوطنية، مرافق المياه الإقليمية، جمعيات مستخدمي المياه). • إصدار مجموعة من التشريعات الثانوية (الأنظمة والتعليمات) المنبثقة عن قانون المياه والتي أصبحت نافذة وسارية المفعول مثل نظام تراخيص حفر الابار، نظام التعرفة الموحد للمياه والصرف الصحي، نظام إشنار مرافق المياه الاقليمية وترخيصها، نظام جمعيات مستخدمي المياه بالإضافة الى التعليمات المنبثقة عن هذه الانظمة وكذلك وجود مسودات لانظمة وتعليمات اخرى. • وجود مذكرات تفاهم وآليات تعاون تنظم العلاقة مع المؤسسات العاملة في قطاع المياه. • وجود السياسة والاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للمياه والصرف الصحي طويلة المدى 2022-2042 ووجود خارطة طريق لإنشاء مرافق المياه الإقليمية. • إطلاق عملية تأهيل دائرة مياه الضفة الغربية في إطار عملي لإنشاء شركة المياه الوطنية. • انشاء مرفق مياه طوباس وجاري العمل على تطوير مرفق الخليل وجنين، والبدء بدمج / انشاء بعض مرافق المياه/هيئات الحكم المحلي ضمن مجالس خدمات مشتركة للمياه والصرف الصحي. • عقد شراكات مع الجامعات بهدف توجيه وتحفيز مراكز البحث العلمي في الجامعات لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه قطاع المياه الفلسطيني بالاعتماد على الأسس العلمية قابلة للتطبيق وذلك من خلال تشجيع الباحثين والطلبة والمهتمين.
	الفرص	• التوجه لدى بعض المانحين للعمل في مناطق ج بغض النظر عن الموافقة الإسرائيلية. • تفهم المجتمع الدولي للاحتياجات المتصلة بأنظمة الصرف الصحي والمعالجة وتوفير الدعم المالي. • هنالك فرصة كبيرة لتقليل المديونية في حال تم تطبيق قرار مجلس الوزراء بربط الدعم والتمويل بالمصادقة على ميزانية مزودي الخدمات.
	نقاط الضعف	• عدم توفر الدعم المالي اللازم لإنجاز العديد من الدراسات والمشاريع المائية، والتي تحتاج لميزانيات كبيرة لإنجازها. • ارتفاع مديونية مزودي الخدمات. • الدعم الحكومي غير المعكوس على ميزانيات والتقارير المالية لوزارة المالية مما يرفع من حجم المديونية. • عدم وفاء مزودي الخدمة بالتزاماتهم المالية. • عدم كفاية الموازنات المالية المخصصة للقطاع. • أسعار المياه لدى معظم مزودي الخدمة لا تغطي تكاليف التشغيل والصيانة العالية. • عدم الالتزام بخطط الانفاق الموضوعة حسب الموازنات المعتمدة. • تراجع الدعم الحكومي الامر الذي أدى لعدم انجاز عدد كبير من المشاريع المقرة بموازنة سلطة المياه وترحيلها للسنوات القادمة
	التحديات	• ربط بعض الممولين تمويل مشاريع بموافقة لجنة المياه المشتركة. • ارتفاع مديونية سلطة المياه لخزينة الدولة نتيجة عدم دفع البلديات لمستحقاتها من أثمان المياه. • انسحاب الممول من دعم قطاع المياه. • التأثير السلبي للانقسام الفلسطيني الداخلي على سرعة البناء المؤسسي لقطاع المياه في غزة.
المكون المالي	نقاط القوة	• وجود قوانين وأنظمة شاملة تنظم عمل قطاع المياه والصرف الصحي. • الاستقلالية المالية لبعض مقدمي الخدمة. • رفع مستوى الاستدامة المالية ورفع نسبة التحصيل باستخدام العدادات المسبقة الدفع ووضع آليات للتحصيل والبدء بتركيب عدادات مسبقة الدفع في عدد من التجمعات السكانية. • التوجه الحكومي لتحقيق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات.
	الفرص	• التوجه لدى بعض المانحين للعمل في مناطق ج بغض النظر عن الموافقة الإسرائيلية. • تفهم المجتمع الدولي للاحتياجات المتصلة بأنظمة الصرف الصحي والمعالجة وتوفير الدعم المالي. • هنالك فرصة كبيرة لتقليل المديونية في حال تم تطبيق قرار مجلس الوزراء بربط الدعم والتمويل بالمصادقة على ميزانية مزودي الخدمات.
	نقاط الضعف	• عدم توفر الدعم المالي اللازم لإنجاز العديد من الدراسات والمشاريع المائية، والتي تحتاج لميزانيات كبيرة لإنجازها. • ارتفاع مديونية مزودي الخدمات. • الدعم الحكومي غير المعكوس على ميزانيات والتقارير المالية لوزارة المالية مما يرفع من حجم المديونية. • عدم وفاء مزودي الخدمة بالتزاماتهم المالية. • عدم كفاية الموازنات المالية المخصصة للقطاع. • أسعار المياه لدى معظم مزودي الخدمة لا تغطي تكاليف التشغيل والصيانة العالية. • عدم الالتزام بخطط الانفاق الموضوعة حسب الموازنات المعتمدة. • تراجع الدعم الحكومي أدى إلى عدم إنجاز 26 مشروع مياه وصرف صحي في العام 2023 بقيمة إجمالية بلغت 47 مليون شيكل.
	التحديات	• ربط بعض الممولين تمويل مشاريع بموافقة لجنة المياه المشتركة. • ارتفاع مديونية سلطة المياه لخزينة الدولة نتيجة عدم دفع البلديات لمستحقاتها من أثمان المياه. • انسحاب الممول من دعم قطاع المياه.

2.2 النتائج المحققة ومدى تحقق الإستهدافات

عملت سلطة المياه على تنفيذ مخرجات الخطة الاستراتيجية 2017-2022 وتحديثاتها، ويلخص الجدول التالي أهم الإنجازات في مختلف المكونات:

جدول 3 الإنجازات في مختلف المكونات

المكون	النتائج	وصف للإنجازات التي تم تحقيقها
المصادر	**زيادة كمية المياه المنتجة من مصادر المياه التقليدية.**	تواجه الضفة التحدي المتمثل بالاحتلال ومنعه من حفر آبار جديدة وتأهيل آبار، بالإضافة إلى انخفاض تدفق الينابيع وذلك بسبب التغير المناخي وقلة الأمطار في عام 2021.
	كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي.	لم يتم تحقيق الاستهداف وذلك لصعوبة تنفيذ المشاريع من ناحية توفر الاراضي المناسبة (معظمها في مناطق ج) ولعدم توفر التمويل الكافي.
	النسبة المئوية للمياه المعالجة	حققت أعلى من الاستهداف وذلك لاهتمام سلطة المياه بمعالجة المياه لتوفير مصادر إضافية ووضع الخطط اللازمة لإنجاز هذا الهدف، إضافة إلى توفر بعض التمويل لذلك.
	كمية المياه المحلاة في المحافظات الجنوبية	تم العمل على تحلية سبعة ملايين ونصف المليون من المياه من خلال محطات تحلية المياه STLVفي قطاع غزة
	وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (نسبة المصادر المراقبة)	تم تحقيق أكثر من الاستهداف المطلوبة وذلك لإدراك سلطة المياه بأهمية وجود هذه المنظومة لتحيق الإدارة المتكاملة للمياه.
التزود	**زيادة كمية المياه المزود للمستفيدين**	طولكرم :توريد مضخات لمخيم جنين وكتابا وعزون وبئر ابو عرب، مشروع إعادة تأهيل شبكة مياه قرية قفين، مشروع إنشاء خزان مياه وتأهيل شبكة المياه الداخلية في بلدية دير الغصون، مشروع الخط الناقل ومحطة الضخ لقرية سفارين، مشروع إعادة تأهيل شبكة مياه داخلية النزلة الغربية، مشروع إنشاء شبكة مياه داخلية لحي الرشيد/طولكرم قلقيلية: مشروع انشاء جزء من شبكة توزيع المياه الداخلية لقرية عزون عتمة، مشروع انشاء خزان مياه في قرية صير، مشروع إعادة تأهيل شبكة مياه كفر قدوم-المرحلة الثانية، مشروع دراسة شاملة لتزويد منطقة جورة عمرة - قلقيلية بمياه الشرب طوباس: مشروع إنشاء خط مياه رئيسي لبلدة عقابا، مشروع حفريات وأعمال تسوية الأرض وبناء الأسوار لإنشاء مستودعات دائرة مياه الضفة الغربية منطقة الفارعة/ طوباس جنين: مشروع جنوب غرب جنين، مشروع إنشاء شبكة توزيع مياه داخلية لبلدية عرابة، تأهيل النظام المائي لمجلس الخدمات المشترك لمياه الشرب- شمال غرب جنين، مشروع إنشاء خزان مياه قرية برطعة الشرقية، مشروع توريد وتركيب خزان مياه وخطوط مياه ناقلة لقرية، وادي الدعوق، انشاء شبكة توزيع مياه داخلية لقرية فقوعة، إعادة تأهيل شبكة مياه كفيرت، انشاء خزان مياه وخطوط ناقله قرية صانور رام الله: مشروع النظام المائي لمنطقة بني زيد (إنشاء محطة ضخ وخط ناقل لخزان بني زيد المرحلة الأولى، بناء خزان مياه وتأهيل شبكة المياه الداخلية لقرية دير أبو مشعل الخليل: مشروع استبدال خط الريحية، مشروع تطوير قرية ام نيزل، مشروع جبع نوبا (المرحلة الثانية)، مشروع بناء خزان وإنشاء شبكة مياه في دورا، مشروع بناء خزان وإنشاء شبكة مياه في كرمه، مشروع تمديد خطوط ناقلة في الفوار، مشروع استكمال ترميم الخط الناقل لمنطقة ريف دورا الغربي، مشروع استكمال اعمال تمديد وتوسعة خط مياه رئيسي في تلة الصمود/يطا بيت لحم: مشروع تأهيل شبكة مياه لمحطة ضخ دار صلاح، ترميم الخط الناقل لمنطقة الشواورة، مشروع إنشاء شبكة مياه داخلية في الجبعة، بيت لحم: تأهيل وتوسعة شبكة مياه بيت فجار-محافظة بيت لحم، مشروع تحسين شبكات المياه والصرف الصحي في منطقة بيت لحم – بيت جالا – بيت ساحور، مشروع اعادة تأهيل شبكة مياه قرية زعتره، تأهيل شبكة مياه داخليه لقرية بتير
	تزويد جيد لجميع المواطنين من المصادر الموثوقة للمياه	نابلس: برنامج المياه والصرف الصحي الطارئ للأراضي الفلسطينية (المرحلة الاولى)، مشروع توريد مواسير مياه قطر 4" لصالح قرية بورين، بناء خزان وتوسعة واعادة تأهيل لشبكة مياه بلدة جماعين، انشاء خزان مياه وخط مياه ناقل لقرية عراق بورين، انشاء خط مياه ناقل روجيب-بيت فوريك، برنامج المياه والصرف الصحي الطارئ، مشروع انشاء خزان مياه وخط ناقل قرية بيت ايبا، مشروع اعادة تأهيل شبكة المياه الداخلية في قرية عينابوس
	تحسين وتطوير كفاءة أنظمة توزيع المياه	سلفيت: مشروع اعادة تأهيل شبكة مياه فرخة، إعادة تأهيل شبكة مياه قرية مرده، إعادة تأهيل خزان وإنشاء شبكة توزيع مياه داخلية في قرية قيرة، مشروع تأهيل شبكة مياه داخليه في حارس، مشروع تأهيل شبكة مياه داخليه في قرية دير استيا، مشروع انشاء خزان مياه وخط ناقل في قرية كفل حارس أريحا: مشروع توريد وتركيب عدادات مسبقة الدفع لصالح بلدية اريحا الضفة الغربية: مشروع توريد مواسير مياه بأقطار مختلفة وقطع ومحابس، مشروع توريد مواسير مياه بأقطار مختلفة وقطع ومحابس، مشروع صيانة شبكة مياه النبي صموئيل، انشاء خط مياه ناقل لمكب النفايات لصالح مجلس الخدمات المشترك لقرى شمال وشمال غرب القدس، شراء وتوريد انابيب مياه وقطع ومعدات، توريد وتركيب مضخات وماتورات ولوحات كهربائية وعدادات مياه الكترونيه، مشاريع دعم الاغوار، مشروع انشاء خزان وخط ناقل عين البيضا / الاغوار الشمالية، مشروع تأهيل شبكة المياه الداخلية في قريتي دوما والمجدل / محافظة نابلس/ الاغوار الوسطى، مشروع انشاء شبكة مياه داخلية في قرية مرج الغزال/الاغوار الجنوبية، مشروع انشاء شبكة مياه داخلية في قرية مرج نعجة /الاغوار الجنوبية، مشروع اعادة تأهيل شبكة مياه داخلية قرية الزبيدات / الاغوار الجنوبية، مشروع اعادة تأهيل شبكة المياه الداخليه قرية بردله / الاغوار الشماليه
الصرف الصحي	**أنظمة مياه الصرف الصحي من جمع ونقل**	تم انجاز العديد من مشاريع الصرف الصحي في الفترة الواقعة ما بين 2017 حتى 2023 تمثلت في (شبكات صرف صحي، محطات معالجة، شبكات تصريف مياه امطار، وصلات صرف صحي منزلية، خطط لقطاع المياه والصرف الصحي)

	ومعالجة تعمل بكفاءة عالية	1- شبكات صرف صحي: صرف صحي مخيم نور شمس، صرف صحي معسكر الامن الوطني سلفيت، صرف صحي لحي العودة في مخيم العروب، صرف صحي لمخيم عقبة جبر، خطوط صرف صحي لريف جنوب دورا، صرف صحي ارطاس، مشروع وادي الزومر، مشروع صرف صحي اريحا المرحلة الأولى والثانية، مشروع صرف صحي تياسير، صرف صحي باقة الشرقية والنزلات، صرف صحي سلفيت، شبكة صرف صحي عتيل-دير الغصون، شبكة صرف صحي جفنا-دورا القرع، توسعة شبكة صرف صحي زيتا-طولكرم. 2- محطات معالجة: انشاء محطة معالجة خاراس، تأهيل محطة ارطاس، محطة معالجة سلفيت، إعادة صيانة وتنظيف محطة معالجة جنين، استكمال شبكة صرف صحي في محطة معالجة نابلس الغربية. 3- مشاريع تصريف مياه الامطار: مشروع تصريف مياه الامطار والصرف الصحي في قرية مسلية جنين 4- مشاريع وصلات صرف صحي: مشروع وصلات صرف صحي لصالح مجلس الخدمات المشترك طوباس، وصلات صرف صحي اريحا، وصلات صرف صحي كردلة – الاغوار الشمالية، وصلات صرف صحي عانين. كما ويوجد عدة مشاريع لا زالت قيد التنفيذ وهي كالاتي: 1- مشروع إدارة المياه العادمة في الخليل 2- انشاء خط صرف صحي وادي السمن 3- مشروع إعادة الاستخدام في محطة العروب 4- مشروع إعادة استخدام لمحطة نابلس الغربية 5- مشروع صرف صحي ومحطة معالجة وإعادة الاستخدام لقرى نابلس الشرقية 6- محطة معالجة وشبكات صرف صحي وخطوط ناقلة رام الله-بيتونيا 7- مشروع انشاء وصلات صرف صحي في النزلة الشرقية والنزلة الوسطى 8- مشروع انشاء وصلات صرف صحي في النزلة الغربية ونزلة عيسى 9- مشروع شبكة صرف صحي جفنا
	الإدارة السليمة لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والحمأة قد تحققت	عملت سلطة المياه الفلسطينية على تنفيذ عدة مشاريع خلال الفترة الماضية تساهم في زيادة الاستخدام للمياه المعالجة، وبلغت نسبة الإنجاز 45% بمشروع اعادة استخدام المياه المعالجة من محطة نابلس الغربية لري 2000 دونم في شمال نابلس، حيث تم انجاز المرحلة الاولى والتي اشتملت على المعالجة الثلاثية في محطة المعالجة وخزان رامين بسعة 3200 متر مكعب واجزاء من الخط الناقل، ولكن هذا المشروع لم يتم استكماله كما خطط له بسبب الاعتداءات الاسرائيلية والاستيلاء على الاراضي الخاصة بالمشروع.
	مساهمة الطاقة البديلة في تشغيل محطات المعالجة قد زادت	عملت سلطة المياه الفلسطينية على تنفيذ والبدء بالعديد من المشاريع خلال الأعوام 2017 حتى 2022 والتي ساهمت في إيجاد مصادر طاقة بديلة عن المصادر الكهربائية التقليدية في تشغيل محطات المعالجة، حيث ساهمت هذه المشاريع في التقليل من تكاليف المعالجة مما أدى الى تقليل تكلفة المتر المكعب للمزارعين. من اهم المشاريع: مشروع ال الهاضم الحيوي في محطة معالجة نابلس الغربية، البدء بمشروع الطاقة الشمسية من خلال ال AFD في طوباس، مشروع الطاقة الشمسية في محطة معالجة سلفيت، وتشغيل بعض محطات المعالجة في قطاع غزة
البناء المؤسسي والقانوني	**هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الجديد**	**أولا: على الصعيد القانوني، تم إنجاز التالي:** • نظام جمعيات مستخدمي المياه رقم (4) لسنة 2018م • نظام ترخيص حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية ومقاولة حفر الآبار رقم (8) لسنة 2020م • تعليمات رقم (1) لسنة 2020م بشأن نظام ترخيص حفر وتأهيل الآبار واستخراج المياه الجوفية ومقاولة حفر الآبار رقم 8 لسنة 2020م • نظام التعرفة الموحد للمياه والصرف الصحي رقم (4) لسنة 2021م • تعليمات رقم (2) لسنة 2021م بالتعرفة الموحدة للمياه والصرف الصحي • تعليمات رقم (1) لسنة 2021م بتخطيط وتصميم البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي تم اعتمادها من قبل رئيس سلطة المياه ونشرها في الجريدة الرسمية وأصبحت نافذة. • نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية وترخيصها رقم (17) لسنة 2021م • تعليمات إنشاء مرافق المياه الاقليمية وترخيصها رقم (1) لسنة 2023م • نظام تأهيل وتطوير دائرة مياه الضفة الغربية رقم (1) لسنة 2024م **ثانيا: على الصعيد المؤسساتي، تم إنجاز التالي:** • تم إنشاء شركة المياه الوطنية وفق القانون وتسجيلها لدى مراقب الشركات، ولاحقاً تم تشكيل مجلس إدارة تأسيسي لشركة المياه الوطنية بقرار صادر عن مجلس الوزراء وتمت المصادقة على نظام تأهيل وتطوير دائرة مياه الضفة الغربية بقرار صادر من مجلس الوزراء • تم إنشاء مرفقي مياه فقط من أصل 15 مرفق مخطط له • تم إعداد خارطة طريق لتحويل مصلحة مياه بلديات الساحل في قطاع غزة إلى مرفق مياه إقليمي. • انشاء وحدة تزويد المياه بالجملة في قطاع غزة كنواة لشركة المياه الوطنية في غزة
المكون المالي	**تعزيز الاستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي المياه**	نفذت سلطة المياه عدة خطوات فيما يتعلق بتعزيز الاستقلالية المالية لمرافق المياه ومزودي خدمات المياه حيث عملت سلطة المياه على رفع قدرات العاملين من خلال تنظيم مجموعه من الدورات التدريبية في قطاع المياه سواء من موظفي سلطة المياه او مقدمي خدمات المياه في المحافظات الشمالية والجنوبية في عدة مجالات تتعلق بالمياه والصرف الصحي، حيث و ضمن برنامج دعم مقدم من الحكومة الهولندية، تم تزويد وتشغيل 3 وحدات معالجة متنقلة لمياه الصرف الصحي في سلفيت وشمال الخليل. كما يتم العمل على تطوير منصة للتدريب الالكتروني لتكون الأداة لنقل الخبرات والمعرفة، كما تم من خلال برنامج Waterworx وبرنامج Blue Deal متابعة بناء القدرات المؤسسية في محافظة سلفيت ومجلس خدمات شمال الخليل في مجالات المياه مثل التدريب على نظم المعلومات الجغرافية ومعالجة موضوع الفاقد في المياه وتطوير المختبر و الفحوصات المخبرية للمياه والصرف الصحي.
	رفع كفاءة التحصيل وتقليل نسبة الدين العام	• نفذت سلطة المياه عدة خطوات فيما يتعلق بزيادة كفاءة التحصيل من خلال العمل على تشكيل اللجنة الفنية استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم (17/2015/17م.و /ر.ح) لعام 2018 ، حيث قامت اللجنة المكلفة منذ ذلك التاريخ بعمل العديد من الزيارات الميدانية للمجالس المحلية والبلديات ومقدمي الخدمة.

		• قامت اللجنة الفنية بخصوص الفاقد لشبكات المياه للتجمعات السكانية التي يزيد فيها الفاقد عن 30% بناء على قرار مجلس الوزراء بحيث كانت المجالس التي تم عمل تقاص مع دائرة المياه 1% وعمل التأهيل اللازم لتقليل نسبة الفاقد على ان يتم خصم التكاليف من مديونية الهيئات. • ايضا ومن خلال برنامج Waterworx وبرنامج Blue Deal يجري العمل على ربط نظام GIS بالنظام المالي لتسهيل عملية التحصيل وحصر الفاقد. • قامت سلطة المياه بتشجيع مزودي خدمات المياه على تركيب عدادات مياه مسبقة الدفع من خلال مساهمة الحكومة بنسبة 100% من قيمة المشروع بحيث يتم خصمها من ديون الهيئات المحلية وذلك استناداً الى قرار مجلس الوزراء رقم(17/215/17/م.و/ر.ج) لعام 2018: حيث قامت سلطة المياه بتشكيل لجنة أشراف عليا مهمتها الاشراف والمتابعة وتشجيع الهيئات المحلية على تركيب عدادات مياه مسبقة الدفع: - تم العمل مع حوالي 65 هيئة محلية في مختلف محافظات الوطن - تم تركيب ما يقارب ال 40 الف عداد ب 35 هيئة - جاري تركيب حوالي 18 الف عداد في 5 هيئات محلية - تم طرح العطاء لحوالي 10 هيئات محلية - جاري العمل على أعداد وثائق العطاء للهيئات المحلية المتبقية.

والجدول التالي يلخص الإنجازات على مستوى المؤشرات والإستهدافات وتوضيح أسباب الانحراف في مختلف المكونات:

جدول 4 النتائج المحققة على مستوى الإستهدافات وأسباب الانحراف

المكون	المؤشر	الاستهداف للعام 2022		ما تم تحقيقه فعلا	توضيح أسباب الانحراف عن القيمة المستهدفة
المصادر	كمية المياه المنتجة سنوياً من المصادر التقليدية (م.م.م)	وطن	155	150	محدودية القدرة على تطوير مصادر تقليدية بسبب معيقات الاحتلال، وشح مصادر التمويل، وتراجع مناسيب بعض الآبار الجوفية بسبب التغير المناخي.
	كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي (م.م.م)	وطن	10	2.3	صعوبة أنشاء سدود كبيرة المرتبطة بالتكلفة العالية، والقيود الإسرائيلية.
	كمية المياه المحلاة المتاحة سنوياً (م.م.م)	وطن	70	5.7	القيود الإسرائيلية، الحرب في قطاع غزة، عدم كفاية مصادر الطاقة بقطاع غزة، وتراجع التمويل.
	كمية المياه المشتراة سنوياً من شركة ميكروت (م.م.م)	وطن	98	96.1	حسب توفر المياه من ميكروت والتحكم من قبل الجانب الإسرائيلي.
	وجود منظومة رصد مطبقة لمختلف مصادر المياه كما ونوعا والتعديات عليها (نسبة مصادر المياه المراقبة	وطن	%90	%90	تم تحقيق الإستهداف.
	عدد حالات التعديات على المصادر	وطن	5	43	بسبب شح المياه، ضعف السيطرة على مناطق ج، ضعف السلطات التنفيذية فيما يتعلق بالتعديات على المياه.
التزود	كمية المياه المنزلية المتاحة في الصنابير) حصة الفرد من مياه الشرب لتر/ فرد/يوم)	وطن	84	86.3	تم تحقيق جميع الإستهدافات، بل تم تجاوزها بسبب ما تم تنفيذه من مشاريع مختلفة والحصول على الاستثمار المناسب من الدول المانحة رغم ضعف التمويل الحكومي.
		ضفة	86	89	
	نسبة التجمعات التي لا تصلها خدمه المياه	%2		اقل من %2	
	النسبة المئوية للعينات التي تحقق المواصفة الفلسطينية المياه على مستوى الضفة الغربية	%99.5		99.5%	
	نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه	%94.5		94.5%	
	نسبه الفاقد على مستوى شبكه التوزيع	وطن	%36	%37.3	
		ضفة	%31	%32.6	بسبب التكلفة العالية لانظمة الشبكات، ومحدودية قدرة الهيئات المحلية على إدارة وتشغيل وصيانة مستمرة لشبكات المياه والخطوط الناقلة.
الصرف الصحي	نسبة الأسر الموصولة بشبكة العامة للصرف الصحي	ضفة	35%	%34	تأخير تنفيذ بعض المشاريع بسبب الظروف المالية الصعبة وجائحة كورونا في الفترة السابقة مع الاستمرار في النمو السكاني
	النسبة المئوية لكمية المياه المعالجة داخل الأراضي الفلسطينية	%20		%18	عدم ربط كافة شبكات الصرف الصحي في الوطن بمحطات المعالجة بسبب وجود المياه العابرة للحدود بالإضافة الى تأخر مشاريع انشاء محطات المعالجة وربط الشبكات بهذه المحطات نتيجة للظروف المالية الصعبة وجائحة كورونا في الفترة السابقة
	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية	%85		%87	جميع الإستهدافات تم تحقيقها، بل تجاوزها بسبب عدد المشاريع التي تم تنفيذها في مختلف المجالات
	عدد محطات المعالجة التي تتوافق مخرجاتها مع المواصفة الفلسطينية	12		12	
	نسبة المياه المعالجة المعاد إستخدامها في الري	%10		%5	

المكون	المؤشر	الاستهداف للعام 2022	ما تم تحقيقه فعلا	توضيح أسباب الانحراف عن القيمة المستهدفة
	مساحة الأراضي الزراعية المروية سنويا من المياه العادمة المعالجة (بالدونم)	1800	325	خطط ومشاريع إعادة الإستخدام تواجه إشكالية في نقل المياه المعالجة إلى الأراضي الزراعية، إضافة إلى تكلفة المياه المعالجة مرتفعة مما تواجه معارضة من قبل المزارعين
	عدد المشاريع التي يشارك فيها القطاع الخاص	4	2	وذلك لأنه لم يحرز اي تقدم على مستوى اعداد وضع مسودة النظام ولا انشاء وحدات اشراك القطاع الخاص بالإضافة الى عدم وجود بيئة تشريعية تنظم عمل القطاع الخاص
البناء المؤسسي والقانوني	أنظمة وتعليمات مياه متكاملة	8	8	تم إنجاز العديد من الأنظمة والتعليمات
	نسبة العمل المنجز لتحسين الأداء المالي والإداري والتشغيلي لدائرة مياه الضفة الغربية نحو إنشاء شركة المياه الوطنية	%30	%30	تم تأسيس شركة المياه الوطنية، ويتم الآن تنفيذ مشروع مدته أربعة سنوات لتشغيل الشركة.
	عدد مرافق المياه الإقليمية المنشأة	15 الخليل(1)	2 (الخليل (1)	• لم تجري الأمور كما هو مخطط لها ضمن خارطة الطريق لأسباب عديدة منها ما هو متعلق بالإطار القانوني لإنشاء المرافق "نظام وتعليمات إنشاء المرافق" الذي لم يكن جاهزا لفترة قريبة. • بالإضافة إلى بعض الظروف الخارجية الخاصة بمقدمي الخدمات نابعة من وجود تخوفات لديهم ورفضهم التغيير الامر الذي يتطلب بذل جهود اضافية وتعاون أكثر بين جهات الاختصاص. هذا علاوة على العوامل المالية حيث ان انشاء المرافق بحاجة الى تمويل كبير لتحسين الخدمات في المناطق التي سيتم انشاء المرافق فيها. (جهوزية ضعيفة)
	نسبة العمل المنجز لإنشاء وحدة توزيع مياه الجملة في غزة نحو إنشاء شركة المياه الوطنية	%60	%60	تم تحقيق الإستهداف
المكون المالي	النسبة المئوية لمرافق ومزودي المياه التي تعمل بصورة مستقلة	%60	%57	الخطوات التي نفذتها سلطة المياه من خلال إصدار قرارات مجلس الوزراء لتشجيع الهيئات المحلية لتركيب عدادات مياه مسبقة الدفع، وكذلك القرار المتعلق بتشجيع مقدمي خدمات المياه الذين تزيد نسبة الفاقد لديهم عن 30% بعمل التأهيل اللازم للشبكات على أن يتم خصم ذلك من مديونية الهيئة المحلية.
	كفاءة التحصيل: نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه	%77	%75	بذلت سلطة المياه واللجنة الفنية المشكلة من قبل مجلس الوزراء جهود مختلفة لزيادة نسبة التحصيل (من خلال دعم تركيب عدادات مياه مسبقة الدفع) وعمل تأهيل للشبكات لتقليل نسبة الفاقد.
	النسبة المئوية للوصلات المربوطة بعدادات مسبقة الدفع	%25	%26	الخطوات التي نفذتها سلطة المياه واللجنة العليا للإشراف على تركيب عدادات مياه مسبقة الدفع واللجنة الفنية المساندة لها ساهمت في تحقيق الاستهداف

2.3 تحليل الواقع الديمغرافي وأثره على الخدمات المقدمة في قطاع المياه

الجدول التالي يوضح عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المتوقع في الأعوام الست القادمة، بناءً على مخرجات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

جدول 5 عدد السكان في فلسطين 2024-2027

	2022	2023	2024	2025	2026	2027
فلسطين	5,354,656	5,481,137	5,610,695	5,743,408	5,879,354	6,018,615
محافظات جنوبية	2,166,269	2,225,687	2,286,753	2,349,512	2,414,013	2,480,304
محافظات شمالية	3,188,387	3,255,450	3,323,942	3,393,896	3,465,341	3,538,312

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الزيادة في عدد السكان على مستوى فلسطين لعام 2029 ما يقارب المليون مواطن وهذا يشكل ضغط لتطوير مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين حسب التوضيح التالي.

أثر الزيادة السكانية على المصادر

إن الزيادة السكانية وما يترتب عليها من زيادة في الطلب على كميات المياه، يتطلب تطوير المصادر الحالية التقليدية وغير التقليدية بما يشمل حفر وتأهيل وتجهيز الآبار والينابيع بشكل مستدام، أما مصادر المياه غير التقليدية فيتطلب الاستثمار في محطات التحلية، زيادة مشاريع الحصاد المائي (سدود، برك، مشاريع زراعية) وإعادة الاستخدام للمياه المعالجة، إضافة إلى الشراء من مصادر خارجية. كذلك يجب تطوير أنظمة مراقبة جودة المياه من مختلف المصادر والتوزيع العادل لمختلف المناطق الجغرافية ومجالات الاستخدام.

أثر الزيادة السكانية على التزود / الطلب على المياه

إن الزيادة السكانية وما يترتب عليها من زيادة في الطلب لمختلف الاستخدامات سواء كانت منزلي، زراعي، صناعي وسياحي، يتطلب زيادة الاستثمار في البنى التحتية من شبكات، وخطوط ناقلة، وخزانات مياه إقليمية ومنشآت مختلفة مساندة. إضافة إلى ذلك فهنالك تحدي لزيادة حصة الفرد اليومية من المياه لمحاولة الوصول إلى تحقيق 106.5 في المحافظات الشمالية و 98.4 في المحافظات الجنوبية والذي يعد أقل مما تسمح به منظمة الصحة العالمية. كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار كمية الفاقد المرتفعة والتي يجب العمل عليها من خلال تأهيل الشبكات القائمة وتطوير قدرات المزودين.

أثر الزيادة السكانية على خدمات الصرف الصحي

نتيجة الطلب المتزايد على كميات المياه لكافة الاستخدامات، هذا يؤدي إلى زيادة كميات المياه العادمة وهو ما يتطلب تطوير أنظمة جمع ومعالجة مياه لصرف الصحي وتوفير السبل لتصريفها سوآءا البيئة أو بإعادة استخدامها في القطاعات المختلفة. وهذا يتطلب تطوير كفاءة المؤسسات العاملة في هذا المجال وخلق البيئة القانونية والاستثمارية للقطاع الخاص.

الجانب المؤسسي والقانوني

كل ما سبق يتطلب الإسراع في استكمال مأسسة القطاع من تشغيل شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الإقليمية، واستكمال تطوير البيئة القانونية الناظمة. كذلك هنالك حاجة إلى تطوير مصادر الطاقة المختلفة اللازمة لتشغيل مختلف المنشآت ذات العلاقة بقطاع المياه والصرف الصحي، وبناء قدرات العاملين في القطاع. بالإضافة إلى ضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة في إدارة وتشغيل مختلف المرافق في القطاع.

2.4 الواقع التنظيمي لسلطة المياه

يعتبر الواقع التنظيمي لسلطة المياه محرك أساسي لتنفيذ الخطط الاستراتيجية ومتابعة أعمال المشاريع المختلفة. سلطة المياه عملت على تطوير هيكلها التنظيمي وطورت أدلة إجراءات عمل شاملة لمختلف مجالات عملها. في هذا الجانب تعاني سلطة المياه من نقص في أعداد الموظفين في مختلف الإدارات، خاصة مع تنفيذ برنامج الإصلاح والبدء بتشكيل وتأسيس مرافق المياه والتي تحتاج إلى متابعة فنية ومالية وإدارية وهو ما يحتاج إلى زيادة في عدد الكوادر البشرية، إضافة إلى الحاجة إلى كوادر بشرية في مجال الضبط القضائي والرقابة القانونية لتفعيل مهمة مراقبة وضبط التعديات على مصادر المياه وغيرها من المكونات.
وفي جانب آخر تحتاج سلطة المياه إلى تطوير بنيتها التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والحاجة إلى تطوير الأجهزة المحوسبة والأنظمة الإلكترونية. كما تحتاج لتطوير نظام إدارة معلومات متخصص لقطاع الصرف الصحي ومرتبط بنظم المعلومات المائي الوطني إضافة إلى تشكيل إدارة مركزية لمتابعة مشاريع محطات معالجة المياه العادمة.

يمكن تلخيص أهم القضايا المؤسسية في سلطة المياه على الصعيد التنظيمي بالتالي:

- عدم كفاية الموارد البشرية والحاجة إلى بناء القدرات.
- ضعف الترتيبات المؤسساتية اللازمة لإدارة ومتابعة إنشاء وتشغيل الأجسام القانونية التي يشير لها قانون المياه 2014.
- الحاجة لتطوير البنى التحتية وأنظمة المعلومات المختلفة.

2.5 القضايا عبر القطاعية

2.5.1 النوع الاجتماعي

يعتبر الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع دون تمييز حق انساني يكفله القانون الدولي وركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتأمين متطلبات الصحة العامة. وقد تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية تلك الرؤية من خلال التزاماتها الدولية كدولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة، حيث دأبت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ بداية تكوينها وممارسة مهامهما على الأراضي الفلسطينية على اصدار العديد من القوانين والقرارات الناظمة لقطاع المياه لتحقيق الاستراتيجيات الوطنية التي تسعى إلى توفير المياه بكمية ونوعية تتوافق و المعايير الدولية والفلسطينية تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الأهداف و5 و6 و10 لضمان المساواة بين الجنسين بالحصول والوصول والتمكين للمصادر المختلفة للمياه من جهة، وضمان بناء وتصميم المشاريع والبرامج المتعلقة بالمياه من منظور المساواة الجندرية ومراعات الحفاظ على الصحة العامة والتكيف مع اثار التغير المناخي الأهداف الإنمائية (3 و13). إضافة الى تعزيز مفهوم الترابط بين القطاعات كالطاقة والزراعة والصحة ضمن إطار رابط التنمية والعمل الإنساني لتحقيق خطط الإصلاح في قطاع المياه.

تسعى السلطة الوطنية الى تحويل الرؤية الوطنية إلى برامج ومشاريع على أرض الواقع مع زيادة الاهتمام بالفئات الضعيفة في المجتمعات والذي يتطلب مراعاة منظور النوع الاجتماعي لضمان توفير الخدمات التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والفتيات والفتيان والرجال.

رسخت الاستراتيجية الأولى لإدماج النوع الاجتماعي المشتركة بين القطاعات (بالتركيز على إدارة المياه والنفايات الصلبة) 2013-2017 بمشاركة فاعلة من سلطة المياه الفلسطينية ثلاث محاور التدخلات وهي: 1) تطوير سياسات واستراتيجيات حساسية للنوع الاجتماعي و 2) دعم المرأة مهنيا في القطاع و 3) التركيز على المشاركة والإدماج المجتمعي المستجيب للنوع الاجتماعي.

تزداد أهمية ادماج النوع الاجتماعي بوجود الازمة الإنسانية الناجمة عن الاحتلال والحصار والتصعيد المستمر بقطاع غزة إضافة الى حالة الطوارئ التي سبق وأعلنت من قبل الحكومة على أثر جائحة كورونا Covid-19 والتي أدت إلى قضاء المواطنين المزيد من الوقت في المنزل مما أدى إلى زيادة استهلاك المياه والطاقة بحوالي 30%.

القضية الأساسية في مجال النوع الاجتماعي تتمثل في ضعف مأسسة النوع الاجتماعي في قطاع المياه، وهو ما ستسعى سلطة المياه لحله بهدف تعزيز إدماج النوع الاجتماعي بقطاع المياه مؤسساته المختلفة.

2.5.2 الشباب

إن قطاع المياه في تطور متواصل، يحتاج الى حلول جديدة مبنية على التقنيات والتكنولوجيا المستجدة، ومبادرات استثنائية. حيث يمكن توظيف قدرات الشباب وطاقاتهم في مواجهة تحديات القطاع الكبيرة، الامر الذي سيسهم في رفد القطاع بطاقات وقدرات تساعده على التغيير والتطور وخلق حيز مهم للشباب باعتبارهم موردًا حيويًا ومحركًا للتغيير والتطوير المستدام في هذا القطاع الحيوي.

بالإضافة الى أن إدماج الشباب في قطاع المياه الفلسطيني سيساهم في تعزيز قدراتهم ويحد من الصعوبات التي يواجهونها في الوصول إلى فرص مشاركة فعالة في المجتمع الفلسطيني، الامر الذي يخلق جيلا شابا واعياً بقضاياه المهمة قادراً على احداث التغيير وقيادة العملية التنموية.

يتطلب إدماج الشباب وتمكينهم توفير بيئة مناسبة تشجعهم على المشاركة والابتكار وتعزز قدراتهم وتطورها، بالإضافة إلى توفير فرص التدريب والتعليم المهني للشباب في مجال المياه، بما في ذلك الجوانب الفنية والتقنية والإدارية. يجب أن ترتكز هذه الفرص على تنمية المهارات والمعرفة اللازمة لفهم وحل التحديات المائية المختلفة. الى جانب تعزيز دور الشباب في صنع القرار والمشاركة في عملية وضع السياسات والاستراتيجيات المائية. وتشجيع الشباب على التعبير عن آرائهم وتوجيه السياسات والاستراتيجيات لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم. الامر الذي سيمكين الشباب من المساهمة في تحسين إدارة واستدامة الموارد المائية الفلسطينية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين الوضع المائي بشكل عام.

ان توجهات سلطة المياه كانت دوما باتجاه تطوير إدارة الموارد المائية المتاحة، وتطوير موارد للمياه غير التقليدية، وزيادة كفاءة استخدام المياه، وتعزيز حوكمة قطاع المياه، وهذه المجالات تتطلب الكثير من الدراسات والأبحاث وتوظيف التقنيات والابتكارات الجديدة. وفي هذا الجانب وضعت سلطة المياه ضمن استراتيجيتها إدماج الشباب في قطاع المياه من خلال إيجاد برامج موجهة، كدعم الأبحاث العلمية من خلال توفير المنح الدراسية للمئات من طلبة الماجستير والدكتوراه في الجامعات المحلية لعلوم وهندسة المياه، وإطلاق ملتقى شباب من أجل المياه ليكون نواة حقيقية لإدماج الشباب المهتمين والمدركين لمعنى المواطنة وأهمية العمل التطوعي في خدمة الوطن لإدماجهم في القطاع المائي من خلال مبادرات وأنشطة تم تطويرها بعقولهم وأيديهم.

ستعمل سلطة المياه على تعزيز إدماج الشباب الفلسطيني في قطاع المياه وقضاياه من خلال :

- اعادة تفعيل ملتقى شباب من أجل المياه
- عمل مبادرات شبابية تستهدف اشراك الشباب

2.5.3 البيئة والتغير المناخي

تواجه الأراضي الفلسطينية تحديات متنامية نتيجة شح المياه المتزايد واستنزاف الموارد الطبيعية، ويزداد هذا تفاقماً بفعل الضغوط المناخية. وما يترافق مع ذلك من تهديدات بيئية. إن المخاطر البيئية في قطاع المياه يمكن تلخيصها في استنزاف المصادر المائية بسبب انعدام التوزان المائي والاستنزاف الجائر للمياه الجوفية (بسبب القيود الإسرائيلية والاستهلاك المفرط من طرفهم والحاجة المتزايدة للمياه والتعديات)، إضافة إلى مشكلة تلوث الآبار الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة (بفعل الملوحة العالية من مياه البحر والاستنزاف الجائر) ويضاف إلى ذلك الاستخدام غير الآمن للمبيدات الزراعية وممارسات التخلص الخاطئة لمياه الصرف الصحي في الحفر الامتصاصية والوديان، إن استنزاف المصادر المائية له العديد من التبعات سوآءا الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية وما يؤثر على توفر مياه الشرب الصالحة للاستخدام للسكان، ويؤثر على قطاع الزراعة والغطاء الأخضر.

تعمل سلطة المياه على معالجة هذه المشكلة من خلال تنمية المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية، وتعمل على مراقبة جودة المياه المستخرجة من الآبار الجوفية، وتعمل على مكافحة التعديات على المصادر، بالإضافة إلى تحلية مياه البحر في قطاع غزة كل هذه الجهود تصب في هدف واحد وهو حماية مصادر المياه من التلوث والاستنزاف بالإضافة إلى زيادة كميات المياه المتاحة كما ونوعا من المصادر التقليدية والحصاد المائي وكمية المياه المحلاة.

أما على صعيد آخر تعاني الأراضي الفلسطينية من انتشار للحفر الامتصاصية، أو التخلص من المياه العادمة غير المعالجة في الوديان مما يؤثر على جودة المياه الجوفية. عملت سلطة المياه على تنفيذ عدد كبير من مشاريع شبكات الصرف الصحي بهدف زيادة نسبة الأسر الموصولة على الشبكة، وكذلك تنفيذ عدد لا بأس به من محطات المعالجة، إلا أن ارتفاع التكلفة الرأسمالية والتشغيلية لمحطات المعالجة يعتبر من أهم العوائق في هذا المجال. كما يوجد مشكلة رئيسية في هذا المجال وهي غياب الاستغلال الأمثل للمياه المعالجة الصالحة للزراعة والممانعة المجتمعية لتنفيذ مشاريع محطات معالجة المياه العادمة.

كذلك عملت سلطة المياه خلال الفترة الماضية على تطوير خطة عمل تنفيذية (Water NDCs Action Plan) للأعوام العشرة المقبلة تحت مظلة المساهمات الوطنية المحددة في خطة التكيف مع التغير المناخي بالشراكة مع سلطة جودة البيئة والتي تمحورت حول ثلاث تدخلات رئيسية والتي

تستجسيب 100% بما ستنفذه سلطة المياه خلال الست سنوات القادمة، تضمن المحور الاول لهذه الخطة: تطوير البنية التحتيه لشبكات توزيع المياه، المحور الثاني: تطوير البنية التحتية لمصادر المياه، والمحور الثالث حول خطة معالجة المياه والمحافظة عليها.

2.5.4 النزاهة ومكافحة الفساد

أدركت سلطة المياه مبكرا أن قطاع المياه ذو أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية، وأن وجود الفساد في هذا القطاع يسبب تباطؤ في عملية النمو الاقتصادي ويترك آثارا على المجتمع, حيث عملت سلطة المياه على تكريس النزاهة ومكافحة الفساد من خلال أسس الإدارة الرشيدة في هذا القطاع الحيوي، ولقد عالج برنامج إصلاح قطاع المياه العديد من المشاكل التي تواجهه، وكان إصدار القرار بقانون رقم 14 للعام 2014 م وتعديلاته وما انبثق عنه من أنظمة وتعليمات، كلها في تصب في إطار تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ولقد أشار قانون المياه إلى ضرورة تشكيل مرافق مياه منفصلة وفصلها عن هيئات الحكم المحلي مما يعزز فصل حسابات المياه والصرف الصحي واستخدامها في تطوير أنظمة المياه والصرف الصحي، كما كان لسياسة الاستثمار في عدادات الدفع المسبق والتشجيع الحكومي للمزودين على استخدامها, محاربة للمراعاة والمحاباة في قراءة العدادات العادية على حساب المال العام ودعما للاستدامة المالية للمزودين ورفع قدراتهم على تسديد مديونيتهم. ولقد أصدرت سلطة المياه العديد من السياسات التي تصب في إطار تكريس العدالة في توزيع المياه وتقليل كميات المياه غير المحاسب عليها وغيرها من السياسات. أما على صعيد المشاريع فكان لإصدار قانون الشراء العام مساهمة كبيرة في تكريس النزاهة والشفافية ومحاربة المحسوبية في مجال العطاءات والمشاريع.

وعلى صعيد آخر يعاني قطاع المياه من العديد من الممارسات السلبية أهمها حفر عشوائي للآبار، حفارات عشوائية، وصلات غير شرعية وسرقة مياه واعتداءات على خطوط وشبكات سلطة المياه. حيث أعطى قانون المياه صفة الضابطة القضائية لموظفين يحددهم رئيس السلطة، وفي هذا المجال يقوم طاقم الرقابة المائية بالإضافة إلى موظفي الضبط القضائي برصد التعديات والكشف على المخالفات وتوثيقها وإعداد تقاريره بشأنها لجهات الاختصاص. ولكن هنالك العديد من المعيقات أهمها أن العديد من التعديات تحصل في منطقة ج، إضافة إلى عدم وجود إسناد للضابطة القضائية وعدم وجود قوة تنفيذية، آلية التعامل مع الشكاوى وانعدام المتابعة في معظم الأحيان، الفترة الزمنية لمتابعة الشكاوى وإجراءات سير الشكوى، عدم تبليغ سلطة المياه بالأحكام والقرارات الصادرة، السلطة التقديرية بحيث يقوم القضاة باستخدام صلاحيتهم وسلطتهم التقديرية حيث يتم تحويل عقوبة الحبس إلى غرامة، بالإضافة إلى التكلفة العالية للقضايا الحكومية / قضايا العدل العليا. وهنا لا بد من التأكيد أن هنالك ضرورة ملحة بأهمية إلحاق قضايا المياه بنيابة متخصصة أسوة بالبيئة/نيابة الجرائم الاقتصادية، وتأهيل وتدريب قضاة متخصصين في قضايا المياه، وإنشاء شرطة مائية وإعطاء الدعاوى الخاصة بالمياه أهمية خاصة، وإعلام سلطة المياه بجميع الأحكام الصادرة عن المحاكم. ومن الجدير بالذكر أن سلطة المياه قد التزمت بقرار مجلس الوزراء باستحداث وحدة للشكاوى وتتابع الشكاوى الواردة عبر النظام الحكومي المحوسب وفق الاجراءات المعتمدة، إلا أنها بحاجة إلى موارد بشرية".

ولتعزيز الشفافية برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات توعوية مستمرة حول الشفافية والنزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد، تفعيل وحدات الرقابة الداخلية في الوزرات والهيئات ومتابعة تقاريرها، مشروع تطوير, ومراجعة أدلة وإجراءات عمل لكافة العمليات في سلطة المياه.

2.5.5 الترابط بين المياه والغذاء والطاقة (Water – Energy – Food Nexus)

إن الترابط بين المياه والغذاء والطاقة ينطلق من نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان يهدف إلى ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة وفي مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ .وفي الأراضي الفلسطينية يعتبر هذا الترابط موضوع إستراتيجي وذلك بسبب شح المياه والتراجع في إمدادات الطاقة وارتفاع تكلفتها (والتي تؤثر على تشغيل الآبار وعمليات الضخ وتشغيل محطات معالجة المياه العادمة وتشغيل محطات التحلية) وتأثيرات ذلك السلبية على توفر المياه الزراعية اللازمة لري المحاصيل المختلفة. تعمل سلطة المياه على تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية من المياه، والعمل على الاستثمار في مصادر بديلة للطاقة وذلك لتخفيض تكلفة إنتاج المياه وتشغيل محطات المعالجة والتحلية. ولقد تم إعداد إستراتيجية للترابط بين المياه والغذاء والطاقة في قطاع غزة، وسيتم العمل على إعداد إستراتيجية مماثلة في الضفة الغربية. ولقد بدأ العمل في مشاريع الطاقة البديلة (سواء تنفيذ أو دراسات) في الضفة الغربية (سواء طاقة الرياح او الطاقة الشمسية) في عدة مواقع مثل طوباس واليامون، محطة نابلس الغربية، العروب، أريحا، مسلية. أما في قطاع غزة فلقد تم الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة لتشغيل محطات التحلية ومحطات معالجة المياه العادمة، وهنالك حاجة إلى زيادة الاستثمار في مجال الطاقة البديلة في قطاع المياه. إن الاستثمار في مجال الطاقة البديلة المولدة من الرياح يحتاج إلى دعم دولي للحصول على موافقة الجانب الإسرائيلي على متطلباته المختلفة.

2.5.6 تحليل واقع إستخدامات المياه وتوزيعها بين القطاعات المختلفة

يواجه قطاع المياه تحديات كبيرة في توفير كميات مياه كافية للاستخدامات المختلفة وذلك بسبب شح المصادر المائية بالإضافة الى ازدياد عدد السكان وسيطرة الاحتلال على الجزء الأكبر من المصادر المائية، والتطور الكبير في المجالات الصناعية والزراعية وعليه يعتبر توفير مياه كافية لجميع القطاعات من اكبر التحديات التي تواجه سلطة المياه ومن أكبر القطاعات أستهلاكا للمياه هو القطاع الزراعي حيث يستهلك سنوياًحوالي 51% من المياه المتاحة اما بالنسبة للقطاع الصناعي فيستهلك على الاقل ما نسبته 7-9% من المياه المنزلية، والقطاع السياحي فيستهلك تقريبا ما نسبته 2-4% من المياه المنزلية ، والقطاع التجاري فيستهلك تقريبا ما نسبته 3-5 % من المياه المنزلية. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار هذه الاحتياجات واسقاطاتها في وثيقة الاستراتيجية طويلة المدى 2022-2042 ، كما ان نظام التعرفة رقم 4 (2021) نص على أنه يجب على مزودي الخدمة تقديم تصنيفات تعرفة لمختلف القطاعات من سياحية وصناعية وتجارية.

الجدول التالي يوضح نسبة المياه الزراعية من المياه المستخرجة من الآبار الجوفية حسب المحافظة

نسبة المياه الزراعية من المياه المستخرجة من الابار الجوفية حسب المحافظة	
فلسطين (1)	**51%**

نسبة المياه الزراعية من المياه المستخرجة من الابار الجوفية حسب المحافظة	
الضفة الغربية	**52%**
جنين	**23%**
طوباس والأغوار الشمالية	**83%**
طولكرم	**50%**
نابلس	**36%**
قلقيلية	**63%**
سلفيت	**0%**
رام الله والبيرة والقدس[1]	**0%**
أريحا والأغوار	**100%**
بيت لحم والخليل	**0%**
(1) هذه البيانات لا تشمل مياه الينابيع التي تستخدم في الزراعة	

2.6 أهم الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية السابقة

- الحاجة الماسة لتطوير القدرة المالية والفنية والتفاوضية لتطوير مصادر مياه تقليدية.
- تبني خيار الحصاد المائي بشكل إستراتيجي.
- ضرورة الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة لزيادة كميات المياه المحلاة في المحافظات الجنوبية وتشغيل آبار المياه ومحطات المعالجة.
- الحاجة الماسة لوجود خطة إستراتيجية وريادية لإعادة استخدام المياه المعالجة مقبولة لدى المزارعين ووزارة الزراعة، وحشد جهود تجنيد الأموال لتنفيذها، واتباع كافة إمكانات التوعية لتقبل استخدام المياه المعالجة لدى المزارعين.
- تبني مبدأ المحاسبة المائية والحوكمة لإدارة المصادر المائية بشكل متكامل ومستدام، والبدء بتطبيق مأسسة محاسبة المياه عبر تفعيل منصة رقمية تضم كافة الشركاء في قطاع المياه.
- الاطلاع والمتابعة الفعلية على الاحتياجات الضرورية للمجتمع في مجال الصرف الصحي والمعالجة للوصول الى اقصى استفادة من التخطيط الاستراتيجي لهذا المجال.
- مواكبة سير المشاريع باستمرار ومقارنتها بما تم التخطيط له بشكل دوري وإعداد تقارير انجاز وربطها بالخطة الاستراتيجية دورياً.
- تشجيع اشراك ذوي العلاقة ومؤسسات القطاع الخاص بالمشاريع بمراحلها المختلفة.
- ربط مشاريع البنية التحتية الجديدة للمياه مع عملية انشاء مرافق المياه الاقليمية ضمن سياسة سلطة المياه.
- تطوير الوضع المؤسسي في سلطة المياه ليتوائم مع متطلبات إنشاء وتشغيل مرافق المياه وإدارتها.
- ضرورة التواصل والتوافق مع وزارة الحكم المحلي حول الية ومرجعيات مرافق المياه الاقليمية والعمل على استصدار القرارات الرسمية عند الحاجة.
- التواصل مع المانحين حول اهمية انشاء مرافق المياه الاقليمية لأغراض توفير الدعم اللازم لتحقيق رؤية سلطة المياه بالخصوص.
- تعميق وزيادة مستوى التواصل والتنسيق مع الشركاء العاملين في القطاع من وزارات وهيئات رسمية.
- إشراك أصحاب العلاقة في مجال إعداد الأنظمة والتعليمات كل حسب مجاله يسرع في إنجاز التعليمات والأنظمة.
- عقلانية الخطة التنفيذية لتتوائم مع قدراتنا على تمويلها.
- أهمية تعزيز الوعي البيئي المجتمعي.
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي ليتماشى مع أولويات قطاع المياه وتطوير البنية التحتية للمختبرات المركزية وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

3.0 رؤية القطاع وأولويات العمل الاستراتيجية

3.1 مقدمة

ضمن جهود سلطة المياه بالتوافق على رؤية موحدة واولويات وأهداف إستراتيجية لقطاع المياه، تم التشاور مع مختلف الشركاء من خلال الإجتماعات الثنائية، وتم تتويج هذا التشاور من خلال عقد ورشة عمل موسعة ضمت مختلف الشركاء في القطاع. حيث تم خلال الورشة عرض مسودة التشخيص وأهم مخرجاته (نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات) والأولويات القطاعية والأهداف الإستراتيجية. تم تقسيم الحضور ضمن مجموعات حسب المكونات الرئيسية للخطة (المصادر، التزود، الصرف الصحي، البناء المؤسسي، والمكون المالي) عملت المجموعات على مراجعة نتائج التشخيص والأولويات والأهداف القطاعية، وقام ممثل عن كل مجموعة بعرض نتائج ما تم التوافق عليه في المجموعة المصغرة أمام المجموعة الكبيرة وتم التوافق على المخرجات. أما فيما يتعلق برؤية القطاع، فلقد تم عرض رؤية أولية للقطاع، وأيضا تم مناقشتها ضمن المجموعات ووضعت كل مجموعة تعديلات عليها، ومن ثم تم تشكيل مجموعة واحدة تمثل كل المجموعات للخروج برؤية موحدة متوافق عليها من الجميع حيث تم عرضها على جميع الحضور وكان هنالك توافق عليها. البنود التالية تتضمن الرؤية التوافقية لشركاء القطاع بالإضافة إلى القضايا ذات الأولوية والأهداف الإستراتيجية التي تم التوافق عليها.

3.2 رؤية القطاع والأولويات الاستراتيجية

بناءً على رؤية القطاع للأعوام السابقة، والتشاور مع شركاء القطاع في ورشة العمل الموسعة التي تم عقدها معهم، تم التوافق على الرؤية التالية:

"قطاع مياه وصرف صحي محوكم، يعزز السيادة الفلسطينية، يضمن استدامة النظم المائية ومستجيب للقضايا التنموية وعبر القطاعية"

3.3 الأولويات القطاعية والأهداف الإستراتيجية

يوضح الجدول التالي القضايا ذات الأولوية في قطاع المياه والأهداف الإستراتيجية:

جدول6 القضايا ذات الأولوية في قطاع المياه والأهداف الإستراتيجية

المكون الرئيسي	القضية ذات الأولوية	الأهداف الإستراتيجية
المصادر	• محدودية الوصول الى المصادر المائية المتاحة وعدم الحصول على الحقوق المائية. • عدم كفاية مصادر المياه المختلفة المتاحة وتفاوتها جغرافيا. • محدودية تحقيق الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه بسبب عدم السيادة على الأرض والمصادر. • تعرض مصادر المياه للتلوث والاستنزاف والتملح. • أثر التغير المناخي على المصادر المائية المختلفة. • ضعف المنظومة القانونية المتعلقة بإدارة وحماية وتشغيل المصادر المائية المختلفة.	• **الهدف الاستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وحوكمة وتطوير مستدام للمصادر المائية**
التزود	• ضعف كفاءة شبكات المياه وارتفاع نسبة المياه غير المحاسب عليها. • ضعف جودة وموثوقية خدمة التزود بالمياه. • نقص في عدالة التوزيع وعدم توفر شبكات مياه في بعض التجمعات السكانية. • ضعف الربط الإقليمي بين المراكز الحضرية وضعف الطاقة التخزينية الإقليمية.	• **الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين جودة وموثوقية خدمات تزويد المياه وضمان العدالة في توزيعها**
الصرف الصحي	• انخفاض نسبة المستفيدين من أنظمة الصرف الصحي المتكاملة. • ارتفاع كميات المياه العادمة العابرة للحدود وانعكاساتها من الاقتطاعات المالية. • محدودية إعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض المختلفة ومعالجة واستخدام الحمأة.	• **الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي ومعالجة**

المكون الرئيسي	القضية ذات الأولوية	الأهداف الإستراتيجية
	• معيقات وقيود الاحتلال الإسرائيلي على مشاريع الصرف الصحي. • ضعف مأسسة إدارة مرافق الصرف الصحي بشكل مستدام. • محدودية التمويل لقطاع الصرف الصحي. • محدودية البيانات والبحث العملي في هذا المجال.	**المياه العادمة وزيادة استخدامها في المجالات المختلفة**
البناء المؤسسي والقانوني	• عدم استكمال انشاء مؤسسات قطاع المياه بناء على قانون المياه 2014. • ضعف جهوزية مزودي الخدمات للانتقال والتحول الى مرافق مياه . • ضعف المنظومة المؤسسية والقانونية اللازمة لتحفيز وتنظيم الشراكة مع القطاع الخاص. • عدم جهوزية البيئة القانونية المتكاملة لإدارة وتنظيم قطاع المياه. • ضعف إنفاذ القوانين والأنظمة. • ضعف إدماج الشباب والنوع الاجتماعي في قطاع المياه • ضعف الوعي بأهمية إدماج النوع الاجتماعي في قطاع المياه	• **الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ضمن بيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة مستجيبة للنوع الاجتماعي وبمشاركة شبابية**
المكون المالي	• ضعف مصادر تمويل مشاريع قطاع المياه (محلياً ودولياً), أزمة السيولة المالية وأثرها على تنفيذ المشاريع • ارتفاع المديونية على مزودي الخدمات مما يؤثر سلباً على تحقيق الاستدامة المالية • الضعف في تنفيذ نظام تعرفة المياه لدى المزودين • ضعف كفاءة التحصيل	• **الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه**

3.4 آليات تنسيق الجهود بين الشركاء في القطاع

تعتمد سلطة المياه مبدأ التشارك والتشاور مع الشركاء في تطوير قطاع المياه وتنظيمه بما يحقق الأهداف التنموية ذات العلاقة. تعمل سلطة المياه على إدارة القطاع بالتنسيق التام مع مختلف الشركاء سوآءا الوزارات والهيئات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني او المؤسسات المانحة.
فيما يتعلق بالتنسيق والتشاور مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، يتم تشكيل لجان عمل إما توجيهية أو فنية لتنفيذ المشاريع المشتركة (في مرحلة التصميم أو مرحلة التنفيذ)، ومن الأمثلة على هذا التعاون والتنسيق والتشاور توقيع مذكرتي تفاهم مع مجلس تنظيم قطاع المياه وتشكيل لجان توجيهية ولجان فنية لمتابعة المشاريع، كذلك فإن سلطة المياه ممثلة في مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه ويتم عمل اجتماعات دورية ومناقشة مختلف القضايا المشتركة، وكذلك يوجد لجان فنية مع وزارة الزراعة وسلطة جودة البيئة وسلطة الطاقة ووزارة الحكم المحلي لتنسيق العمل في مختلف المجالات.
يتم التنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تقديم المشاريع والاولويات للحصول على الدعم المالي من الجهات المانحة للتأكد من مواءمتها مع البرنامج الوطني للتنمية والتطوير،والخطة الاستراتيجية لسلطة المياه قبل عرضها على الجهات المانحة للتمويل. وتشارك سلطة المياه في التشاورات السنوية التي تعقد سنويا مع الدول المانحة بادارة وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وبعد الحصول على التمويل يتم توقيع الاتفاقيات المالية من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الى جانب الدولة المانحة.
وفيما يتعلق بتطوير هذه الإستراتيجية، تم تنفيذ لقاءات منفردة مع العديد من الشركاء الرئيسيين مثل وزارة الحكم المحلي، مجلس تنظيم قطاع المياه، وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة، وتم كذلك عقد ورشة عمل موسعة لمختلف الشركاء في القطاع لمناقشة الإستراتيجية وأخذ الملاحظات المختلفة لتطويرها ووضعها بصورتها النهائية.
فيما يلي جدول يوضح اللجان المشتركة مع الشركاء والمجموعات القطاعية وأدوارها:

الجهة	الهدف الرئيسي من اللجنة	دورية الإجتماعات
اللجنة الوطنية الفلسطينية للبرنامج الهيدرولوجي الحكومي الدولي	ترويج برنامج علوم المياه مع المؤسسات المهتمة بموضوع المياه	سنوي وحسب الحاجة
اللجنة الوطنية للتغير المناخي	مناقشة قضايا التغير المناخي وذات العلاقة بقضايا المياه	حسب الحاجة
فريق الموازنة والتخطيط في سلطة المياه	عمل بطاقات المشاريع بالإضافة الى المساهمة في العمل على برنامج بيسان	حسب الحاجة
المجموعة القطاعية للمياه	المواءمة بين أولويات الحكومة الفلسطينية ومساهمات المانحين بالإضافة الى دعم وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط القطاعية كما وتعمل على توفير منصة لتبادل المعلومات ولحوار السياسات إضافة الى تقديم تقارير مرحلية قبل اجتماعات رؤساء المجموعات	3 مرات وحسب الحاجة
المجموعة القطاعية – الزراعة	مشاركة سلطة المياه مع وزارة الزراعة حول المواءمة بين أولويات الحكومة الفلسطينية ومساهمات المانحين بالإضافة الى دعم وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط القطاعية كما وتعمل على توفير منصة لتبادل المعلومات ولحوار السياسات إضافة الى تقديم تقارير مرحلية قبل اجتماعات رؤساء المجموعات من قبل وزارة الزراعة	نصف سنوي
المجموعة القطاعية - البيئة	مشاركة سلطة البيئة بمشاريع المياه وتقديم الممولين والمساهمين افادتهم وردود الأفعال حول أولويات قطاع البيئة	سنوية
المجموعة القطاعية - الطاقة	تقديم الممولين والمساهمين افادتهم وردود الأفعال حول أولويات قطاع الطاقة	كل 5 اشهر
المجموعة القطاعية – الحكم المحلي	مشاركة الحكم المحلي بمشاريع المياه وتقديم الممولين والمساهمين افادتهم وردود الأفعال حول أولويات قطاع الحكم المحلي	نصف سنوي
الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -اسكوا (لجنة الموارد المائية) United Nations Economic and Social Commission for West Asia-	الادارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه ضمن المنطقة العربية الاقليمية وتحقيق الامن المائي والغذائي	حسب الحاجة
SDG 6 monitoring- UN water الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -اسكوا	إعداد التقدم لمؤشرات الهدف السادس	سنوي وحسب الحاجة

الجهة	الهدف الرئيسي من اللجنة	دورية الإجتماعات
الحوار السياساتي لاستراتيجية الشراكة مع الاتحاد الاوروبيROF -	قياس وتحديث مجموعة مؤشرات لقطاع المياه والصرف المرتبطة بتقديم الدعم	سنوية ونصف سنوية
مجلس تنظيم قطاع المياه	مراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي خدمة المياه	شهرية
التخطيط الاستراتيجي الحكومي- الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية مع مكتب رئيس الوزراء	تنسيق وإعداد استراتيجية المياه والتنسيق مع الشركاء	
UFM – water expert group	مرشحه سلطة المياه في فرق العمل الاربعه التابعه لفريق خبراء المياه في الاتحاد من اجل المتوسط وهي الترابط بين المياه والغذاء والطاقة والبيئة والترابط بين المياه والتوظيف والهجرة، المياه والصرف الصحى وبرنامج التغيرات المناخية، واعداد الاستراتيجية المالية للاتحاد من اجل المتوسط	حسب الحاجة
الفريق الوطني لاعداد اطار النتائج الاستراتيجي	أعداد التقارير الربعية والنصف سنوية والسنوية حول تقدم تنفيذ المؤشرات للخطة الاستراتيجية للمياه	ربع سنوي
كرسي اليونيسكو للمياه في جامعة النجاح	تنسيق مشاريع المياه مع اللجنة الوطنية للثقافة والفنون والعلوم بكرسي اليونسكو	نصف سنوي
PEGASE	تطوير وقياس المؤشرات لالية التنسيق مع الاتحاد الاوروبي	سنوي
اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر متعدد الابعاد	مكافحة الفقر المتعدد الابعاد (تم وضع استراتيجية) وسيتم تشكيل فريق لمتابعة تنفيذها	حسب الطلب
الفريق الوطني للتوعية في ادارة النفايات الصلبة – الحكم المحلي	التوعية لإدارة النفايات الصلبة	حسب الطلب
وحدة النوع الاجتماعي (وزارة المراة)	تعزيز دور المرأة في قطاع المياه والمؤسسات بشكل عام	حسب الطلب
وحدة الشكاوى مع رئاسة الوزراء	متابعة الشكاوي الواردة في قطاع المياه وحلها	سنوي
الانتهاكات الاسرائيلية في قطاع المياه	إعداد التقارير لرصد االانتهاكات الاسرائيلية	سنوي
المجلس الوزاري العربي للمياه - جامعة الدول العربية	نقطة تواصل حول واقع قطاع المياه، التحديات، والتوفر وامكانية الوصول	سنوي
ميدريك – مركز الشرق الاوسط لابحاث المياه	توفير منح ماستر لطلبة الدراسات العليا بالإضافة الى توفير تمويل لمشاريع بحثية	الاجتماعات التقنية مرة كل سنة
شبكة المياه والمراة	تمكين دور المرأة في حوكمة المياه وادارتها لتوفير حقهم في الحصول على مياه نظيفة وخدمات صرف صحي	حسب الحاجة وحسب تحقق الأهداف المطلوبة
لجنة توصيف الانابيب البلاستيكية وملحقاتها	تطوير وإعداد المواصفات الخاصة بالانابيب البلاستيكية وملحقاتها	كل اسبوعين
لجنة توصيف الانابيب المعدنية وملحقاتها	تطوير وإعداد المواصفات الخاصة بالانابيب المعدنية وملحقاتها	كل أسبوعين خلال وضع المواصفة
لجنة توصيف نوعية المياه	تطوير وإعداد المواصفات الخاصة بنوعية المياه	حسب الطلب
لجنة العطاءات المركزية في مجال المياه والري والصرف الصحي والسدود	فتح واحالة العطاءات الخاصة بالمشاريع في مجال المياه والري والصرف الصحي والسدود	حسب العطاءات
لجنة الاشراف العليا على تركيب عدادات مسبقة الدفع	تشجيع الهيئات المحلية على تركيب عدادات مياه مسبقة الدفع والاشراف العلوي على تطبيق قرار مجلس الوزراء بالخصوص ضمن الاجراءات التي تم اعتمادها	تعمل اللجنة باستمرار وذلك بسبب الطلب المتزايد على تركيب عدادات مياه مسبقة الدفع
المجلس الاستشاري للمركز الوطني للبحوث الزراعية	اعداد خطط وبرامج البحث العلمي الزراعي بالإضافة الى استخدام تكنولوجيا وتقنيات زراعة حديثة بالإضافة الى العمل على عقد دورات وبرامج بناء قدرات	حسب الطلب
الفريق الوطني لإعداد الأولويات البحثية	اعداد الأولويات البحثية لكافة القطاعات في فلسطين ومن ضمنها قطاع الماء	حسب الطلب (تم الاجتماع 4 مرات حتى الان)
اللجان الفنية المشتركة JTC	المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي للتعامل مع المياه (الكميات المشتراه، المياه العابرة للحدود، المشاريع ...)	حسب الطلب
المدرسة الوطنية للادارة	التواصل والتنسيق فيما يخص التدريب لكوادر سلطة المياه	حسب الطلب
Water Sanitation For All (SWA)	التنسيق بين الدول والجهات ذات العلاقة لتطور قطاع المياه والمبادرات حول واقع المياه	سنوي
SDG6	نقطه اتصال مع ال UN في ملف SDGS لرصد ومتابعة اهداف التنمية المستدامة وقياس المؤشرات واتقديمها للجهات ذات العلاقة	سنوي
SWIM/ WES -برنامج الاداره المتكامله للمياه و البيئه	تنسيق نشاطات ومبادرات لتنمية قطاع المياه، وبرامج رفع القدرات	حسب الطلب والمشروع
اليونسيف	تنسيق كافة النشاطات المتعلقة بقطاع المياه	شهري
OCHA, ICRC, GVC, AAH, Human Appeal, Qatar Charity, WASH cluster , المؤسسات الدولية الإنسانية etc	التنسيق والتواصل لادراج وتنفيذ المشاريع الانسانية والطارئة في المناطق ذات الاولوية	نصف سنوي وحسب الطلب
لجنة تقييم الاثر البيئي	دراسة ومراجعة المشاريع التس تتطلب موافقة بيئة للمياه والصر ف الصحي	حسب المشاريع المقدمة
لجنة المياه المشتركة	التنسيق مع الجانب الاسرائيلي من خلال الشؤون المدنية للحصول على التراخيص اللازمة لمشاريه المياه والصرف الصحي	حسب الحاجة والطلب
لجان أهداف التنمية المستدامة المختلفة	التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة للتقاطعات المشتركة وقياس الرصد المشترك من قبل كل جهة لاهداف التنمية المستدامة	نصف سنوي وحسب الطلب
لجنة مؤشرات الاداء	مراجعة مؤشرات اداء لمقدمي خدمات المياه قبل نشر التقرير السنوي	سنوي
لجنة تعرفة المياه	مراجعة التعرفة مع مجلس تنظيم قطاع المياه قبل اعتمادها	حسب تقديم الطلبات من مقدمي الخدمات
إعداد جداول لبيانات مؤشرات قطاع المياه المياه	إعداد البيانات المائية السنوية وتقديمها بعد إقرارها من قبل رئيس سلطة المياه لنشرها مع مركز الاحصاء الفلسطيني	سنوي

3.5 دور سلطة المياه في تحقيق رؤية القطاع

تسعى سلطة المياه، باعتبارها الهيئة المؤسسية الرئيسية المسؤولة عن قطاع المياه في فلسطين، الى إدارة وتنظيم العمل في قطاع المياه من خلال مجموعة من المهام والمسؤوليات التي أعطاها إياها قانون المياه للعام 2014. حيث تعمل سلطة المياه على وضع السياسات المنظمة للقطاع، وتطوير الخطط الإستراتيجية طويلة ومتوسطة المدى، واقتراح القوانين والأنظمة والتعليمات التي تساهم في تطوير وتنظيم العمل في قطاع المياه، تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التي تحقق السياسات والأهداف الموضوعة.

وضمن هذا الإطار يمكن تلخيص مسؤوليات سلطة المياه في المكونات المختلفة كالتالي:

المصادر

1. تولي المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه في فلسطين لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه.
1. إعداد السياسة والاستراتيجيات والخطط المائية العامة، والعمل على إقرارها وتنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة ورفع التقارير الدورية عن الوضع المائي لمجلس الوزراء.
2. مسح مصادر المياه المتوفرة، واقتراح أوجه تخصيص المياه بين القطاعات المختلفة وأولويات استعمالها بناءاً على أسس متكاملة ومستدامة بما يحقق فعالية إدارة الطلب على المياه.
3. حماية مصادر المياه والبيئة المائية المحيطة من خلال إقامة مناطق حماية من خطر التلوث بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
4. ترخيص وتطوير استغلال المصادر المائية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
5. إصدار التعليمات والإجراءات المتعلقة بالمصادر المائية وتنفيذها وتقديم الرأي من الناحية الفنية في النزاعات المتعلقة بالمصادر المائية.
6. العمل على إنشاء منظومات رصد متطورة لمراقبة الهطول والتدفقات السطحية، ومناسيب المياه الجوفية، وكميات الاستخدام، ونوعية المياه، والعمل على تحليل المعلومات لتحديد الإنتاجيات الآمنة والمستدامة من مصادر المياه وتوظيفها في تحسين التخطيط المائي.

التزود

1. وضع مفاهيم ومبادئ إدارة الطلب على المياه لتحسين كفاءة استخدام وإمدادات المياه والمحافظة عليها وتدويرها وإعادة استخدامها.
2. العمل على تحقيق التوزيع العادل والاستخدام الأمثل لضمان ديمومة المصادر المائية الجوفية والسطحية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والعمل على وضع الحلول والبدائل المناسبة في حالات الطوارئ والأزمات لضمان استمرار تقديم خدمة المياه للمواطن بالتنسيق مع مقدمي الخدمة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
3. المشاركة في وضع المواصفات المعتمدة لنوعية المياه لمختلف أوجه استعمالها مع الجهات المختصة وتعميم تطبيقها.

الصرف الصحي

1. وضع السياسة العامة لتخطيط وتقييم مشاريع المياه والصرف الصحي من ناحية الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ووضع معايير التصميم وضبط الجودة والمواصفات الفنية والعمل على مراقبة تطبيقها.

البناء المؤسسي والقانوني

1. وضع الاجراءات والخطط الكفيلة بإنشاء وتطوير شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الاقليمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
2. الإشراف على تنظيم حملات التوعية في مجال المياه والصرف الصحي وتشجيع استخدام الأجهزة التي تعمل على توفير المياه، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
3. وضع الخطط والبرامج لبناء القدرات وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في قطاع المياه لتطوير إدارة المصادر المائية والإشراف على تنفيذها وتطويرها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
4. التنسيق والإشراف على البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون المياه والصرف الصحي، وتوجيه هذه البحوث لإيجاد الحلول الخلاقة والمبدعة للمشاكل القائمة ومتابعتها مع الجهات المتخصصة وذات العلاقة بهذا المجال.
5. اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالمياه ورفعها للجهات المختصة لإصدارها حسب الأصول.
6. بناء القدرات المؤسسية لإدارة مصادر المياه المشتركة، والعمل على ترسيخ التعاون الإقليمي والدولي.
7. العمل على تطوير وتنسيق وتحقيق المشاركة الفعالة في برامج التعاون الفني الدولي والإقليمي والثنائي والمحلي في مجال الإدارة المتكاملة والمستدامة للمصادر المائية، وعقد المؤتمرات والندوات، وتمثيل فلسطين في اللقاءات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

المكون المالي

1. العمل مع الجهات ذات العلاقة على خلق بيئة استثمارية مستقرة ومناسبة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه وإجراء التعديلات المؤسسية والتنظيمية والاقتصادية اللازمة لتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.

4.0 الأهداف والنتائج الاستراتيجية

الجدول (أ-1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج واتباطها مع برنامج التنمية والتطوير

أولا: المصادر

الأهداف والنتائج الاستراتيجية							البرنامج الوطني للتنمية والتطوير	
الهدف الاستراتيجي الاول: إدارة متكاملة وحوكمة وتطوير مستدام للمصادر المائية								
النتائج		المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (2023)	الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
				2025	2026	2027		
النتيجة الأولى: ازدياد كمية المياه المتاحة من المصادر المختلفة كماً ونوعا	**تقليدية**	كمية المياه المنتجة سنوياً من المصادر التقليدية لكافة الاستخدامات (مليون متر مكعب م.م.م)	158	159	160	163	- أمن الطاقة والانتقال الى مصادر الطاقة المتجددة - تعزيز استدامة الهيئات المحلية - تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	- الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات االأساسية (المياه، والكهرباء، والاتصالات، والصحة، والتعليم، والحماية االجتماعية)
		كمية المياه المشتراة سنوياً من الجانب الاسرائيلي (مليون متر مكعب م.م.م)	88	95	101	107		
	غير تقليدية	كمية المياه المنتجة من الحصاد المائي في (مليون متر مكعب م.م.م)	2.3	2.5	5	7		
		كمية المياه المعالجة الصالحة لاعادة الاستخدام (مليون متر مكعب م.م.م)	10	11	12	13		
النتيجة الثانية: : مصادر مياه محمية من التلوث والاستنزاف		نسبة مصادر المياه المراقبة (كما ونوعا	%90	%90	%92	%93	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية - تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات االأساسية (المياه، والكهرباء، والاتصالات، والصحة، والتعليم، والحماية االجتماعية)

ثانياً: التزود

الأهداف والنتائج الاستراتيجية						البرنامج الوطني للتنمية والتطوير	
الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين جودة وموثوقية خدمات تزويد المياه وضمان العدالة في توزيعها							
النتائج	المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (2023)	الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
			2025	2026	2027		
النتيجة الأولى: ازدياد فرص حصول المواطنين على مياه شرب نقية من مصادر موثوقة وضمان العدالة في توزيعها	**كمية المياه المنزلية المتاحة في الصنابير (حصة الفرد من مياه الشرب لتر/ فرد/ يوم)**	87	89	91	92	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية	- الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى

	النسبة المئوية لعينلت مياه الشرب التي تتوافق مع المواصفة الفلسطينية	%98	%98	%98	%98		الخدمات الأساسية (المياه، والكهرباء، والاتصالات، والصحة، والتعليم، والحماية الجتماعية)
	نسبة الأسر المربوطة بالشبكة العامة للمياه	%95	%95.2	%95.4	%95.6		
النتيجة الثانية: ازدياد وتحسن في كفاءة انظمة التوزيع المحلي والاقليمي	**نسبة كمية المياه غير المحاسب عليها**	%40	%39	%37	%36	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية	- الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الأساسية (المياه، والكهرباء، والاتصالات، والصحة، والتعليم، والحماية الجتماعية)
	نسبة الفاقد على مستوى شبكات التوزيع	%35	%34	%33	%32		

ثالثا: الصرف الصحي

الأهداف والنتائج الاستراتيجية						**البرنامج الوطني للتنمية والتطوير**	
الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وزيادة استخدامها في المجالات المختلفة							
النتائج	**المؤشر**	**قيمة المؤشر عند خط الأساس (2023)**	**الاستهداف مع نهاية**			**المبادرة التنموية الاستراتيجية**	**ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي**
			2025	**2026**	2027		
النتيجة 1: ازدياد وتطوير كفاءة وتغطية خدمات الصرف الصحي من نقل وجمع ومعالجة	النسبة المئوية للمنازل الموصولة بشبكات الصرف الصحي	%35	%36	%37	39%	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية	الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الأساسية
	النسبة المئوية للمياه المعالجة من المياه العادمة المنتجة الكلية	%13	%16	%25	%30		
	النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة التي تطابق المواصفة الفلسطينية	%82	%83	%84	%86		
النتيجة 2: ازدياد مساهمة الطاقة البديلة في تشغيل محطات المعالجة	كمية الطاقة البديلة المولدة لتشغيل محطات المعالجةKWH/day	7900	8575	8800	9200	- امن الطاقة والانتقال الى مصادر الطاقة المتجددة - تعزيز استدامة الهيئات المحلية	
النتيجة 4: انخفاض كميات مياه الصرف الصحي العابرة للحدود	كمية مياه الصرف الصحي العابرة للحدود (مليون متر مكعب م.م.م)	17.3	17.3	15	10	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية	- الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الأساسية
النتيجة 5: ازدياد استثمار القطاع الخاص بمشاريع الصرف الصحي	عدد المشاريع التي يشارك فيها القطاع الخاص	2	2	3	4	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية	- تحسين بيئة االستثمار واألعمال

							- الحوكمة وسيادة القانون

رابعا: البناء المؤسسي والقانوني

الأهداف والنتائج الاستراتيجية							البرنامج الوطني للتنمية والتطوير
الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ضمن بيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة مستجيبة للنوع الاجتماعي وبمشاركة شبابية							
النتائج	**المؤشر**	**قيمة المؤشر عند خط الأساس (2023)**	**الاستهداف مع نهاية**			**المبادرة التنموية الاستراتيجية**	**ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي**
			2025	**2026**	**2027**		
النتيجة الاولى: تشريعات وأنظمة قانونية سارية المفعول	عدد الأنظمة النافذة الجديدة	6	7	8	10	تعزيز استدامة الهيئات المحلية	الحوكمة وسيادة القانون الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات االأساسية
	عدد المواصفات الفنية التي يتم إعدادها وتطويرها	3	3	3	4	-	-
النتيجة الثانية: هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد (مؤسسات قطاع مياه فاعلة)	نسبة التقدم في إنشاء شركة مياه وطنية فاعلة	%20	%40	%80	%90	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية - تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي	- الحوكمة وسيادة القانون - الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات االأساسية
	الانتهاء من إعداد وتحديث الاستراتيجية سلطة المياه طويلة الأمد	%100	%100	%100	%100		
	بناء الهيكل التنظيمي لسلطة المياه	%80	%100	%100	%100		
	عدد مرافق المياه الإقليمية المنشأة حسب قانون المياه الفلسطيني 2014	2	3	5	7		
	عدد جمعيات مستخدمي المياه التي تم انشاؤها	4	7	8	10		
	عدد الدورات التدريبية التي تم عقدها مع الهيئات المحلية وعدد المتدربين لبناء قدرات العاملين في قطاع المياه	7 دورات 40 متدرب	8 دورات 40 متدرب	10 دورات 40 متدرب	12 دورة 40 متدرب	-	-
النتيجة الثالثة: أبحاث علمية متخصصة ودور الشباب معزز في قطاع المياه	عدد الشباب المنخرطين في ملتقى الشباب من أجل المياه	29	50	100		- تعزيز استدامة الهيئات المحلية - الحوكمة وسيادة القانون	- الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات االأساسية
	عدد المنح الدراسية في مجالي الماجستير والدكتوراه الممنوحة للشباب من خلال سلطة المياه	25	27	30	30		
النتيجة الرابعة: مأسسة النوع الاجتماعي في سلطة المياه	وحدة النوع الاجتماعي منشأة وفاعلة	0	1	1	1		

	عدد الشراكات مع المؤسسات (الدولية والمحلية) بما يتعلق بمأسسة النوع الاجتماعي	0	3	4	5	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية	- الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات االأساسية - الحوكمة وسيادة القانون
	عدد الدراسات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي في قطاع المياه	0	1	2	2		
	عدد الدورات التدريبية التخصصية	0	1	3	5		
النتيجة الخامسة: بنية تحتية ومؤسساتية متينة	عدد الإجراءات المرقمنة	3	5	6	8	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية	- تحسين بيئة االاستثمار والأعمال - السياسة المالية وإدارة المالية العامة
	عدد الأنظمة المحوسبة	5	6	7	8		

خامسا: المكون المالي

الأهداف والنتائج الاستراتيجية							
الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه							
النتائج	المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (2023)	الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
			2025	2026	2027		
النتيجة الاولى: تحسين الإدارة المالية لدى مزودي الخدمات	كفاءة التحصيل: نسبة التحصيل المالي لفواتير المياه على مستوى الجملة	%73	%74	%76	%78	- تعزيز استدامة الهيئات المحلية	- الحوكمة وسيادة القانون - الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات االأساسية - تحسين بيئة االاستثمار والأعمال - السياسة المالية وإدارة المالية العامة
	عدد مزودي خدمات المياه الذين لديهم عدادات دفع مسبق	178	200	230	260		
	نسبة مقدمي الخدمات الملتزمين بسداد فاتورة المياه وليس عليهم ديون	%11	%12	%15	%20		
	نسبة المزودين المجدولين لمديونية المياه (جدولة وفاتورة)	%15	%16	%18	%22		

5.0 التدخلات السياساتسة والمشاريع

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية :						
الهدف الاستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وحوكمة وتطوير مستدام للمصادر المائية						
النتيجة الأولى – ازدياد كمية المياه المتاحة من المصادر المختلفة كماً ونوعاً					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 1: ادارة متكاملة وتطوير مستدام للمصادر المائية الأسم/العنوان:	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	• **المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** حفر آبار جديدة وينابيع • تأهيل آبار قائمة وينابيع • دراسة جدوى إقامة سدود • إنشاء سدود تطوير أنظمة تشغيل الآبار ومراقبتها	سلطة جودة البيئة	البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مصانان ومدارن بطريقة مستدامة	• تجهيز بئر جنزور و سيتم عمل دراسة هيدروجيولوجيه للمنطقة • حفر بئر السموع – جاري العمل على الحفر • جاري العمل على تأهيل 3 ابار في قباطية عرابة العيزرية • مشروع تأهيل آبار دائرة مياه الضفة الغربية/ المرحلة الأولى • الادارة المتكاملة لمصادر المياه- KFW • مشروع إعادة تأهيل الآبار الجوفية التابعة لسلطة المياه • مشروع انشاء نظام مراقبة عدادت المياه الالكتروني	• تأهيل بئر عنبتا/المرحلة الثانية • تغيير مضخة بئر عرابة • دراسة جدوى وتصميم وتنفيذ سدود (الظاهرية، بلعا-علار، عراق النتاف) • • تأهيل آبار تغذية المياه الجوفية في مرج صانور • مشروع تأهيل آبار دائرة مياه الضفة الغربية/ المرحلة الثانية • تصميم سد جسر الملاقي في منطقة الفارعة
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الزراعة، سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة ودائرة الأرصاد.	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** تطوير مساحات زراعية جديدة لإعادة الاستخدام. تطوير انظمة التشغيل للآبار وانظمة الضخ للآبار والينابيع استخدام الطاقة النظيفة. مشاريع ربط كهربائي. -حلول مشاكل بيئية.				
النتيجة الثانية – مصادر مياه محمية من التلوث والاستنزاف والتغير المناخي						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 2: حماية المصادر من التلوث والاستنزاف والتكيف مع التغير المناخي الأسم/العنوان:	**جهة المسؤولية الرئيسية**: سلطة المياه	• **المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية**: تركيب محطات مراقبة عن بعد تركيب مجسات وأجهزة غاطسة لمراقبة مستويات المياه في الآبار ومراقبة الفيضان	سلطة جودة البيئة	مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة	• إنشاء محطات مراقبة فيضان جديدة في منطقة أريحا • تركيب عشرينمحطة مراقبة عن بعد لمناسيب المياه في ابار المراقبة • تركيب مجسات وأجهزة غاطسة لمراقبة مستويات المياه في الآبار ومراقبة الفيضان؟ • برنامج توافر المياه والتكيف الزراعي للتغيرات المناخية • مشروع دراسة انتاج الطاقة من محطات الآبار الجوفية	
	جهة المسؤولية المساندة: الشرطة، القضاء، وزارة الزراعة اللجنة الوزارة الخاصة بدراسة الأثر البيئي	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة :** مساندة سلطة المياه في ضبط التعديات واتخاذ الإجراءات اللازمة				

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية

الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في توزيعها						
النتيجة 1 – ازدياد فرص حصول المواطنين على مياه شرب نقية من مصادر موثوقة وضمان العدالة في توزيعها					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
التدخل السياساتي 1: **الأسم/العنوان:** انشاء وتأهيل شبكات المياه للمناطق التي لا يوجد فيها شبكات	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** تنفيذ مشاريع شبكات مياه وتأهيل الشبكات القائمة والتي يزيد فيها الفاقد عن 30%, اضافة الى انشاء شبكات في المناطق التي لا يوجد فيها خدمة المياه	سلطة جودة البيئة	البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي مصانان ومدارن بطريقة مستدامة	• استكمال مشروع تأهيل وتوسعة لشبكة المياه في بلدة الشيوخ • تأهيل واستبدال شبكة المياه في بلدة هندازة - بيت لحم • مشروع اعادة تأهيل شبكة مياه دير عمار/ محافظة رام الله • مشروع تأهيل شبكة مياه الحيلة - يطا/ محافظة الخليل تأهيل اجزاء من شبكة المياه الداخلية في قرية جمالة / محافظة رام الله • إنشاء شبكة مياه جديدة في بيت قاد الشمالي/ محافظة جنين • إنشاء شبكة مياه جديدة في بيت قاد الجنوبي/ محافظة جنين • إنشاء شبكة مياه لقرية عربونة/ محافظة جنين • إنشاء شبكة مياه لقرية دير أبوضعيف/ محافظة جنين	• تأهيل شبكة المياه وخزان مياه دير الحطب/ محافظة نابلس • تأهيل شبكة داخلية رامين • تأهيل شبكة مياه داخلية في بيت تعمر • تأهيل شبكة مياه داخلية في مخيم عايدة • تأهيل شبكة مياه داخلية كفر زيباد/ طولكرم • تأهيل شبكة المياه الداخلية في بيت وزن/ محافظة نابلس • تأهيل جزئي للشبكة في طلوزة/ محافظة نابلس • تأهيل الشبكة الداخلية وتركيب عدادات دفع مسبق في اللبن الشرقية/ محافظة نابلس • تأهيل جزء من الشبكة الداخلية في قرية روجيب/ محافظة نابلس • تأهيل شبكات داخلية لعدة قرى جنوب شرق نابلس / محافظة نابلس • تأهيل شبكة مياه داخلية في قرية بلعا/ محافظة طولكرم • استكمال تأهيل شبكة المياه الداخلية في قفين/ محافظة طولكرم • تأهيل الشبكة الداخلية في كفر زيباد/ محافظة طولكرم • تأهيل أجزاء من الشبكة الداخلية في كفرعبوش/ محافظة طولكرم
	جهة المسؤولية المساندة: الحكم المحلي، الأشغال العامة والإسكان، مجلس تنظيم قطاع المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** تصميم شبكات وتجهيزها للتراخيص، متابعة التنفيذ، مؤشرات آداء				

						• استبدال شبكة المياه القديمة في قرية جلقموس/ محافظة جنين • إنشاء شبكة مياه داخلية وخزان مياه ومحطة ضخ عطارة/ محافظة جنين • تأهيل شبكة مياه كفر راعي/ محافظة جنين • شبكة مياه جديدة في قرية عابا الشرقية/ محافظة جنين • تأهيل شبكة المياه الداخلية في برقين/ محافظة جنين • تأهيل شبكة المياه في أم التوت/ محافظة جنين • تأهيل شبكة المياه الداخلية في فحمة الجديدة/ محافظة جنين • تأهيل الشبكة الداخلية في عزون/ محافظة قلقيلية • تأهيل جزئي لشبكة المياه الداخلية في ديربلوط/ محافظة سلفيت • تأهيل جزء من الشبكة الداخلية في بروقين/ • تأهيل جزء من الشبكة الداخلية في كفر الديك/ • تأهيل جزء من الشبكة الداخلية في صفا/ محافظة رام الله • تأهيل المرحلة الثانية من الشبكة الداخلية في خربثا المصباح/ محافظة رام الله • تأهيل جزئي لشبكة المياه في قرية قراوة بني زيد/ محافظة رام الله • شبكة مياه جديدة في خلة القاضي/ محافظة رام الله • تأهيل شبكة مياه داخلية في أم صفا/ محافظة رام الله • تأهيل شبكة المياه الداخلية في الزعيم/ محافظة القدس • تأهيل شبكة المياه الداخلية في عرب الرشايدة/ محافظة بيت لحم • تأهيل شبكة المياه الداخلية في بيت أمر/ محافظة الخليل • تأهيل الشبكة الداخلية وانشاء خزان جديد في صوريف/ محافظة الخليل

						• تأهيل وصيانة شبكة المياه الداخلية في بيت عمرة/ محافظة الخليل • شبكة مياه جديدة في خربة أبو الحنا/ الظاهرية • إنشاء شبكة مياه جديدة في المدور/ محافظة قلقيلية

النتيجة 1 – ازدياد فرص حصول المواطنين على مياه شرب نقية من مصادر موثوقة وضمان العدالة في توزيعها						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 2: **الأسم/العنوان:** توسعة الشبكات في المناطق التي شهدت نمو سكاني وتطور عمراني, hg,	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** تنفيذ مشاريع توسعة شبكات	سلطة جودة البيئة	مستويات التلوث البيئة منخفضة ومضبوطة	• مشروع اصلاح الاضرار الناجمة عن العدوان الاسرائيلي في مناطق الضفة الغربية • مشروع انشاء خط ناقل بين خزان الظاهرية والشبكة القائمة/الخليل	• تأهيل وتطوير شبكة مياه داخلية في المنطقة الشرقية لمحافظة قلقيلية • توسعة وتأهيل شبكة مياه قرية أبو فلاح • تأهيل وتوسيع الشبكة الداخلية في قوصين/ محافظة نابلس • توسعة شبكة المياه الداخلية في قرية تل/ محافظة نابلس • توسعة شبكة المياه وتشمل خطوط توزيع رئيسية في عنبتا/ محافظة طولكرم • توسعة وتاهيل الشبكة الداخلية في النزلة الشرقية/ محافظة طولكرم • توسعة الشبكة الداخلية في رابا/ محافظة جنين • توسعة شبكة المياه في مركة/ محافظة جنين • تأهيل شبكة المياه وتوسعتها في دير غزالة/ محافظة جنين
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الحكم المحلي مجلس تنظيم قطاع المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** تصميم شبكات وتجهيزها للتراخيص، متابعة التنفيذ، مؤشرات آداء				

						• تأهيل وتوسعة الشبكة الداخلية في الخلجان/ محافظة جنين • تطوير شبكة المياه الداخلية في يعبد/ محافظة جنين • توسيع شبكة المياه في وادي الفارعة/ محافظة طوباس • تأهيل و توسعة شبكة المياه في بيتونيا/ محافظة رام الله • تأهيل وتوسعة للشبكة الداخلية في أريحا • توسعة شبكة المياه في تقوع/ محافظة بيت لحم • توسعة الشبكة الداخلية في خاراس/ محافظة الخليل • توسعة شبكة المياه في الظاهرية/ محافظة الخليل • تأهيل وتوسعة أجزاء من شبكة المياه الداخلية في حتا/ محافظة الخليل • تأهيل وتوسعة الشبكة القائمة في ترقوميا/ محافظة الخليل • توسعة شبكة المياه في المزرعة القبلية/ محافظة رام الله والبيرة • توسعة شبكة المياه الداخلية في عمورية/ محافظة نابلس • تأهيل أجزاء من شبكات المياه الداخلية في قرى أوصرين، جوريش، قصرة ويتما/ محافظة نابلس
النتيجة الثانية – ازدياد وتحسن في كفاءة انظمة التوزيع المحلي والاقليمي						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 3: ربط المصادر وانشاء وتأهيل محطات الضخ وخطوط التوزيع **الأسم/العنوان:**	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** • مشاريع إنشاء وتأهيل محطات ضخ وخطوط التوزيع • مشاريع خطوط ناقلة بين المصادر ومحطات ضخ وتأهيل القائم منها			• مشروع ربط المياه بالطاقة في مجلس الخدمات لليامون وطوباس وميثلون • حفريات وأعمال تسوية الأرض وبناء الأسوار لإنشاء مستودعات دائرة مياه الضفة الغربية الفارعة/ المرحلة الثالثة • توريد مضخات مياه ولوحات كهربائية لصالح سلطة المياه •	• نقل خط مياه في منطقة دير قديس • إنشاء محطة ضخ كاملة وتمديد خطوط مياه توزيع في بيتا/ محافظة نابلس • توريد وتركيب خزان فايبر جلاس مع كافة قطعه في حي الطائفة السامرية/ محافظة نابلس • توريد وتركيب خزان فايبر جلاس حجم 50م3 وخط ناقل في ياصيد/ محافظة نابلس • إنشاء خزان وخط مياه ناقل في قفين/ محافظة طولكرم • إنشاء خزان مياه وخط ناقل في الراس/ محافظة طولكرم • إنشاء وتأهيل محطات ضخ وخطوط التوزيع في سفارين/ محافظة طولكرم • إنشاء خزان وخط مياه ناقل في عابا/ محافظة جنين • بناء محطة ضخ وخط ناقل وتأهيل جزئي لشبكة المياه في فحمة/ محافظة جنين • استبدال الخط الناقل لقرى غرب رام الله-المرحلة الأولى/ محافظة رام الله • استكمال استبدال خط المياه الناقل في ريف دورا/ محافظة الخليل • استبدال خط المياه الناقل في عزبة الأشقر/ محافظة قلقيلية • تنفيذ مد خط مياه ناقل جديد في عزبة جلعود/ محافظة قلقيلية • تنفيذ مد خط مياه ناقل في أبونجيم/ جناتة • تنفيذ مد خطوط ناقلة في بيت لحم
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الزراعة مؤسسة المواصفات والمقاييس وزارة الحكم المحلي سلطة الأراضي، جمعيات مستخدمي المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** إعداد وتنفيذ خطط إعادة الاستخدام وضع مواصفات المشاركة في استملاك الأراضي دراسات الأثر البيئي				

						• تنفيذ خط ناقل ومحطة ضخ لجامعة الزيتونة وخط ناقل إلى عمورية/ محافظة نابلس • خط مياه ناقل بين صرة وبيت وزن • توريد وتركيب خط مياه ناقل 4 انش في قريوت/ محافظة نابلس • توريد وتركيب خط مياه ناقل 4 انش في قريوت/ محافظة نابلس • مشروع توريد عدادات مياه ومواسير بأقطار مختلفة لصالح دائرة المياه • إمداد المياه بالجملة في بيت جالا (نقاط ربط) • إمداد المياه بالجملة في قفين (نقاط ربط) • إمداد المياه بالجملة في السموع (نقاط ربط)
• **النتيجة الثانية – ازدياد وتحسن في كفاءة انظمة التوزيع المحلي والاقليمي**						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 4: **الأسم/العنوان:** انشاء وتأهيل الخزانات المحلية	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** تنفيذ مشاريع خزانات جديدة وتأهيل القائم			• خط مياه ناقل وبناء خزان الجلمة - جنين • انشاء خزان مياه وشبكة المياه الداخليه قرية جلبون/ جنين • انشاء خزان مياه وخط مياه ناقل ومحطة ضخ بلدة علار/ محافظة طولكرم • انشاء خزان مياه ارضي وخط مياه ناقل في بلدة باقه شرقية / محافظة طولكرم • بناء خزان معلق وخط ناقل_جيوس_قلقيلية	• إنشاء خزان مياه وخطوط نقل وتوزيع للاستخدام المنزلي في بيت حسن/ محافظة نابلس • إنشاء خزان بيت وزن بسعة 500 كوب/ محافظة نابلس • إنشاء خزان وتوسعة شبكة مياه نزلة عيسى • إنشاء خزان وتأهيل جزئي لشبكة مياه الداخلية تفوح/ محافظة الخليل • إنشاء خزان وخطوط نقل وتوزيع مياه في العبيدية • إنشاء خزان وخطوط ناقلة لقرية طلوزة/ محافظة نابلس
	جهة المسؤولية المساندة : وزارة الحكم المحلي مجلس تنظيم قطاع المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** تصميم شبكات وتجهيزها للتراخيص، متابعة التنفيذ، مؤشرات آداء				

				• التصميم التفصيلي لخطوط ناقلة ووانظمة المياه الجملة جنوب الضفة الغربية		• تأهيل شبكة المياه الداخلية وبناء خزان مياه أرضي في قرية أودلا/ محافظة نابلس • تأهيل شبكة المياه الداخلية وبناء خزان مياه أرضي في الباذان/ محافظة نابلس • إنشاء خزان وخط ناقل واستكمال تأهيل وتوسعة شبكة المياه الداخلية في عينابوس/ محافظة نابلس • إنشاء خزان وخط مياه ناقل في قرية بيتا/ محافظة نابلس • إنشاء خزان مياه في عنبتا/ محافظة طولكرم • إنشاء خزان مياه جديد في بيت ليد/ محافظة طولكرم • بناء خزان مرتفع وخطوط ناقلة وموزعة ووصلات منزلية في كفر اللبد/ محافظة طولكرم • هدم الخزان القائم، بناء خزان سعة وتطوير النظام المائي في عتيل/ محافظة طولكرم • إنشاء خزان وتأهيل جزئي للشبكة في سيلة الظهر/ محافظة جنين • ‘نشاء خزان وتسعة الشبكة الداخلية في أم الريحان/ محافظة جنين • إنشاء خزان مياه وخط ناقل وتوسعة شبكة المياه في نزلة الشيخ زيد/ محافظة جنين • توريد وتركيب خزان فايبر جلاس سعة 50م3 في واد دعوق/ محافظة جنين • إنشاء خزان مياه في الفندق/ محافظة قلقيلية • إنشاء خزان وخط ناقل وتأهيل شبكة المياه في النبي الياس/ محافظة قلقيلية • تأهيل الشبكة الداخلية وبناء خزان في قلقيلية • إنشاء خزان مرتفع في الزاوية/ محافظة سلفيت • إنشاء خزان وخط ناقل واستكمال تأهيل الشبكة الداخلية في رافات/ محافظة سلفيت

						• إنشاء شبكة داخلية و إنشاء خزان في بيت لقيا/ محافظة رام الله • إنشاء خزان وتاهيل الشبكة الداخلية في دير السودان/ محافظة رام الله • إنشاء خزان مياه في قرية عابود/ محافظة رام الله • إنشاء خزان مياه مع خط ناقل و موزع بالاضافة الى تأهيل جزئي للشبكة الداخلية في سنجل/ محافظة رام الله • إنشاء خزان مرتفع و تأهيل محطة الضخ و مد خطوط ناقلة وموزعة في المعصرة/ محافظة بيت لحم • إنشاء خزان وتأهيل الشبكة الداخلية في قلقس/ محافظة الخليل • إنشاء خزان وتأهيل جزئي للشبكة في راس الطويل/ محافظة الخليل • إنشاء خزان وتأهيل جزئي للشبكة في بيت كاحل/ محافظة الخليل • بناء خزان ومد خطوط ناقلة وموزعة في مخيم الفوار/ محافظة الخليل • إنشاء خزان مياه ومحطة ضخ وخطوط ناقلة وشبكة مياه داخلية في تلفيت/ محافظة جنين • إنشاء خزان مياه في مراح رباح وتأهيل لشبكة المياه الداخلية/ محافظة بيت لحم

النتيجة 2 – ازدياد وتحسن في كفاءة انظمة التوزيع المحلي والاقليمي					
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	
التدخل السياساتي 5: **الأسم/العنوان:** انشاء خزانات المياه الاقليمية وخطوط الربط	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** • مشاريع إنشاء خزانات مياه اقليمية مشاريع انشاء خطوط ناقله وربط للمصادر اقليمية			• تأهيل شبكة مياه داخلية لمدينة يطا -استكمال مشروع الوكالة الامريكية للتنمية • ربط آبار جبوس وقلقيلية مع منطقة جورة عمرة وإنشاء خزان إقليمي/ محافظة قلقيلية

	جهة المسؤولية المساندة "منظمات غير حكومية" , وزارة الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة والإسكان مجلس تنظيم قطاع المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** تصميم شبكات وتجهيزها للتراخيص، متابعة التنفيذ، مؤشرات آداء			• مشروع لدراسة وتنفيذ التزود بالمياه لقرى شمال غرب رام الله وجنين • مشروع انشاء النظام المائي لكميات المياه الإضافية - رام الله • برنامج نظام الأمن المائي والصمود لمحافظة جنين •	• إنشاء خزانين إقليميين في منطقة هندازة وجناتة وخطوط نقل وتوزيع، محطات ضخ، تأهيل أجزاء من الشبكات الداخلية في قرى شرق بيت لحم • إنشاء خزان إقليمي في منطقة إم سلمونة (خطوط نقل وتوزيع، محطة ضخ) وتأهيل اجزاء من الشبكات الداخلية في قرى جنوب بيت لحم • إنشاء خزان مياه إقليمي وخطوط ناقلة وتاهيل شبكات مياه في بلدية زعترة/ محافظة بيت لحم •

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية						
الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وزيادة استخدامها في المجالات المختلفة						
النتيجة 1 – ازدياد وتطوير كفاءة وتغطية خدمات الصرف الصحي من نقل وجمع ومعالجة					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
التدخل السياساتي 1: **الأسم/العنوان:** التوسع في ادارة المياه العادمة وتحسين خدمات الصرف الصحي	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** تنفيذ مشاريع شبكات صرف صحي ومحطات معالجة لزيادة نسبة التجمعات السكانية الموصولة بالشبكة وزيادة كميات المياه المعالجة، مراجعة التصاميم المختلفة واعتمادها للتراخيص	سلطة جودة البيئة	مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة	• برنامج ادارة المياه العادمة في الخليل • مشروع صرف صحي نابلس الشرقية • مشروع خط صرف صحي وادي السمن يطا الخليل • مشروع تأهيل شبكة مياه صرف صحي جفنا • مشروع توسيع شبكة الصرف الصحي في الزبابدة- جنين • مشروع خط صرف صحي بديا-سلفيت • مشروع محطة صرف صحي دورا • مشروع تصميم شبكة صرف صحي يطا - الخليل • خط صرف صحي برقين-جنين • مشروع وصلات صرف صحي النزلات- طولكرم • اعداد التصاميم والاشراف والتنفيذ شبكة صرف صحي طوباس تياسير • انشاء نظام صرف صحي في قرية مسلية/ جنين • مشروع صرف صحي شمال شرق رام الله	• مشروع الصرف الصحي لحارة خلة الشيخ • توسعة شبكة صرف صحي في بطن الهوى واعادة استخدام المياه من محطة الطيرة • توسعة شبكة صرف صحي في بلدية البيرة • تصميم وتنفيذ شبكة صرف صحي في حوارة • توسعة شبكة الصرف الصحي في برطعة الشرقية • توسعة شبكة صرف صحي كتف الواد/ أريحا • تصميم شبكات صرف صحي في قريتي حزما وفرخة • المرحلة الثالثة من مشروع توسعة شبكة صرف صحي عتيل ودير الغصون بالإضافة الى عدادات صرف صحي عابرة للحدود • دراسة جدوى لمحطة تنقية منطقة الشعراوية • مشروع صرف صحي عين جريوت وغعادة الاستخدام (6سنوات)
	جهة المسؤولية المساندة: الحكم المحلي، الأشغال العامة والإسكان، مجلس تنظيم قطاع المياه، سلطة جودة البيئة	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** تصميم شبكات وتجهيزها للتراخيص، متابعة التنفيذ، مؤشرات آداء				

					• إدارة وتشغيل محطة وادي العروب لمعالجة المياه العادمة - سعير	• فريق المبادرة الأوروبي (مشاريع صرف صحي وإعادة الاستخدام) • مشروع صرف صحي شمال غرب جنين (الياموون) • محطة معالجة في باقة الشرقية والنزلات ونظام إعادة الاستخدام • زيادة نسبة الربط وإعادة الاستخدام لمحطة معالجة اريحا • زيادة نسبة الربط وإعادة الاستخدام لمحطة معالجة طوباس • محطة معالجة طولكرم وخطوط ناقلة ومحطات ضخ من طولكرم –نابلس –الاغوار • مشروع خطة الحل الطارئ للتخلص من ربو مناشير الحجر في الخليل • مشروع انشاء شبكة صرف صحي في الحيلة • مشروع Blue Deal
النتيجة 2 – ازدياد مساهمة الطاقة البديلة في تشغيل محطات المعالجة						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 2: **الأسم/العنوان:** تطوير مصادر طاقة بديلة لتشغيل محطات المعالجة	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** إدارة ومتابعة تنفيذ مشاريع طاقة بديلة لتقليل تكلفة المعالجة	سلطة جودة البيئة	مستويات التلوث البيئي منخفضة ومضبوطة	• تطوير استراتيجية ترابط المياه-الطاقة والغذاء • مشروع خلايا شمسية في طوباس والياموون	

	جهة المسؤولية المساندة: سلطة الطاقة , سلطة جودة البيئة	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** مراجعة ووضع المواصفات تنفيذ مشاريع الطاقة البديلة دراسات الأثر البيئي				• مشاريع خلايا شمسية في مجموعة مناطق • مشاريع طاقة كهرومائية
النتيجة 3 – تحقق الادارة السليمة والرقابة لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والحماة						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	• مشروع اعادة الاستخدام في نابلس الغربية • مشروع إعادة استخدام في البيرة وخط ناقل للمياه المعالجة	
التدخل السياساتي 3: **الأسم/العنوان:** توفير مصادر مياه غير تقليدية من المياه العادمة المعالجة للأغراض المختلفة وتحديث المواصفات الخاصة بإعادة الاستخدام	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** زيادة كميات المياه المعالجة الصالحة للاستخدامات المختلفة وتحديث المواصفات				• مشروع اعادة استخدام المياه المعالجة (البيرة – العوجا) • مشروع صرف صحي واعادة الاستخدام عتيل – باقة الشرقية (المرحلة الاولى) • مشروع صرف صحي واعادة الاستخدام عين جريوت • مشروع معالجة وإعادة اسستخدام مياه الصرف الصحي في غور الاردن من طولكرم ونابلس المرحلة الاولى • مشروع معالجة وإعادة اسستخدام مياه الصرف الصحي في غور الاردن من طولكرم ونابلس المرحلة الثانية
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الزراعة مؤسسة المواصفات والمقاييس وزارة الحكم المحلي سلطة الأراضي، جمعيات مستخدمي المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** إعداد وتنفيذ خطط إعادة الاستخدام وضع مواصفات المشاركة في استملاك الأراضي دراسات الأثر البيئي				
النتيجة 4 – انخفاض كميات مياه الصرف الصحي العابرة للحدود						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			

			الاستراتجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 4: **الأسم/العنوان:** مشاريع مياه الصرف الصحي العابرة للحدود	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** تنفيذ مشاريع الخطوط الناقلة والخزانات ومحطات الضخ			• مشروع الخطة الريادية لادارة مياه الصرف الصحي الصناعية في وادي الزومر	• مشاريع إعادة استخدام في المجالات المختلفة في مجموعة مناطق • مشاريع خطوط ناقلة ومحطات ضخ وخزانات مياه معالجة في مجموعة مناطق
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الزراعة، سلطة الطاقة، سلطة جودة البيئة، جمعيات مستخدمي المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** تنفيذ مشاريع إعادة استخدام المياه المعالجة ونقلها للمزارعين مما يقلل كميات المياه العابرة للحدود				
النتيجة 5 – ازدياد استثمار القطاع الخاص بمشاريع الصرف الصحي						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 5: **الأسم/العنوان:** تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بمشاريع الصرف الصحي	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الصرف الصحي من إعداد سياسات وأنظمة وحوافز لتشجيع القطاع على المشاركة			• لا يوجد	• تطويرسياسات وإجراءات وأنظمة لتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تطوير وإنشاء وتشغيل مشاريع الصرف المختلفة وإعادة الاستخدام
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، القطاع الخاص "منظمات غير حكومية"	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** دعم المشاريع الصغيرة، تطبيق أنظمة تشجيع الاستثمار، تسهيل إصدار التراخيص				

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية

الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ضمن بيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة مستجيبة للنوع الاجتماعي وبمشاركة شبابية

النتيجة 1 – تشريعات قانونية سارية المفعول						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**المشاريع التطويرية**	
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
التدخل السياساتي 1: **الأسم/العنوان:** تطوير أنظمة وتعليمات قانونية لاستكمال متطلبات قانون المياه	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** تطوير وإقرار وإنفاذ مجموعة من الأنظمة القانونية استجابة لقانون المياه الفلسطيني			• نظام الشراكة مع القطاع الخاص • نظام استخدام المياه السطحية • نظام حقوق الاستخدام التاريخية من الينابيع • نظام حماية مصادر ومنشآت المياه. • نظام تعرفة المياه الزراعية • نظام حوافز الأداء لمقدمي خدمات المياه • النظام المالي لشركة المياه • النظام الاداري لشركة المياه الوطنية	• نظام تحديد الحرم المائي ومنشآت المياه ومياه الصرف الصحي
	جهة المسؤولية المساندة: كافة الوزارات ذات العلاقة بالأنظمة المنوي تطويرها	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** المشاركة في تطوير الأنظمة القانونية				
النتيجة 2 – هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد (مؤسسات قطاع مياه فاعلة)						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 2: **الأسم/العنوان:** استكمال إنشاء مؤسسات قطاع المياه حسب قانون المياه	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	• **المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** • إعداد دراسات وخطط لتأسيس وتشغيل مرافق مياه • استكمال تشغيل شركة المياه الوطنية • تأسيس وتشغيل مرافق مياه جديدة • برامج بناء قدرات			• النظام المالي لشركة مياه فلسطين • النظام الاداري لشركة مياه فلسطين • دراسات تأهيل دائرة المياه وانشاء شركة مياه وطنية • برنامج ممول من البنك الدولي لإنشاء مرفق شمال غرب جنين، شمال شرق جنين، و بلدية جنين • استكمال انشاء ودعم مرفق مياه طوباس • تفعيل شركة المياه الوطنية	• التنسيق المستمر مع عدد من الهيئات المحلية لتأسيس مرافق مياه جديدة
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الحكم المحلي مجلس تنظيم قطاع المياه	• **المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** مؤشرات آداء • دعم فصل خدمة المياه والصرف الصحي عن الهيئات المحلية				
النتيجة 3 – أبحاث علمية متخصصة ودور الشباب معزز في قطاع المياه						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 3: تعزيز البحث العلمي في قطاع المياه	**سلطة المياه** **المساندة:** الجامعات الفلسطينية المؤسسات غير الحكومية	منح دراسية (ماجستير،دكتوراه،مشاريع تطبيقية) مؤتمرات وندوات علمية مذكرات تفاهم وشراكات مع المراكز البحثية.			• تقديم الدعم للباحثين برنامج المنحة الجامعية لابحاث المياه/ميدريك. • تبادل المعرفة العلمية من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات علمية. • تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي توقيع مذكرات تفاهم مع المراكز البحثية.	• تقديم الدعم للباحثين برنامج المنحة الجامعية لابحاث المياه/ميدريك. • تبادل المعرفة العلمية من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات علمية. • تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي توقيع مذكرات تفاهم مع المراكز البحثية.
التدخل السياساتي4: **الأسم/العنوان:** إشراك الشباب في قضايا المياه	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** برامج التوعية والتثقيف برامج إشراك الشباب مبادرات وابتكارات				

	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الشباب والرياضة الجامعات الفلسطينية المؤسسات غير الحكومية	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** المشاركة في تنفيذ برامج التوعية والتثقيف دعم المبادرات الشبابية			• برامج التوعية والتثقيف : تنظيم حملات توعية للشباب حول واقع المياه وإقامة ورش عمل ومحاضرات في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية • ورش عمل لتشجيع الشاب على المساهمة والعمل على تطوير حلول تقنية جديدة ومبادرات شبابية) • برامج رفع قدرات (مبادرات لتشجيع العمل التطوعي لدى الشباب • دورات تدريبية لرفع قدرات الشباب • تعزيز وانشاء اندية بيئية •	• برامج الاشراك: مشاركة الشباب في مؤتمرات وفعاليات دولية وإقليمية، والتشبيك مع المؤسسات المحلية والدولية، وتبادل الخبرات والتجارب مع الشباب من مختلف البلدان مشاريع بحثية: تهدف إلى تطوير تقنيات جديدة لمعالجة مشاكل نقص المياه أو تلوثها
النتيجة 4 – مأسسة النوع الاجتماعي في سلطة المياه						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 4: **الأسم/العنوان:** إدماج النوع الاجتماعي في قضايا المياه	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** وحدة نوع اجتماعي، أنظمة وتعليمات وخطط مستجيبة للنوع الاجتماعي، برامج تدريب وتوعية			• اعداد أنظمة وتعليمات وخطط مستجيبة للنوع الاجتماعي اعداد سياسات واستراتيجيات مستجيبة للنوع الاجتماعي • تنظيم دورات تدريبة لرفع الوعي بمفهوم وقضايا النوع الاجتماعي في قطاع المياه • تمكين النساء المهنيات	• انشاء وحدة النوع الاجتماعي •
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة شؤون المرأة المؤسسات غير الحكومية	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** المشاركة في تنفيذ البرامج التثقيفية والتوعوية في مجال النوع الاجتماعي				

					• مشروع سياق النوع الاجتماعي في مؤشرات قطاع المياه	
النتيجة 5 – بنية تحتية ومؤسساتية متينة						
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 5: **الأسم/العنوان:** تعزيز البنية التحتية والمؤسساتية لسلطة المياه	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** تطوير إجراءات العمل رقمنة الخدمات والإجراءات تنفيذ برامج بناء قدرات بناء الهيكيلة وتفعيل وحدة الرقابة والشكاوى	هيئة مكافحة الفساد	تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد	• مشاريع حوسبة ورقمنة عدد من الخدمات والإجراءات • مشروع تطوير أدلة وإجراءات عمل لكافة العمليات في سلطة المياه • تحديث واعتماد الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية • برامج بناء قدرات للموظفين • برامج تحديث البنية التحتية من أثاث، أجهزة مجوسبة وغيره • تحديث وتطوير مختبرات سلطة المياه • برنامج الدعم المؤسساتي لسلطة المياه • تفعيل وحدات الرقابة الداخلية في الوزرات والهيئات ومتابعة تقاريرها • تنفيذ برامج توعية مجتمعية حول نظام الشكاوى الألكتروني • تطبيق مدونة السلوك الوظيفي •	• استكمال والعمل المستمر على كل التدخلات الخاصة بهذه النتيجة
	جهة المسؤولية المساندة: وزارة المالية ديوان الموظفين مجلس الوزراء هيئة مكافحة الفساد	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة:** دعم مالي اعتماد الإجراءات والأنظمة والتعيينات				

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية						
الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه						
النتيجة 1 – ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
التدخل السياساتي 1: **الأسم/العنوان:** تعزيز القدرات المالية لمؤسسات قطاع المياه ومزودي الخدمات	**جهة المسؤولية الرئيسية:** سلطة المياه	**المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية:** تطوير قدرات مزودي الخدمات من ناحية مالية مما يرفع من معدل الجباية ويساهم في تسديد المديونية ويخفض الدين العام وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة مثل تركيب عدادات الدفع المسبق، فصل الخدمة لمرافق منفصلة بحسابات خاصة، بناء قدرات في مجال الإدارة المالية، والاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة مما يخفض النفقات وتطبيق لنظام التعرفة الموحد			• رفع كفاءة التحصيل والإدارة المالية السليمة لخدمة المياه والصرف الصحي • دعم مزودي الخدمات في مجال تركيب عدادات دفع مسبق مما يرفع ويحسن من نسبة الجباية • دعم مشاريع الطاقة البديلة مما يخفض التكاليف التشغيلية • تنفيذ برامج بناء قدرات في مجال الإدارة المالية وتحسين الجباية	• الاستمرار بدعم مزودي الخدمات في مجال تركيب عدادات دفع مسبق مما يرفع ويحسن من نسبة الجباية • تنفيذ برامج بناء قدرات في مجال الإدارة المالية وتحسين الجباية

6.0 الموازنة

يوضح هذا الجزء من الإستراتيجية كيف قامت سلطة المياه بالموائمة بين مسار العمل المخطط والمصادر المالية التي نتوقع توفرها، ويعطي تفسير للأسباب التي بناءا عليها تم تبني هذه النتائج والإستهدافات وخيارات التدخلات السياساتية، إضافة لتوضيح التعاون المتوقع مع الشركاء وملخص قصير لجدول الموازنة.

6.1 تفسير أسباب تبني النتائج والإستهدافات وخيارات التدخلات السياساتية

على الرغم من تراجع التمويل الحكومي لتمويل مشاريع قطاع المياه، إلا أن أهمية هذا القطاع التنموية تتطلب بذل مزيد من الجهد لتأمين تمويل إضافي، وبناءا على الخطة الإستراتيجية السابقة وما تحقق بها من نتائج وتنفيذ لعدد كبير من المشاريع خاصة الممولة خارجيا، فإن سلطة المياه تبدي تفاؤلا كبيرا في تحقيق النتائج وفق المخطط لها ، كذلك تم الأخذ بعين الاعتبار خطة 2012 – 2032، وتحديثاتها للعام 2042.

وعلى جانب آخر، فإن سلطة المياه ترى أن بعض المشاريع تتطلب موافقات من الجانب الإسرائيلي بالإضافة إلى تكلفتها العالية مثل: حفر آبار، إقامة سدود، مشاريع توليد الطاقة من الرياح، حيث يكون الطموح اقل في هذا الجانب لتنفيذ هذه المشاريع وتوفير التمويل المطلوب سواء الحكومي أو الخارجي, إضافة لعقبة موافقة الجانب الإسرائيلي على هكذا مشاريع.

6.2 التعاون المتوقع مع الشركاء فيما يتعلق بتمويل التدخلات السياساتية

سعيا منها لتحقيق رؤيتها وأهدافها وتطبيقا لخططها الإستراتيجية والطويلة الأمد، تعمل سلطة المياه الفلسطينية بشكل مستمر على تطوير شراكاتها مع الدول والمؤسسات المانحة الدولية والإقليمية. حسب هيكلية تنسيق المساعدات المحلية للعام 2017 لكافة القطاعات في فلسطين والتي يديرها مكتب رئيس الوزراء، تضم مجموعة عمل قطاع المياه ، الدول المانحة التاليه: الإتحاد الأوروبي، البنك الدولي، ألمانيا، فرنسا، النمسا، هولندا، اليابان، السويد والنرويج وبريطانيا إضافة إلى بعض مؤسسات الأمم المتحدة والوزارات الشريكة في القطاع.

تجتمع مجموعة عمل قطاع المياه بشكل نصف سنوي. وتعتبر اجتماعات مجموعة العمل القطاعية منصة للحوار السياساتي بين القطاع والممول، كما تساهم في التخطيط القطاعي الذي يحركه برنامج العمل الوطني ، وتقييم تنفيذ البرامج القطاعية ، والتنسيق على مستوى المشروع ومشاركة المعلومات ، واهم اهدافها المواءمة بين أولويات الحكومة الفلسطينية والتزامات ومساهمات المانحين وفقًا لمبادئ فعالية المساعدات وبما يتماشى مع خطط وعمليات التنمية الوطنية والإقليمية / المحلية . يعتبر هذا الاجتماع احد المنصات التي تعرض فيها سلطة المياه الفلسطينية المشاريع التي تحتاج إلى تمويل بناءً على خططها الإستراتيجية.، اضافة الى اجتماع اللجنة الخاصة بالمساعدات AHLC التي تجتمع مرتين كل عام في بروكسل ونيويورك. كما ان المشاورات السنوية التي تعقد مع بعض الدول والمؤسسات المانحة، والتي ينبثق عنها بروتوكولات توضح آليات الدعم المالي لمشاريع جديدة أو استكمال مشاريع تحتاج إلى تمويل إضافي، هي ايضا منصة لبحث تمويل ودعم البرامج والمشاريع.

تعمل سكرتاريا تنسيق المساعدات المحلية (Local Aid Coordination Secretarial LACS) على تنسيق اجتماعات مجموعة عمل قطاع المياه. و ينبثق عن مجموعة عمل قطاع المياه ثلاث مجموعات فنية (Thematic Groups) لكل من الصرف الصحي وقطاع غزة واصلاح القطاع. وتجتمع مجموعات العمل الفنية عدة مرات سنويا لمناقشة القضايا الفنية المتعلقة باحتياجات القطاع والدعم الفني المطلوب.

وعلى جانب آخر، وبناءً على قرار مجلس الوزراء فقد تم توجيه المؤسسات الاهلية غير الحكومية التي تعمل في القطاع بضرورة التنسيق مع سلطة المياه الفلسطينية صاحبة السيادة على القطاع، وضمن هذا الإطار يتم أيضا تمويل وتنفيذ مشاريع مرتبطة بالخطة الإستراتيجية لقطاع المياه ذات طابع انساني.

من ناحية أخرى، يتم عمل مذكرات تعاون دولية في مجال المياه مع مجموعة من الدول (كالمغرب، الأردن، مصر، هنغاريا، تركيا وغيرها من الدول) وذلك في مجال بناء القدرات وتبادل الخبرات والآراء حول مواضيع معينة تهم قطاع المياه، حيث ينبثق تلك المذكرات تشكيل فرق خبراء تجتمع بشكل دوري وتضع خطط عمل سنوية مشتركة.

وعلى صعيد آخر، تتشارك أهداف التنمية الوطنية والقطاعية مع الإستراتيجية الأوروبية المشتركة (European Joint Strategy) والتي ينبثق عنها إطار عمل مرتبط بتحقيق النتائج (Result Oriented Framework)، حيث يتم مراجعة المؤشرات بشكل ربعي، وتحقيق معظم هذه المؤشرات مرتبط بالدعم المالي لتنفيذ المشاريع.

نظرة عامة إلى الموازنة 2025-2027									
الهدف الاستراتيجي 1: إدارة متكاملة وحوكمة وتطوير مستدام للمصادر المائية									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة ذو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (الف شيكل) 2027-2025***		***2025 (الف شيكل)***		***2026 (الف شيكل)***		***2027 (الف شيكل)***	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة الأولى: زيادة كمية المياه المتاحة كماً ونوعاً (تقليدية وغير تقليدية)	تطوير المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية	806	12,597	281	3,097	250	4,000	275	5,500
النتيجة الثانية: مصادر مياه محمية من التلوث والاستنزاف والتغير المناخي		806	12,597	281	3,097	250	4,000	275	5,500
الموارد المالية المطلوبة للهدف 1:		**1,612**	**25,194**	**562**	**6,195**	**500**	**8,000**	**550**	**11,000**
الهدف الاستراتيجي 2: تحسين جودة وموثوقية خدمة تزويد المياه وضمان العدالة في توزيعها									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة ذو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (الف شيكل) 2027-2025***		***2025 (الف شيقل)***		***2026 (الف شيقل)***		***2027 (الف شيقل)***	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة الاولى: إزدياد فرص حصول المواطنين على مياه شرب نقية من مصادر موثوقة وضمان العدالة في توزيعها	إدارة وتوزيع المياه	43,849	15,170	14,266	5,232	14,582	5,025	15,001	4,913
النتيجة الثانية: إزدياد وتحسن في كفاءة أنظمة التوزيع المحلي والاقليمي		43,849	15,170	14,266	5,232	14,582	5,025	15,001	4,913
الموارد المالية المطلوبة للهدف 2:		**87,698**	**30,340**	**28,532**	**10,464**	**29,165**	**10,050**	**30,002**	**9,827**

يستعرض هذا الجزء موازنة التنفيذ (2025 – 2027) بناءً على برامج الموازنة لسلطة المياه الفلسطينية وحسب الموازنات التشغيلية والتطويرية. فيما يلي جدول تفصيلي لكل برنامج والموارد المالية المطلوبة:

نظرة عامة إلى الموازنة 2025-2027									
الهدف الاستراتيجي 3: تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وزيادة استخدامها في المجالات المختلفة									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة ذو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (الف شيكل) 2027-2025***		***2025 (الف شيكل)***		***2026 (الف شيكل)***		***2027 (الف شيكل)***	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة الأولى: ازدياد وتطوير كفاءة وتغطية خدمات الصرف الصحي من نقل وجمع ومعالجة	إدارة وتحسين بنية خدمات الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة وإعادة استخدام	177.2	6,469	47.2	2,299	70	2170	60	2,000
النتيجة الثانية: ازدياد مساهمة الطاقة البديلة في تشغيل محطات المعالجة		177.2	6,469	47.2	2,299	70	2170	60	2,000
النتيجة الثالثة: تحقق الادارة السليمة والرقابة لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والحمأة		177.2	6,469	47.2	2,299	70	2170	60	2,000
النتيجة الرابعة: انخفاض كميات مياه الصرف الصحي العابرة للحدود		177.2	6,469	47.2	2,299	70	2170	60	2,000
النتيجة الخامسة: ازدياد استثمار القطاع الخاص بمشاريع الصرف الصحي		177.2	6,469	47.2	2,299	70	2170	60	2,000
الموارد المالية المطلوبة للهدف 3:		**886**	**32,345**	**236**	**11,496**	**350**	**10,849**	**300**	**10,000**

نظرة عامة إلى الموازنة 2025-2027									
الهدف الاستراتيجي 4: تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ضمن بيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة مستجيبة للنوع الاجتماعي وبمشاركة شبابية									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة ذو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (الف شيكل) 2025-2027***		***2025 (الف شيكل)***		***2026 (الف شيكل)***		***2027 (الف شيكل)***	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة الأولى: تشريعات قانونية سارية المفعول	التخطيط والسياسات والإستراتيجيات العامة لقطاع المياه	97.2	968	27.2	368	30	400	40	200
النتيجة الثانية: هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد (مؤسسات قطاع مياه فاعلة)		97.2	968	27.2	368	30	400	40	200
النتيجة الثالثة: دور الشباب معزز في قطاع المياه والبحث العلمي		97.2	968	27.2	368	30	400	40	200
النتيجة الرابعة: مأسسة النوع الاجتماعي في سلطة المياه		97.2	968	27.2	368	30	400	40	200
النتيجة الخامسة: بنية تحتية ومؤسساتية متينة		97.2	968	27.2	368	30	400	40	200
الموارد المالية المطلوبة للهدف 4:		**486**	**4,840**	**136**	**1,842**	**150**	**2,000**	**200**	**1,000**

نظرة عامة إلى الموازنة 2025-2027									
الهدف الاستراتيجي 5: ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	*برنامج الموازنة ذو العلاقة*	*التكلفة الاجمالية المقدرة (الف شيكل) 2027-2025*		*2025 (الف شيكل)*		*2026 (الف شيكل)*		*2027 (الف شيكل)*	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة الأولى: تحسن الإدارة المالية لدى مزودي الخدمات	• إدارة وتحسين بنية خدمات الصرف الصحي من جمع ونقل ومعالجة وإعادة استخدام • التخطيط والسياسات والإستراتيجيات العامة لقطاع المياه • تطوير المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية • البرنامج الإداري • إدارة وتوزيع المياه	3,479	0	1,029	0	1,200	0	1,250	0
الموارد المالية المطلوبة للهدف 5:		**3,479**	**0**	**1,029**	**0**	**1,200**	**0**	**1,250**	**0**

توزيع الموازنة الكلية على برامج الموازنة

برنامج الموازنة	2025 (شيكل)		2026 (شيكل)		2027 (شيكل)	
	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
• تطوير المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية رقم 6206	562,185	6,195,928	500,000	8,000,000	550,000	11,000,000
• إدارة وتحسين بنية خدمات الصرف الصحي رقم 6209	236,259	11,496,811	350,000	10,849.595	300,000	10,000,000

برنامج الموازنة	2025 (شيكل)		2026 (شيكل)		2027 (شيكل)	
	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
• إدارة توزيع المياه رقم 6203	28,532,814	10,464,481	29,165,000	10,050,405	30,002,450	9,827,000
• التخطيط وإعداد الاستراتيجيات رقم 6204	136,261	1,842,780	150,000	2,000,000	200,000	1,000,000
• البرنامج الإداري رقم 6207	1,029,819	0	1,200,000	0	1,250,000	0

المبالغ لا تشمل الرواتب والاجور والمساهمات المجتمعية

7.0 المتابعة والتقييم

تعتبر الخطط الإستراتيجية من أهم الآليات المتبعة في التطوير لكل القطاعات والمؤسسات، أيضا يعتبر أسلوب المتابعة والتقييم للخطط الإستراتيجية أفضل وسيلة للتعرف على مدى تقدم العمل والالتزام بنهج واضح ومدى تحقيق النتائج المتوقعة، وهي أيضا ذات أهمية كبيرة للعاملين في القطاع والممولين والداعمين من أجل الاطلاع على فعالية الخطط الإستراتيجية الموضوعة. وهذه العملية هي إبداع بمعنى الكلمة ومتعة وضرورة من أجل تطوير العمل في القطاع والتحكم باتجاهاته والتعرف على حدود المسؤولية.

تسمح عملية المتابعة والتقييم للمخططين وواضعي السياسات والبرامج والمشاريع الكشف عن مدى نجاعة الوسائل والطرق التي يستخدمونها في تحديد وتعريف انجازاتهم، وإلى تعلم وسائل أفضل لتطبيق السياسات والتدخلات السياساتية والمشاريع، وذلك بهدف تطوير واستدامة أثر تلك التدخلات السياساتية والمشاريع على المستفيدين.
حسب منهجية إعداد الخطط الإستراتيجية التي أقرها مكتب رئيس الوزراء، فإن هنالك مستويات عدة للخطة الإستراتيجية تتمثل في التالي:

حيث أن عملية التخطيط تبدأ بوضع الأهداف الإستراتيجية (المبنية على الأولويات) ومن ثم تحديد النتائج ووضع المؤشرات والإستهدافات المرتبطة بالزمن، ومن ثم يتم تحديد التدخلات السياساتية والمشاريع المنبثقة عنها والتي تعمل على تحقيق النتائج وبالتالي الأهداف الإستراتيجية.

إلا أن عملية التقييم تبدأ بشكل عكسي، حيث يتم رصد ما تم إنجازه من مشاريع وبما حققت بمجموعها من تدخلات سياساتيه، ومن ثم يتم جمع قيم المؤشرات (من داخل سلطة المياه أو من الشركاء كمجلس تنظيم قطاع المياه، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وغيرها) ومن ثم ربط قيم المؤشرات التي تحققت بالنتائج وربط تلك النتائج وما تحقق منها مع الأهداف الإستراتيجية.

وتعمل سلطة المياه من خلال الإدارة العامة للتخطيط على رصد ومتابعة عمليات الإنجاز للمشاريع والتدخلات السياساتية مع كافة الإدارات، وجمع قيم المؤشرات من المصادر المختلفة سواء من داخل سلطة المياه أو من خارجها (شركاء القطاع) ومن ثم إعداد تقارير متابعة وتقييم تحدد ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه مع رصد أسباب الانحراف عن الإستهدافات والنتائج المحددة. تقارير المتابعة والتقييم ستكون مدخل أساسي لعمليات تحديث الخطط التنفيذية السنوية المنبثقة عن الخطة الإستراتيجية. الشكل التالي يلخص عمليات المتابعة التقييم:

يتم تقديم تقارير المتابعة والتقييم للخطط الإستراتيجية بشكل ربعي ونصف سنوي وسنوي لمجلس الوزراء / الإدارة العامة للمتابعة والتقييم.

يتضمن الملحق رقم (4) نماذج المتابعة والتقييم التي سيتم استخدامها لتنفيذ عمليات المتابعة والتقييم

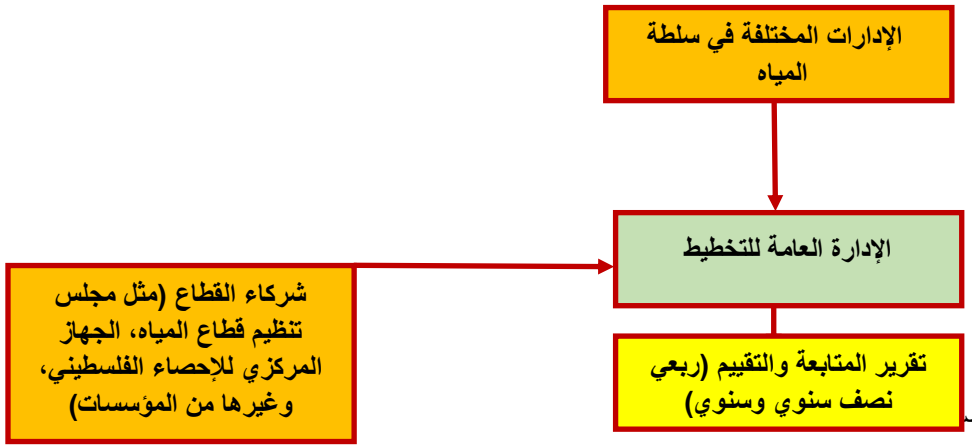

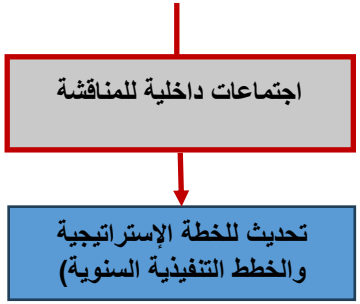

8.0 ملحق رقم (1) الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

الأهداف والنتائج الاستراتيجية			
الهدف الاستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وحوكمة وتطوير مستدام للمصادر المائية			
النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة

النتيجة الأولى: ازدياد كمية المياه المتاحة من المصادر المختلفة كماً ونوعاً	**هدف 6:** كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها بطريقة مستدامة **الهدف 2:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.	**الغاية -6.1:** تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030 **الغاية 6.5** تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول العام .2030	**1-1-6** نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة **المؤشر 6 -5-1** درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - 100)
النتيجية الثانية: مصادر مياه محمية من التلوث والاستنزاف	**الهدف13:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثار **-هدف 6:** كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها بطريقة مستدامة	**الغاية 13.1** تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار 6.3. تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030	**المؤشر 2.1.13** عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (NDRMC، 2019، 1=نعم/ 0=لا) **المؤشر 1.3.13** مدى تعميم مراعاة '1' تعليم المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ (ب) المناهج الدراسية؛ (ج) وتدريب المعلمين؛ و(د) وتقييم الطلاب
الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين جودة وموثوقية خدمات تزويد المياه وضمان العدالة في توزيعها			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
النتيجة الأولى: ازدياد فرص حصول المواطنين على مياه شرب نقية من مصادر موثوقة وضمان العدالة في توزيعها	الهدف 6- كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	**1-6:** تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030 **6- 5**: تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030	المؤشر 1.1.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة 2.1.2.6 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق غسل اليدين بالماء والصابون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2019، نسبة) المؤشر 1.4.6: التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن
النتيجية الثانية: ازدياد وتحسن في كفاءة انظمة التوزيع المحلي والاقليمي	الهدف 6- كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	**1-6:** تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب	المؤشر 1.1.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة

		المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030 **4-6:** زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030	
الهدف الاستراتيجي الثالث: تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وزيادة استخدامها في المجالات المختلفة			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
النتيجة الاولى: ازدياد وتطوير كفاءة وتغطية خدمات الصرف الصحي من نقل وجمع ومعالجة	الهدف 6 ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.	-الغاية 6.2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإنهاء التغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص الاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في أوضاع هشة، بحلول عام.	المؤشر 1.2.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و (ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه، والذي بلغ 97.6%
النتيجة الثانية: ازدياد مساهمة الطاقة البديلة في تشغيل محطات المعالجة	الهدف -7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	الغاية 7.2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي، بحلول عام.	المؤشر 7.2.1-حصة الطاقة المتجددة من مجموع استهلاك الطاقة النهائي.
النتيجة الثالثة: تحقق الادارة السليمة والرقابة لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والحمأة	الهدف -2 القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الغاية 3.2 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير ز ا رعية، بحلول عام2030	
النتيجة الرابعة: انخفاض كميات مياه الصرف الصحي العابرة للحدود	الهدف 6 -كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.	الغاية 6.3 تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث، ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.	المؤشر 1.3.6 نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية المعالجة بطريقة آمنة

النتيجة الخامسة: ازدياد استثمار القطاع الخاص بمشاريع الصرف الصحي	الهدف 6 -ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.	الغاية 6.ب -دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.	المؤشر 6.ب.1 -نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي
الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ضمن بيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة مستجيبة للنوع الاجتماعي وبمشاركة شبابية			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
النتيجة الأولى: تشريعات قانونية سارية المفعول	الهدف 6 -ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.	6.أ توسيع نطاق التعاون الدولي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدام المياه، ومعالجة المياه المستعملة، وتكنولوجيات إعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، بحل ول عام 2030. 6.ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.	المؤشر 1.1.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة المؤشر 1.2.6 نسبة السكان الذين يستفيدون) أ(من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و)ب(م ا رفق غسل اليدين بالصابون والمياه نسبة السكان
النتيجة الثانية: هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد (مؤسسات قطاع مياه فاعلة			
النتيجة الثالثة: أبحاث علمية متخصصة ودور الشباب معزز في قطاع المياه	الهدف 6 -ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.	6.ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.	
النتيجة الرابعة: مأسسة النوع الاجتماعي في سلطة المياه	الهدف -5 تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات الهدف 6: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها بطريقة مستدامة الهدف -10 الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينه	**الغاية 5.1:** القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان **الغاية 5.5: كفالة** المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض	المؤشر1.5.5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، والحكومات المحلية نسبة النساء في المناصب الإدارية نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المؤشر 1.1.6 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة

		وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية.. 5ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة لإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات. **الغاية -6.1:** تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030 **الغاية 6.2** تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030 **الغاية 10.3:** ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.	المؤشر .6ب1. نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي المؤشر 1.2.6 نسبة السكان الذين يستفيدون (أ) من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و (ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والميا المؤشر
النتيجة الخامسة: بنية تحتية ومؤسساتية متينة	الهدف 6 -ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.	ينطبق على هذا الهدف كافة غايات الهدف السادس	ينطبق على هذا الهدف كافة مؤشرات غايات الهدف السادس
الهدف الاستراتيجي الخامس: ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
النتيجة الأولى: تحسن الإدارة المالية لدى مزودي الخدمات	الهدف 6 -ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.	6.أ توسيع نطاق التعاون الدولي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدام المياه، ومعالجة المياه المستعملة، وتكنولوجيات إعادة	**المؤشر 6 .أ. 1** مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءا من خطة حكومية منسقة للإنفاق (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، 2019 ، مليون دولار أمريكي)

		التدوير، وإعادة الاستخدام، بحلول عام 2030.	

9.0 ملحق رقم (2) مسار العمل الإستراتيجي

تعرض الإستراتيجية في هذا الجزء الطريقة التي سيتم اعتمادها في تحقيق النتائج والإستهدافات التي حددتها والتزمت بها سلطة المياه. حيث سيتم عرض ما تم التخطيط له من تدخلات سياساتيه من أجل إنجاز كل نتيجة من نتائج الأهداف الاستراتيجية. ولكل تدخل سياساتي تم تقديم وصفا موجزا له. الملحق رقم (2) يتضمن إستعراض تفصيلي لكل التدخلات السياساتية ووصف موجز لما سيتم إنجازه من خلاله ومخرجاته المتوقعة:

أولا: المصادر

1.0 الهدف الإستراتيجي: الهدف الاستراتيجي الأول: إدارة متكاملة وحوكمة وتطوير مستدام للمصادر المائية

1.1 النتيجة الأولى: ازدياد كمية المياه المتاحة من المصادر المختلفة كماً ونوعاً

تلعب المياه دورا هاما في تطوير المجتمعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما أن مصادر المياه في فلسطين تتميز بندرتها بسبب ممارسات الاحتلال ووقوعها في مناطق شبه جافة إضافةً للآثار المحتملة للتغير المناخي والنمو السكاني لذلك يتوجب علينا إدارتها واستخدامها بالطريقة المثلى وهذا يتطلب تمكين البيئة بكل مكوناتها لضمان استدامتها عبر الأجيال. إضافة إلى الطلب المتزايد على المياه نتيجة الزيادة السكانية وللعمل على تقليل كميات المياه المشتراة من الجانب الإسرائيلي مما يساهم في خفض الفاتورة.

- **التدخل السياساتي: ادارة متكاملة وتطوير مستدام للموارد المائية**
- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** ادارة شاملة وتخطيط تشاركي لإدارة وتنمية المياه بطريقة توازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتضمن استدامة المصدر للأجيال القادمة
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - زيادة كميات المياه المنتجة من الأحواض الجوفية عبر حفر آبار جديدة ورفع كفاءة الآبار العاملة ورفع كفاءة استخدام الينابيع بطريقة تضمن استدامة الأحواض الجوفية
  - زيادة كميات المياه المنتجة من الحصاد المائي من خلال إنشاء سدود وبرك تجميعية.
  - تحلية مياه البحر لاستخدامها للشرب والأغراض المنزلية.
  - معالجة مياه الصرف الصحي وإنشاء مشاريع إعادة استخدام لري المزروعات.
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - حفر آبار جديدة
  - تأهيل الآبار الموجودة
  - رفع كفاءة الينابيع
  - تطوير انظمة التشغيل للآبار وانظمة الضخ للآبار والينابيع باستخدام الطاقة النظيفة
  - عمل سدود وبرك تجمعية للمياه ومشاريع ربط كهربائي
  - رفع كفاءة محطات التحلية العاملة
  - محطات المعالجة واعادة الاستخدام

1.2 النتيجة الثانية: مصادر مياه محمية من التلوث والاستنزاف والتغير المناخي

أكثر القطاعات التي تتأثر بظاهرة التغير المناخي من حيث وفرة المياه وجودتها، حيث أن فلسطين تواجه سياقا خاصا في هذا المجال مع سيطرة الاحتلال على غالبية الموارد المائية الجوفية والسطحية، مما يَحُول دون الوصول إلى الموارد واتخاذ التدابير التي تدعم التكيف مع التغير المناخي وعليه فإن الفلسطينيين في ظل الاحتلال سيعانون أكثر بسبب انعكاسات تغير المناخ على قطاع المياه.

ورغم ذلك سلطة المياه تعمل جهدها لمواجهة اثار التغيير المناخي على التوزيع العادل وتوفير المياه بشكل مستدام

- **التدخل السياساتي: حماية المصادر من التلوث والاستنزاف والتكيف مع التغير المناخي**
- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** مراقبة مصادر المياه للتأكد من استخدام هذه المصادر لضمان الاستخدام الأمثل والمستدام وعدم وصول الملوثات لها
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - رصد كميات المياه المستخرجة من الابار ومناسيب المياه الجوفية الساكنة والمتحركة
  - رصد كميات المياه المتدفقة من الينابيع
  - رصد كميات المياه الناتجة من الفيضان في الوديان
  - مراقبة نوعية المياه
  - مراقبة مدى الالتزام برخص الاستخراج الممنوحة الممنوحة
  - توعية بأهمية حماية المياه الجوفية من الاستنزاف
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - قاعدة بيانات شاملة لمصادر المياه:
  - زيارات دورية للمصادر
  - محطات رصد عن بعد للآبار والينابيع والفيضان

ثانيا: التزود

2.0 الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسين جودة وموثوقية خدمات تزويد المياه وضمان العدالة في توزيعها

يتم تزويد المياه على مستوى الاسرة ككل ذكورا واناثا، صغارا وكبارا، اصحاء وذوي الاحتياجات الخاصة. وتقاس مؤشرات الاداء لتزويد المياه بليتر من المياه للفرد في اليوم الواحد ويسعى مزودو الخدمات الى العدالة في التوزيع على مستوى التجمع السكاني.

2.1 **النتيجة الأولى:** ازدياد فرص حصول المواطنين على مياه شرب نقية من مصادر موثوقة وضمان العدالة في توزيعها

2.1.1 التدخل السياساتي 1: انشاء وتأهيل شبكات المياه للمناطق التي لا يوجد فيها شبكات

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** انشاء شبكات جديده واعادة تأهيل الشبكات القائمة
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - مراجعة التصاميم الخاصة بإنشاء البنى التحتية الخاصة بالمياه وترخيصها
  - مراقبة والاشراف على تنفيذ البنى التحتية (شبكات)

- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - مشاريع إنشاء شبكات مياه جديدة
  - مشاريع تأهيل شبكات مياه وتوسعة

2.1.2 التدخل السياساتي 2: توسعة الشبكات في المناطق التي شهدت نمو سكاني وتطور عمراني

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** توسعة الشبكات القائمة وربط جميع الاسر على الشبكة
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - مراجعة التصاميم الخاصة بإنشاء البنى التحتية الخاصة بالمياه وترخيصها
  - مراقبة والاشراف على تنفيذ البنى التحتية (شبكات)
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - مشاريع تأهيل شبكات مياه وتوسعة

2.2 النتيجة الثانية: ازدياد وتحسن في كفاءة انظمة التوزيع المحلي والاقليمي

2.2.1 التدخل السياساتي 3: ربط المصادر وانشاء وتأهيل محطات الضخ وخطوط التوزيع

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** انشاء خطوط ناقله بين المصادر المتاحة وانشاء محطات ضخ وتأهيل القائم واستكمال كافة خطوط التوزيع في التجمعات
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - مراجعة التصاميم الخاصة بإنشاء البنى التحتية الخاصة بالمياه وترخيصها
  - مراقبة والاشراف على تنفيذ البنى التحتية (محطات)
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - مشاريع إنشاء وتأهيل محطات ضخ وخطوط التوزيع
  - مشاريع خطوط ناقلة بين المصادر ومحطات ضخ وتأهيل القائم منها

2.2.2 التدخل السياساتي 4: انشاء وتأهيل الخزانات المحلية

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** بناء خزانات بسعات مختلفة وفقا لاحتياج الهيئات المحلية او المرافق
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - مراجعة التصاميم الخاصة بإنشاء البنى التحتية الخاصة بالمياه وترخيصها
  - مراقبة والاشراف على تنفيذ البنى التحتية (خزانات، خطوط ناقلة)
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - مشاريع إنشاء خزانات مياه
  - مشاريع تأهيل خزانات مياه

2.2.3 التدخل السياساتي 5: انشاء خزانات المياه الاقليمية وخطوط الربط

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** انشاء خزانات اقليمية وخطوط ناقله استراتيجية بين المحافظات
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - مراجعة التصاميم الخاصة بإنشاء البنى التحتية الخاصة بالمياه وترخيصها
  - مراقبة والاشراف على تنفيذ البنى التحتية (خزانات، خطوط ناقلة)
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - مشاريع إنشاء خزانات مياه اقليمية
  - مشاريع انشاء خطوط ناقله وربط للمصادر اقليمية

ثالثا: الصرف الصحي

3.0 الهدف الإستراتيجي الثالث: تحسين بنية وخدمات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة وزيادة استخدامها في المجالات المختلفة

3.1 النتيجة الأولى: ازدياد وتطوير كفاءة وتغطية خدمات الصرف الصحي من نقل وجمع ومعالجة

3.1.1 التدخل السياساتي 1: التوسع في ادارة المياه العادمة وتحسين خدمات الصرف الصحي

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** سيتم العمل على انشاء شبكات صرف صحي وانشاء محطات معالجة جديدة والعمل على متابعة وتشغيل للمحطات
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - إعداد التراخيص والتصاميم للشبكات والمحطات
  - تنفيذ أعمال الانشاء والربط
  - إعداد التراخيص والتصاميم للشبكات والمحطات مراجعة التصاميم الخاصة بانشاء شبكات صرف صحي وترخيصها
  - تنفيذ أعمال الانشاء والربط مراقبة والاشراف على تنفيذ
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - رفع نسبة التجمعات السكانية الموصولة على شبكات الصرف الصحي
  - زيادة كمية المياه المعالجة لإعادة الاستخدام في الأغراض الزراعية قد تستخدم المياه المعالجة لأغراض أخرى غير الزراعة

3.2 النتيجة الثانية: ازدياد مساهمة الطاقة البديلة في تشغيل محطات المعالجة

3.2.1 التدخل السياساتي 2: تطوير مصادر طاقة بديلة لتشغيل محطات المعالجة

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** سيتم العمل على بحث سبل أخرى لتوفير مصادر طاقة بديلة كما هو الحال في الهاضم الحيوي Digesterفي محطة نابلس الغربية بالإضافة إلى توريد وتركيب الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - إعداد دراسات لمصادر الطاقة البديلة
  - بحث سبل أخرى لتوفير مصادر طاقة بديلة كما هو الحال في الهاضم الحيوي Digesterفي محطة نابلس الغربية
- **المخرج من التدخل السياساتي:**

- توفير الخلايا الشمسية والتقنيات اللازمة للطاقة الشمسية
- رفع كفاءة العمل في محطات المعالجة
- تقليل تكلفة معالجة المياه العادمة
- التخلص من الحمأة وتوليد مصادر طاقة بديلة منها

3.3 النتيجة الثالثة: تحقق الادارة السليمة والرقابة لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة والحمأة

3.3.1 التدخل السياساتي3: توفير مصادر مياه غير تقليدية من المياه العادمة المعالجة للأغراض المختلفة وتحديث المواصفات الخاصة بإعادة الاستخدام

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** سيتم العمل على تنفيذ مشاريع إعادة الاستخدام في ري الأراضي الزراعية -تدخلات جديدة لإعادة استخدام الحمأة بالإضافة إلى رفع نسبة الوعي للمزارعين بإعادة الاستخدام ومراجعة المواصفات الخاصة بإعادة الاستخدام
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - توفير المياه المعالجة للمزارعين
  - وزيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية بالمياه المعالجة
  - حملات توعية
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - توفير المياه المعالجة للمزارعين
  - زيادة كمية الأراضي الزراعية المروية بالمياه المعالجة.

3.4 النتيجة الرابعة: انخفاض كميات مياه الصرف الصحي العابرة للحدود

3.4.1 التدخل السياساتي 4: مشاريع مياه الصرف الصحي العابرة للحدود

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** سيتم العمل على تقليل تدفق مياه الصرف الصحي المعالجة وغير المعالجة باتجاه الجانب الإسرائيلي الامر الذي سيؤدي الى التقليل من الاقتطاعات المالية الفلسطينية **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - مشاريع إعادة الاستخدام ونقلها الى الأراضي الزراعية
  - التطوير على محطات المعالجة الحالية لزيادة قدرتها الاستيعابية
  - انشاء محطات معالجة جديدة
  - إعادة تأهيل وتنظيف الاودية من المياه العادمة الصناعية والمنزلية
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - تقليل كمية المياه العابرة للحدود وبالتالي التقليل من الاقتطاعات المالية الإسرائيلية

3.5 النتيجة الخامسة: ازدياد استثمار القطاع الخاص بمشاريع الصرف الصحي

3.5.1 التدخل السياساتي 5: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بمشاريع الصرف الصحي

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** سيتم العمل على تشجيع المستثمرين للاستثمار في مشاريع الصرف الصحي وإعادة الاستخدام
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - زيادة عدد المشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص
  - وضع مسودة النظام وانشاء وحدات لإشراك القطاع الخاص في مشاريع الصرف الصحي
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - زيادة عدد مشاريع الصرف الصحي وإعادة الاستخدام التي يستثمر بها من قبل القطاع الخاص

رابعا: البناء المؤسسي والقانوني

4.0 الهدف الإستراتيجي الرابع: تطوير وبناء مؤسسات قطاع المياه لترسيخ أسس الحكم الرشيد ضمن بيئة قانونية ومؤسساتية متكاملة مستجيبة للنوع الاجتماعي وبمشاركة شبابية

4.1 النتيجة الأولى: تشريعات قانونية سارية المفعول

4.1.1 التدخل السياساتي 1: تطوير أنظمة وتعليمات قانونية لاستكمال متطلبات قانون المياه

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** سيتم من خلال هذا التدخل السياساتي تطوير مجموعة من الأنظمة والتعليمات القانونية استجابة للاستحقاق القانوني بمقتضى القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014م
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**

سيتم من خلال هذا التدخل السياساتي تطوير مجموعة من الأنظمة القانونية استجابة للاستحقاق القانوني بمقتضى القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014م. حسب التالي:

- تحديد الحرم المائي، بما يؤدي إلى خلق بيئة استثمارية مستقرة ومناسبة وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص
- تنظيم استخدام المياه السطحية في فلسطين وحمايتها بما يحقق التنمية المستدامة.
- وضع الاسس والضوابط لاستخدام الينابيع
- تأهيل وتطوير دائرة مياه الضفة الغربية للعمل بموجبه خلال المرحلة الانتقالية اللازمة لإنشاء شركة المياه الوطنية ونقل مهام ومسؤوليات وموجودات وأصول دائرة مياه الضفة الغربية لشركة المياه الوطنية
- حماية المياه السطحية والجوفية من مخاطر التلوث بأنماطه المختلفة للحفاظ على نوعية المياه، وتنمية الموارد المائية الطبيعية واستثمارها على نحو أمثل.
- توحيد أسس ومعايير احتساب أسعار المياه الزراعية لجميع مقدمي خدمات المياه الزراعية
- تحسين الإنتاجية والأداء لمقدمي الخدمات.
- وضع الأسس المالية لعمل شركة مياه فلسطين
- وضع الأسس الادارية لعمل شركة مياه فلسطين
- وضع نظام وسياسة لتشجيع اشراك القطاع الخاص

- **المخرج من التدخل السياساتي:**

المخرج الرئيسي لهذا التدخل هو مجموعة من الأنظمة النافذة كالتالي:

- نظام تحديد الحرم المائي ومنشآت المياه ومياه الصرف الصحي
- نظام الشراكة مع القطاع الخاص
- نظام استخدام المياه السطحية
- نظام حقوق الاستخدام التاريخية من الينابيع
- نظام الفترة الانتقالية لشركة المياه الوطنية
- نظام حماية مصادر ومنشآت المياه.
- نظام تعرفة المياه الزراعية
- نظام حوافز الأداء لمقدمي خدمات المياه
- النظام المالي لشركة المياه
- النظام الاداري لشركة المياه
- نظام اشراك القطاع الخاص

4.2 النتيجة الثانية: هيكلة مؤسسات قطاع المياه المختلفة بما يتناغم وقانون المياه الفلسطيني الجديد (مؤسسات قطاع مياه فاعلة)

4.2.1 التدخل السياساتي 2: استكمال إنشاء مؤسسات قطاع المياه حسب قانون المياه

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** سيتم العمل على استكمال تشغيل شركة المياه الوطنية وسيتم العمل على فصل خدمات المياه والصرف الصحي عن عدد من هيئات الحكم المحلي لتعمل بصورة مستقلة (مثل الخليل، يطا، حلحول، دورا، نابلس)
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - تم اصدار قرار انشاء الشركة ويجرى العمل على تأهيل الدائرة وسيتم نقل الاصول الى الشركة بعد انهاء التأهيل
  - تنفيذاً لقانون المياه الذي ينص على إنشاء مرافق مياه، سيتم العمل على فصل مالي اداري وفني لخدمات المياه والصرف الصحي عن عدد من الهيئات المحلية بالتعاون مع الحكم المحلي
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - تفعيل عمل شركة مياه فلسطين
  - استقلال مالي اداري وفني لعدد من مرافق المياه والصرف الصحي التي تم فصلها عن الهيئات المحلية نحو إنشاء مرافق مياه مستقلة

4.3 النتيجة الثالثة: أبحاث علمية متخصصة ودور الشباب معزز في قطاع المياه

4.3.1 التدخل السياساتي 3: تعزيز البحث العلمي في قطاع المياه

وصف موجز للتدخل السياساتي:

ستقوم سلطة المياه على تعزيز البيئة البحثية ودمج الباحثين في المجالات المختلفة المتعلقة في قطاع المياه وفقاً لتخصصاتهم. وتوجيه هذه البحوث لإيجاد الحلول الخلاقة والمبدعة للمشاكل القائمة ومتابعتها مع الجهات المتخصصة وذات العلاقة بهذا المجال

- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
- تقديم الدعم للباحثين برنامج المنحة الجامعية لابحاث المياه/ميدريك.
- تبادل المعرفة العلمية من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات علمية.
- تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي توقيع مذكرات تفاهم مع المراكز البحثية.

- **المخرج من التدخل السياساتي:**
- **منح دراسية (ماجستير،دكتوراه،مشاريع تطبيقية)**
- **مؤتمرات وندوات علمية**
- **مذكرات تفاهم وشراكات مع المراكز البحثية.**

4.3.2 التدخل السياساتي 4: إشراك الشباب في قضايا قطاع المياه

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** هذا التدخل السياساتي يهدف إلى تعزيز دور الشباب في قطاع المياه من خلال برامج التوعية وإشراك الشباب في مختلف الفعاليات ودعمهم من ناحية علمية وبحثية
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - سيتم العمل على تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية لقطاع الشباب بقضايا قطاع المياه والصرف الصحي، وإشراكهم في مختلف الفعاليات ذات العلاقة بالقطاع، بالإضافة إلى توفير منح دراسية (للماجستير والدكتوراه) في مجالات ذات حاجة ملحة لقطاع المياه
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - برامج التوعية والتثقيف
  - برامج إشراك الشباب
  - مشاريع بحثية
  - مبادرات وابتكارات

4.4 النتيجة الرابعة: مأسسة النوع الاجتماعي في سلطة المياه

4.4.1 التدخل السياساتي 4: إدماج النوع الاجتماعي في قضايا المياه

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:**
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - سيتم العمل على مأسسة وحدة النوع الاجتماعي في سلطة المياه والتي ستعمل على مراجعة كافة السياسات والإجراءات والإستراتيجيات والخطط بحيث تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي، وسيتم العمل على تنفيذ برامج قدرات في المجال والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - انشاء وحدة النوع الاجتماعي
  - اعداد أنظمة وتعليمات مستجيبة للنوع الاجتماعي اعداد سياسات واستراتيجيات مستجيبة للنوع الاجتماعي
  - اعداد خطط وأدلة إجراءات مستجيبة للنوع الاجتماعي

- اعداد مذكرات تفاهم محلية ودولية بما يتعلق بمأسسة النوع الاجتماعي
- تنظيم دورات تدريبة لرفع الوعي بمفهوم وقضايا النوع الاجتماعي في قطاع المياه
- زيادة نسبة تواجد المرأة في مواقع صنع القرار
- تمكين النساء المهنيات
- اعداد نظم ادارة معلومات حساس للنوع الاجتماعي (بيانات مصنفة)

4.5 النتيجة الخامسة: بنية تحتية ومؤسساتية متينة

4.5.1 التدخل السياساتي 5: تعزيز البنية التحتية والمؤسساتية لسلطة المياه

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** ستعمل سلطة المياه على تقوية بنيتها المؤسساتية من خلال مراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية، وكذلك تطوير البنى اللوجستية من أجهزة ومعدات وآليات وأنظمة محوسبة
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**

سيتم تطوير الهيكل التنظيمي لسلطة المياه بما يواكب تشكيل مؤسسات القطاع المختلفة ويعزز التواصل معها، كذلك سيتم تحديث البنية اللوجستية لسلطة المياه من أنظمة محوسبة، وأثاث، وأجهزة محوسبة، وآليات وغيرها

ولتعزيز الشفافية برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات توعوية مستمرة حول الشفافية والنزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد، تفعيل وحدات الرقابة الداخلية في الوزرات والهيئات ومتابعة تقاريرها، مشروع تطوير, ومراجعة أدلة وإجراءات عمل لكافة العمليات في سلطة المياه.

-

- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - هيكل تنظيمي محدث وأوصاف وظيفية محدثة
  - بنى تحتية لوجستية داعمة لزيادة فاعلية العمل في سلطة المياه
  - تفعيل وحدات الرقابة الداخلية في الوزرات والهيئات ومتابعة تقاريرها

خامسا: المكون المالي

5.0 الهدف الإستراتيجي الخامس: ضمان الاستدامة المالية لمرافق ومقدمي خدمات المياه

5.1 النتيجة الأولى: تحسن الإدارة المالية لدى مزودي الخدمات

5.1.1 التدخل السياساتي 1: تعزيز القدرات المالية لمؤسسات قطاع المياه ومزودي الخدمات

- **وصف موجز للتدخل السياساتي:** هذا التدخل السياساتي يهدف إلى رفع كفاءة التحصيل والإدارة المالية السليمة لخدمة المياه والصرف الصحي وبما يساهم في تخفيض الدين العام والمديونية من خلال مجموعة من المشاريع وبناء القدرات
- **وصف لما سيتم إنجازه من التدخل السياساتي:**
  - سيتم العمل من خلال هذا التدخل على دعم مزودي الخدمات في مجال تركيب عدادات دفع مسبق مما يرفع ويحسن من نسبة الجباية، دعم مشاريع الطاقة البديلة مما يخفض التكاليف التشغيلية، وتنفيذ برامج بناء قدرات في مجال الإدارة المالية
- **المخرج من التدخل السياساتي:**
  - تطوير قدرات مزودي الخدمات من ناحية مالية مما يرفع من معدل الجباية ويساهم في تسديد المديونية ويخفض الدين العام وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة مثل تركيب عدادات الدفع المسبق، فصل الخدمة لمرافق منفصلة بحسابات خاصة، بناء قدرات في مجال الإدارة المالية، والاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة مما يخفض النفقات وتطبيق لنظام التعرفة الموحد